المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

حَوْلَ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ
دراسة تَحْلِيلِيَّة

On the limitations of grammatical action
Analytical Study

بقلم

طارق إبْرَاهِيم مُحَمَّد أَحْمَد

مُدَرِّس النَّحْو والصَّرْف والعَرُوض، بِكُلِّيَّة
دَار العُلُوم، جَامِعَة القَاهِرَة، القاهرة، مصر.

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

حَوْلَ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ دراسة تَحْلِيلِيَّة

طارق إبْراهِيم مُحَمَّد أَحْمَد

مُدَرِّس النَّحْوِ والصَّرْفِ والعَرُوض، بِكُلِّيَّة دَارِ العُلُوم، جَامِعَة القَاهِرَة، القَاهِرَة، مِصر.

البريد الإلكتروني : tariqahmed23112015@gmail.com

الملخص

يَتَنَاوَلُ هَذَا البَحْثُ بالدَّرْسِ بَعْضَ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ، تَحْتَ مَحَاوِرَ أَساسِيَّةٍ؛ تُمَثِّلُ ضَوَابِطَ منهجيَّةً لِعَمَلِ العَامِلِ النَّحْوِيِّ، أَوْ نَفْيِهِ، فَلَا يُسَمَّى حِينَئِذٍ عَامِلًا.

وتَهْدِفُ الدِّراسَة إلى تَحْلِيلِ بَعْضٍ مِنْ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ، تَحْتَ محاور تُمَثِّلُ ضَوَابِطَ منهجيَّة خَصَائِصيَّة، تحكُمُ عَمَلِيَّةَ العَمَلِ النَّحْوِيِّ.

وَقَدْ انْتَهَجَ البَحْثُ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ مَنْهَجًا تَحْلِيلِيًّا .

ومن أهم النتائج التي توصَّل لها البحْثُ: أنَّ عَمَلِيَّاتِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ تَخْضَعُ للنظام العام للنحو، وهي فِي ذَاتِها نِظَام، لَهُ أَرْكَانُهُ، وأدواتُه، وضوابطُهُ، وشروطه، وقيوده، وموانعُهُ .

وهذه القيود تنظِّمُ عمليَّة العَمَل، أو عملياته الجارية في آنٍ واحِدٍ.

وقد أَعْدَدْتُ لِدِراسَتِي مُلَخَّصَيْنِ: أحدهما باللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، والآخَر باللُّغَةِ الإنجليزيَّةِ.

الكلمات المفتاحية: القَيْد، العمل، العامل، المعمول، اختصاص العامل، قوَّة العامل وضَعْفُهُ، التنازع والاشتغال .

On the limitations of grammatical action
Analytical Study

Tariq Ibrahim Mohamed Ahmed
Department of Syntax, Morphology and Prosody, faculty of Dar El- Ulum, Cairo University, Cairo, Egypt.
Email: tariqahmed23112015@gmail.com

Abstract

This paper deals with some of Limitations of Grammatical action, Under basic axes; They represent systematic controls for the work of the grammatical factor, or negation of the grammatical operator.

The study aims to Analysis of some constraints of grammatical work

Under axes; which represent Characteristic systematic controls that govern the process of grammatical work.

The research pursue an analytical explanatory procedure.

An important result which the research reach that the grammatical work processes is subject to general system of Arabic syntax, it is a system in itself, It has its pillars, tools, controls, conditions, restrictions, and prohibitions.

These limitations (restrictions) regulate the process of grammatical work, or its ongoing processes at the same time.

I prepare two research summaries: One by Arabic and another by English.

The key words: the syntax restriction, the Grammatical work, Grammatical factor, Grammatical Maamoul, Specialization of the Grammatical factor, the strength and weekness of the Grammatical factor, Conflict and engagement.

Keywords: The restriction, the work, the worker, the worker, the worker's specialty, the worker's strength and weakness, conflict and work.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمة

الحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْدُ:

فإنَّه لا يَمْنَعُ وَضْعُ علم النَّحْوِ عَلَى المعَاني، قِيَامَ بِنَاءٍ عِلْمِيٍّ يُفَسِّرُ ظَوَاهِرَهُ جُزْئِيًّا عَلَى نَظَرِيَّةِ العَامِلِ، وتناولَ دراسةِ مُعْظَمِ موضوعَاتِ النَّحْوِ عَلَى أساسٍ مِنْ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ، وتَلْمَسُ ذَلِكَ فِي أبوابِ كُتُبِ النَّحْوِ التَّعْلِيمِيِّ، وكُتُبِ أعاريبِ القُرْآنِ، والحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وإعْرَابِ غَرِيبِهِمَا.

وعَمَلِيَّاتُ العَمَلِ النَّحْوِيِّ تَخْضَعُ للنظام العام للنحو، وهي فِي ذَاتِها نِظَام، لَهُ أَرْكَانُهُ، وأدواتُه، وضوابطُهُ، وشروطه، وقيوده، وموانعُهُ .

وهذه القيود تنظِّمُ عمليَّة العَمَل، أو عملياتِهِ الجاريةَ في آنٍ واحِدٍ، وهي مبثوثةٌ في معظم الأبواب النَّحوية، بَلْ هي مُعَقِّبةٌ عَلى كُلِّ معلومة نحويَّةٍ جُزْئِيَّةٍ، بوصفِها شَرْطًا، أو مانِعًا، أو مُسَوِّغًا، أو خَصيصةً، أو مَا يَخْرُجُ عَنْ حَدٍّ، وغَيْر ذلك، وهي بالجملة مُنَظِّمَةٌ لعمليَّاتِ العَمَلِ النَّحويِّ .

وقَدْ تتبَّعْتُ بَعْضَ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ، بتْحليلها، ونَمَاذِجها؛ مُدْرَجَةً تَحْتَ مَحَاورَ تُمَثِّلُ خَصَائصَ نوعِيَّةً تُديرُ عَمَلِيَّاتِ العَمَلِ النحويِّ، وتَشْرَحُ آلِيَّاتِهِ .

الدِّراسات السَّابقة:

سبقت كلُّ الدراساتِ ــ والمؤلَّفاتِ ــ في علم النَّحْوِ ببنَائها العِلْمِيِّ عَلَى نَظَرِيَّةِ العَامِلِ إلى تناولِ دراسةِ مُعْظَمِ موضوعَاتِ النَّحْوِ عَلَى أساسٍ مِنْ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ، وتَلْمَسُ ذَلِكَ فِي أبوابِ كُتُبِ النَّحْوِ التَّعْلِيمِيِّ، وكُتُبِ أعاريبِ القُرْآنِ، والحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وإعْرَابِ غَرِيبِهِمَا، لَكِنَّ جَمْعَ مُعْظَمِ قُيُودِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ، بتْحليلها، ونَمَاذِجها؛ مُدْرَجَةً تَحْتَ مَحَاورَ تُمَثِّلُ خَصَائصَ نوعِيَّةً تُديرُ عَمَلِيَّاتِ العَمَلِ النحويِّ، وتَشْرَحُ ميكانيزماتِهِ (آلِيَّاتِهِ)، فَلَمْ أَقِفْ عَلَى دِرَاسَةٍ جَامِعَةٍ فِي هَذَا الشَّأنِ.

أهميَّة الموضوع:

ترجع أهمية هذا الموضوع لأهمية عِلْمِ النَّحْوِ ذَاتِهِ فِي إنتاج الكلام، وهو يقومُ في أغلبه عَلَى نظرية العَمَلِ والعامِلِ النَّحْوِيِّين، ولأَنَّ وضعَ النَّحْوِ أَصَالَةً عَلَى

المَعَانِي، كَانَ تَفْسيرُ العَمَلِ بالنَّظَرِ إلى المعاني، وتَأمُّلِ العلاقاتِ في التَّراكيب، وتَعْلِيقِ الكَلِمِ بَعْضِهَا ببَعْضٍ بِسَبَبٍ مِنْ هَذا، ومِنْ ثَمَّ استنباط خَصَائص العوامِلِ، والعَمَلِ، وتَصْنيفها، وضوابطها، وقُيود العَمَل.

أسباب اختيار الموضوع:

١ــ دافعٌ موضوعيٌّ، وهو محاولةُ فَهْمِ كَيْفِيَّةِ عَمَلِ أنظمَةِ النَّحْو .

٢ــ إثراء مكتبة التحليل النَّحْويّ.

٣ــ البحث من مطلوبات التَّرَقِّي لِدَرَجَةِ أستاذٍ مُساعِدٍ، فله جانب إجباري ضروريّ للوفاء بهذا المطلوب، وجانب اختياري يرجع إلى اختياري الشخصي للموضوع محلِّ الدراسة.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعةُ هذه الدِّرَاسةِ معالجتَها بِمَنْهجٍ تَحْلِيليٍّ.

التكوين العلميّ للدراسة:

جَاءَتِ الدراسة بَعْدَ مُقَدِّمَتها في:

ــ تمهيد: عرضت فيه لِمُصْطلحات البَحْث، وأربعة مباحِث، هِيَ عَلَى التَّرْتِيب:

ــ المبحث الأوَّل: المحور الأوَّل (اختصاص العامل).

ــ المبحث الثَّاني: المِحْوَرُ الثَّاني (قوة العامل وضَعْفُهُ) .

ــ المبحث الثَّالثُ: المِحْوَرُ الثَّالثُ (التنازع والاشتغال) .

ــ المبحث الرَّابعُ: المِحْوَرُ الرَّابعُ (ما لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل فيما فُصِلَ مِنْهُ، وما لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ، وما لا يتصَرَّفُ مِنَ الأسْمَاء تَصَرُّفَ فِعْلِه).

ــ خاتمة: تضمَّنت أهمَّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وتُلِيَتْ بثبت المراجع.

وبعد: أسأل الله أن يتقبلَ عملي هذا بقبولٍ حسن، وأن ينفعَ به، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨].

تَمْهِيـــــــــد

يقومُ عِلْمُ النَّحو في أَغْلَبِهِ عَلَى نظرية العَمَلِ والعاملِ النَّحْوِيِيْن، ولأَنَّ وضعَ النَّحْوِ أَصَالَةً عَلَى المَعَانِي، كَانَ تَفْسيرُ العَمَلِ بالنَّظَرِ إلى المعاني، وتَأَمُّلِ العلاقاتِ في التَّرَاكيب؛ وَعَلَيْهِ أُقَدِّمُ لبعضِ مصطلحات البحث، وقَضِيَّةِ العَامِلِ.

القَيْـــــــــدُ

القَيْدُ لُغَةً: مَعْرُوفٌ، وَالجَمْعُ أَقْيادٌ وقُيودٌ، وَقَدْ قَيَّدَه يُقَيِّـدُه تَقْيِيـدًا وقَيَّـدْتُ الدابَّة. وَفَرَسٌ قَيْدُ الأَوابِد؛ أَي أَنَّهُ لسُرْعَتِهِ كأَنه يُقَيِّدُ الأَوابد وَهِيَ الحُمُرُ الوحشيَّةُ بِلَحَاقِهَا؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: هُوَ نَكِرَةٌ وإِن كَانَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ.

التَّهْذِيبُ: يُقَالُ لِلفَرَسِ الجَوادِ الذِي يَلْحَق الطرائدَ مِنَ الوَحْش: قَيْد الأَوابِـدِ؛ مَعْنَاهُ أَنه يَلْحَقُ الوَحْشَ لجَوْدته وَيَمْنَعُهُ مِنَ الفَوَاتِ بِسُرْعَتِهِ فكأَنها مُقَيَّدَة لَـهُ لَـا تَعْدُو.

وقَيْدُ الرَّحْلِ: قِدٌّ مَضْفُور بَيْنَ حِنْوَيْهِ مِنْ فَوْقُ، وَرُبَّمَا جُعِلَ لِلسَّرْجِ قَيْدٌ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ أُسِرَ بعضُه إِلى بَعْضٍ.

قَيْدُ الْفَرَسِ: سِمَةٌ فِي أَعناقها.

الجَوْهَرِيُّ: قَيْدُ الفَرَسِ سِمَةٌ تَكُونُ فِي عُنُقِ البَعِيرِ عَلَى صُورَةِ القَيْدِ(١).

قُلْتُ: يعني العقال، أو الشِّكَال .

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: إِبل مَقَاييدُ مُقَيَّدة.

وقَيَّد العِلم بالكِتَاب: ضَبَطَه؛ وكَذَلِكَ قَيَّدَ الكِتَابَ بالشَّكْل: شَكَلَه.

والمُقَيَّدُ: مَوْضِعُ القَيْدِ مِنْ رِجْلِ الفَرَسِ وَالخَلْخَالِ مِنَ المرأَة.

والمُقَيَّدُ هَاهُنَا: الموضعُ الَّذِي يُقَيَّدُ فِيهِ أَي أَنه مكانٌ يَكُونُ الجَمَلُ فِيهِ ذَا قَيْد.

وَفِي الحَدِيثِ: "قَيَّدَ الإِيمانُ الفَتْكَ"؛ أَي أَن الإِيمان يمنع عن الفتك كَمَا يَمْنَعُ القَيْـدُ

---

(١) لسان العرب: لابن منظور الإفريقي، (قيد)، طبعة دار المعارف القاهرة، وطبعـة دار صـادر، بيروت، ط. ثالثة – ١٤١٤ هـ .

عَنِ التَّصَرُّفِ، فكأنه جَعَلَ الفَتْكَ مُقَيَّدًا؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي صِفَةِ الفَرَسِ: قَيْدُ الأَوابد[1].

القَيْدُ اصْطِلاحًا: بمعنى التَّقْيِيد، وهو خَاصٌّ يدلُّ على معناه الحَقِيقِيِّ بزيادة قَيْدٍ[2].

وعليه فالمُقَيَّدُ (مقابل المطلق[3]): هو اللفظُ الذي يدلُّ على الماهية بزيادةِ قَيْدٍ يُقَلِّلُ مِنْ شُيُوعِهِ[4].

فهو يتناول عند دلالته على موضوعه واحدًا، توفر فيه قَيْدٌ من القيود.

والقيود: هي التي تُزَادُ في المُقَيَّدِ على ما يكونُ عليه المُطْلَقُ، وهِي كُلُّ مَا لَمْ يبقَ مَعَهُ المطلق على إطلاقِهِ، سواءٌ كان صفةً، أو حالًا، أو شرطًا، أو عَدَدًا، أو زَمَانًا، او مكانًا[5] .

فالفرد الذي يدلُّ هذا المقيَّدُ عليه، غير شائع في أفراده؛ إذْ قَلَّل من شيوعه قَيْدٌ من القيود.

الخلاصة، القُيُودُ ــ في بحثِنَا ــ هي التي تُقَيِّدُ إطْلاقَ العمَلِ، أو تمنعُهُ، أو تَضْبِطُهُ .

العامل

العامل: ما يحدث الرفعَ، أو النصبَ، أو الجزم، أو الخفضَ، فيما يليه.

والعوامل: هي الفعلُ وشِبهه، والأدوات التي تنصبُ المضارعَ أو تجزمه، والأحرف التي تنصبُ المبتدأ وترفع الخبرَ، والأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجر، والمضاف، والمبتدأ.

---

(١) لسان العرب: لابن منظور الإفريقي.

(٢) الموجز في أصول الفقه: محمد عُبيد الله السعديّ ص ١٠٤، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتَّرجمة، ط. أولى ١٤١٠هـ ـــ ١٩٩٠م.

(٣) هو اللفظُ الذي يدلُّ على الماهية بدون قَيْدٍ يُقَلِّلُ مِنْ شُيُوعِهِ.

(٤) تفسير النصوص: محمد أديب صالح ١٨٩/٢، ط. رابعة، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

(٥) السابق ١٨٧/٢.

وشِبْه الفعل: هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسمُ التفضيل، والصفة المشبهة، واسم الفعل. وكلها تعمل فيما يليها عملَ الفعلِ فيما يليه؛ لذلك كانت شبيهةً به.

والمضاف يُحدِثُ الجرَّ في المضاف إليه، فهو عاملُ الجرِّ فيه، والمبتدأ يُحدِثُ الرفعَ في الخبر[1] فهو عامل الرفع فيه. والمضاف والمبتدأ من العوامل اللفظية. ومن العلماء من يجعل العامل في المضاف إليه هو الإضافة، والعامل في الخبر هو الابتداء أو التجرد، كالعامل في المبتدأ والابتداء والإضافة من العوامل المعنوية.

المعمول

المعمول: هو ما يتغيَّر آخره برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثير العامل فيه.

والمعمولات: هي الأسماءُ[2]، والفعل المضارع.

والمعمولات على ضربين: معمولٌ بالأصالة، ومعمولٌ بالتبعية.

فالمعمول بالأصالة: هو ما يؤثر فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم الفعل الناقص وخبره، واسم إنَّ وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع.

والمعمول بالتبعية: هو ما يؤثر فيه العامل بواسطة متبوعه، كالنعت والعطف والتوكيد والبدل، فإنها ترفع أو تنصب أو تجر، أو تجزم؛ لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعامل فيها هو العامل في متبوعها الذي يتقدمها.

---

(١) على خلاف مشهور في كتب النحو .

(٢) ما عدا اسم الفعل؛ فهو عاملٌ غير معمول، وما عدا أسماء الأصواتِ، فهي ليست عاملة ولا معمولة، ولا محل لها من الإعراب.

العمل

ويُسمَّى الإعراب أيضًا: هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ.

وأذكُرُ هُنَا أنَّ نظريَّةُ العاملِ تُمَثِّلُ جوْهَرَ النَّحوِ العربيِّ وقلبَهُ، لِمَا تملكِهُ ــ غالبًا ــ منْ تفسيرِ العمَلِ النحويِّ، والعلاقاتِ بينِ عوارضِ التركيب.

والعملُ ذاته ــ في تقديري ــ لا يقتصرُ على ظهورِ الأثرِ الذي يُحْدِثُهُ العامِلُ في المعمولِ، الذي يتجلى في العلامَةِ الإعرابيَّةِ، بل هو عمليَّةٌ تستشرفُ النظامَ، فترتب العناصر بوظائفِها في البناءِ التركيبيِّ، ثُمَّ تشرعُ في تفسير التفاعلات بين عناصرهِ فيهِ.

ومَن ذلك عَمَلُ العاملِ مُضمَرًا ومُظهَرًا، والتَّنَبُّؤُ ــ ذهنيًّا ــ بِمَا يجوزُ أو يمتنعُ مَعَ أحَدِهما، ونسبية العمل قوةً وضعفًا بينهما.

ويُرَادُ بالإضمارِ ــ هُنا ــ التقديرُ؛ فإضْمَارُ الفِعْلِ: تقديرُ وجودِهِ في التركيبِ مِنْ غَيْرِ أن يُذْكَرَ، وكذلك إضمارُ المبتدأ، وإضمارُ (أنْ) الناصبةِ للمُضَارِعِ قبلَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ، وواوِ المعيَّةِ، وحتَّى، ولامِ الجحودِ، ولَامِ التعليلِ، و(كَي) التعليليَّة[1].

(١) معجم مصطلحات النحو والصَّرفِ والعروضِ والقافية ١٨١.

المبحث الأوَّلُ

المحْورُ الأَوَّلُ

اخْتصَاصُ العَامِلِ

أوَّلُ مَا يُبْدَأُ بِهِ هُوَ اختصاصُ العاملِ النَّحْوِيِّ، أوِ انْتِفَاءُ هـذا الاختصـاص، وذلكَ لِصِلَتِهِ الوثْقَى بطَبيعةِ العَامِلِ التَّأسِيسيَّة، التي تختص بأنواعٍ مِنَ المعمولات دُونَ غيرها فِي التَّراكيب، وسلوكها التَّأثيريِّ فيها، ويتَّضِحُ المقصودُ في السطورِ التَّالية، فأقُولُ:

العواملِ لفظيَّة ومعنويَّة وهي تعملُ بشرطِ أن تكونَ مختَصَّةً بالـذي تعمـلُ فيهِ، ويبطلُ العملُ بانتفاءِ اختصاصِ العواملِ النَّحْويَّةِ.

وهناكَ عواملُ مختصَّةٌ غَيْرُ عاملةٍ، وكذلك عواملُ غيرُ مختَصَّةٍ عامِلَةٌ، ومَا ذاك إلَّا لطروءِ مَانعٍ من عمَلِ العواملِ المخْتَصَّةِ، أو وُجُودِ مَا يجعلُ غيرَ المختصَّةِ عاملةً على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ عَمَلُ المختصَّةِ، وإهمالُ غيرِ المختصَّةِ.

وبناءً على ما تقدَّمَ إذا وُجِدَ عاملٌ مختصٌّ لا يعملُ، أو غيْرُ مختصٍّ يعمَـلُ، فلْنَنْظُرِ المسوِّغَ الموجبَ لإهمالِ الأوَّلِ وإعمالِ الثَّاني.

والاختصاصُ شرْطٌ في عَمَلِ العواملِ النحويَّةِ جميعِهَا[١]، فغيرُ المخـتصِّ لا يكونُ عاملًا، إلَّا بوجودِ مُسوِّغٍ؛ لأنَّ من شرطِ العملِ الاختصـاصَ، ومـن شـرطِ إبطالِهِ الاشتراك[٢]؛ لأنّ الاشتراكَ يدفعُ الإعمالَ[٣]، فما يدخُلُ على الاسمِ والفعلِ لا يكُونُ عاملًا لاشتراكِهِمَا فيهِ.

والعواملُ المختصَّةُ اختصاصًا آكَدَ هي الأفعالُ التي تخـتصُّ بالعمـلِ فـي الأسماءِ؛ لا يتخَلَّفُ عملُهَا، و"إنَّمَا كانَ الاختصاصُ مُوَجِّهًا للعمـلِ؛ لِيَظْهَـرَ أثَـرُ

(١) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥١.

(٢) المرتجل ٢٢٩.

(٣) السابق ٢٣٤. والأصل عدم الاشتراك.

الاختصاص، كما أنَّ الفِعْلَ لَمَّا اخْتَصَّ بالاسمِ؛ كانَ عاملًا فيه فعرفنا أنَّ الاختصاصَ موجبٌ للعملِ"(١).

والأسماءُ العواملُ مختصَّةٌ وإن كانَ الأصلُ في الأسماءِ أن لا تعملَ(٢)، ومَا عَمِلَتْ إلَّا بِحَمْلِها على الفعلِ، والعملُ في الأصل للأفعالِ المختصَّة، "واعلمْ أنَّ الاسمَ لا يعملُ في الفعلِ ولا في الحرفِ، بل هو المعرَّضُ للعواملِ منَ الأفعالِ والحروفِ"(٣)؛ لأنَّ العَمَلَ "أصلٌ في الأفعالِ فرعٌ في الأسماءِ والحروفِ، فَمَا وُجِدَ من الأسماءِ والحروفِ عاملًا فينبغي أن يُسألَ عَنِ الموجبِ لِعَمَلِهِ"(٤).

ومن الحروف ما يختصُّ بالاسمِ، ومنها مَا يختصُّ بالفعلِ، وما هو مشتركٌ بين الاسمِ والفعلِ.

فأمَّا المختصُّ بالاسمِ فلا يخلو من أن يتنزَّلَ منه منزلةَ الجُزءِ، أَوْ لَا.

فإن تنزَّلَ منه منزلةَ الجزءِ لم يعملْ، كلامِ التعريفِ. وإن لم يتنزَّلْ منزلةَ الجزءِ فَحَقُّهُ أن يعملَ؛ لأنَّ ما لازَمَ شيئًا ولم يكن كالجزءِ منه؛ أثَّرَ فيه غالبًا. وإذا عَمِلَ فأصلُهُ أن يعملَ الجرَّ؛ لأنَّهُ العملُ المخصوصُ بالاسمِ. ولا يعملُ الرَّفعَ ولا النَّصْبَ، إلَّا لشبهِهِ بما يعملُهُمَا، كـ (إنَّ) وأخواتِها؛ فإنَّها نصبتِ الاسمَ ورفعتِ الخبرَ، لشَبَهِهَا بالفعلِ...

وأمَّا المختصُّ بالفعلِ فلا يخلو أيضًا من أن يتنزَّلَ منه منزلةَ الجزءِ، أوْ لَا. فإن تنزلَ لم يعمل، كحرفِ التنفيسِ. وإنْ لم يتنزَّل فحقُّهُ أن يعملَ. وإذا عملَ فأصلُهُ أن يعملَ الجزْمَ؛ لأنَّ الجزمَ في الفعلِ نظيرُ الجرِّ في الاسمِ. ولا يعملُ النَّصْبَ إلَّا لِشَبَهِهِ بما يَعْمَلُهُ، كـ (أنْ) المصدريَّةِ وأخواتِهَا...

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٠.

(٢) الإنصاف ١/٤٢ـــ٤٣ م.٥ و١/٧٥ م.١١، وانظر: أسرار العربية ٦٠و٦٥.

(٣) الأصول في النحو ١/٥٤، وانظر الأشباه والنظائر ٢/٢٣٩.

(٤) شرح جمل الزجاجيّ ١/٥٥٠، وانظر الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

وأمَّا المشتركُ فَحَقُّهُ ألَّا يعملَ؛ لِعَدَمِ اختصاصِهِ بأحَدِهِمَا، وقَد خـالَفَ هـذا الأصلَ أحرُفٌ، منها (مَا) الحجازيَّةُ أعملَهَا أهلُ الحجازِ عملَ (لَيْسَ)؛ لِشَبَهِهَا بِهَا، وأهملَها بنو تميمٍ على الأصلِ(١).

إنَّ مَا عَمِلَ في الأسماءِ لم يعملْ في هذه الأفعالِ على حَدِّ عملِهِ في الأسماءِ، كما أنَّ ما يعْمَلُ في الأفعالِ فينصِبُها أو يجزِمُها لا يعملُ في الأسماءِ(٢).

وعواملُ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ وإلَّـا لبطـلَ الاختصـاصُ الموجِـبُ للعمَلِ(٣).

و"مِنْ شَرْطِ العملِ أن يختصَّ بأحدِ القبيلَيْنِ الاسمِ أو الفعـلِ، فـإن اخـتصَّ الحرفُ بأحدِهما عَمِلَ فيه، وغيرُ العواملِ هي كلُّ حرفٍ اشتركَ الاسمُ والفعلُ فـي دخولِهِ عليهما، فلا يعملُ حينَئذٍ في واحدٍ منهما؛ لأنَّهُ لَيْسَ بأنْ يعمَلَ في ذَا بأحَقَّ من أن يعملَ في ذَا؛ فكانَ غيرَ عاملٍ"(٤).

وبناءً على ما تقدَّمَ ندركُ أنَّ حروفَ الجرِّ عاملةٌ؛ لأنَّها مختصَّـةٌ بالـدخولِ على الأسماءِ؛ فتعملُ فيها الجَرَّ، وحروف الجزمِ كذلك مختصـةٌ بالـدخولِ علـى الأفعالِ، فلذلك هي عامِلَةٌ فيها.

وحروف العطفِ غير عاملةٍ؛ لأنَّها غيرُ مُخْتَصَّةٍ؛ فهي تدخُلُ علـى الأفعـالِ والأسماءِ، فلا تعملُ فيها؛ لأنَّ العملَ فرعٌ على الاختصاصِ(٥).

وكذلك أداةُ الاستثناءِ (إلَّـا) لا تعمـلُ؛ لأنَّهـا تباشِـرُ الأسـماءَ والأفعـالَ والحروفَ(٦).

---

(١) الجنى الداني ٢٥ــــ٢٧ باختصارٍ وتصرُّفٍ.

(٢) الكتاب ٣/١٠.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٠.

(٤) المرتجل ٢٢٦ ــــ٢٢٧.

(٥) خلاصة مما تقدَّم من الجنى الداني.

(٦) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٨.

وكذلك (لَا) غير مختصَّة، وقد عملت في النكراتِ لتشبيهِهَا بـ (أنَّ) المُشَبَّهَةِ بالفعلِ؛ فنصبتِ الأوَّلَ ورفعتِ الثَّاني على حدِّ عَمَلِ (أنَّ)، كما أُعْمِلَت (مَا) في لغة أهل الحجازِ لتشبيهها بـ (لَيْسَ)، وكانَ الأصلُ ألَّا تعملَ؛ لعدَمِ اختصاصِهَا(١).

وكان هذا المدخلُ ممَهِّدًا لِمَا يأتِي، مُهَيِّئًا للذهنِ لفهمِه بتحليلِه التالي:

العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه فإذا بطل الاختصاص بطل العمل(٢)

ودُونَكَ عَامِلَ النَّصْبِ فِي المضارع بعد لام التعليل:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنْ) نحو: (جئتُكَ لتُكرِمَنِي) . وحجَّتُهم:

أنها قامت مقامَ (كي)، ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أنَّ (كي) تنصب الفعلَ فكذلك ما قامَ مقامه.

وذهب البصريون إلى أنَّ الناصب للفعل (أنْ) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأن تكرمَنِي.

وحجَّتُهُم: أنَّ اللامَ من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عواملَ الأفعال؛ فوجبَ أن يكون الفعلُ منصوبًا بتقديرِ (أنْ).

وإنما وجب تقدير (أنْ) دون غيرها؛ لأن (أنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يَحْسُنُ أن يدخلَ عليه حرفُ الجرِّ، وهي أمُّ الباب، فكان تقديرُها أولى من غيرها؛ ولهذا إن شئت أظهرتَها بعد اللام، وإن شئتَ أضمرتها، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد (إنْ) في قولهم: (إنْ خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرٌّ) وإنما حُذفت هاهنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفًا، والحذف للتخفيف كثيرٌ في كلامهم...

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٤٩.

(٢) الإنصاف ٢/٥٧٧ م.٧٩.

وكلام الكوفيين مردود؛ لأنه لا يُسلَّمُ أن (كي) تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارةً بتقدير (أنْ) لأنها حرفُ جرٍّ، وتارةً تنصبُ بنفسها، وليس حمْلُها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حمْلُها عليها في الحالة التي تنصب الفعلَ فيه بتقدير (أنْ) أولى من حملِها عليها في الحالة التي تنصبُ الفعلَ بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصبُ الفعلَ بتقدير (أنْ) حرفُ جرٍّ كما أنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ، وفي الحالة التي تنصبُ الفعلَ بنفسها حرفُ نصبٍ، وحمْلُ حرف الجزمِ على حرف الجرِّ أولَى من حمل حرف الجرِّ على حرف النصب، فكما أنَّ (كي) في هذه الحالة تنصبُ الفعلَ بتقدير (أنْ) فكذلك اللامُ ينبغي أن تنصبَه بتقدير (أنْ)"[١].

ويظهر بهذا تعليل البصريين (مُفَسَّرًا) نفي نصب الفعل المضارع بـــ (لام التعليل) إذا كانت من عوامل الأسماء.

الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملةً[٢]

ومن ذلك (إلَّا)التي للاستثناءِ فَلَم يُخْلِصْهَا العَرَبُ للأسْمَاءَ، بَلْ باشرت بها القبيلَيْن على حَدٍّ سواءٍ[٣]، وعليْه فهي لَيْسَتْ العَامِلَةَ فِيمَا بَعْدَهَا، وتَفْسيرُ ذلك فيمَا يَلِي:

وأمَّا (إلَّا) في قولك: (قَامُوا إلَّا زيْدًا)، فَإنَّهَا وإن كانت قد أوصلت (قَامَ) إلى (زَيْدٍ)، حتى انتصب بها، فإنَّها لَمْ تَجُرَّ مِنْ قِبَل أَنَّهَا لَمْ تُخْلَصْ للأسماءِ دون الأفعالِ والحروفِ، ألا تراك تقول: (ما جاءَنِي زَيْدٌ قَطُّ إلَّا يَقْرَأُ، ولا مررتُ بمُحَمَّدٍ قَطُّ إلَّا يُصَلِّي، ولا نظرتُ إلى بَكْرٍ إلَّا في المسجدِ، ولا رأيتُ أخَاكَ إلَّا عَلَى الفَرَسِ) .

فلَمَّا لَمْ يُخْلِصْهَا العربُ للأسماءِ، بل باشرتْ بها الأفعالَ والحروفَ، كما باشرت بها الأسماءَ؛ لم يجز لها أن تعمل جرًّا ولا غيرَهُ، وذلك لأنَّ الحروفَ التي تباشرُ الأسماءَ والأفعالَ جميعًا، لا يجوز أن تكون عاملةً، وذلك نحو: هل زيدٌ أخوك؟ وهل قامَ زيدٌ؟ وما زيدٌ أخوكَ، وما قامَ زيدٌ، في لغة بني تميم.

---

(١) الإنصاف ٢/٥٧٥و٥٧٦و٥٧٧ م.٧٩ باختصار وبعض تصرف.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٢٩.

(٣) أعْنِي أنَّها غَيْر مختَصَّةٍ بواحدٍ منهما .

ولا يكون العامل في أحد القبيلين إلا مُخْتَصًّا بما يعمل فيه، بل إذا وجدنا حروفًا تختص بأحد القبيلين[1]، ثم لا تعمل فيما اختَصَّتْ بهِ شيئًا، وذلك مثل لام التعريف في اختصاصِهَا بالأسماءِ، و(قَدْ، وسَوْفَ) في اختصاصِهِمَا بالأفعال، فما يشيعُ فيهما ولا يختَصُّ بأحدِهِمَا، أحْرَى ألا يكون له عمل في شيء منهما.

فلذلك لَمْ يَجُرَّ (إلَّا) في قولك: (قَامَ القومُ إلَّا مُحَمَّد)، وإنْ كانت قد أوصلت الفعلَ قبلَها إلى الاسْمِ بعدَهَا[2].

وذاك تفسيرُ نفي عمل (إلَّا) التي للاستثناء لمباشرتِهَا الأسماءَ والأفعالَ معًا.

عواملُ الأسْماء لا تَعْمَلُ في الأفْعَالِ

فَقَدْ جَاءَ فِي بيانِ حكمِ رفع الفعل المضارع بوقوعِهِ موقعَ الأسماءِ.

" حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلَّا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرَّ لا يكون إلا في الأسماء.

والجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازمَ كما لم يضمروا الجارَّ. وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رُبَّ) و(وَاو القسم) في كلام بعضهم.

أمَّا وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُنِيَ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب؛ فإنها مرتفعة، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْهَا الرَّفْعَ، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعِلَّتُهُ: أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكينونتُها في موضع الأسماء ترفعُها كما يَرْفَعُ الاسمَ كينونتُهُ مبتدأً"[3].

---

(١) يقصد بالقبيلين: الفعلَ، والاسمَ.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٢٨ــــ ١٢٩.

(٣) الكتاب ٣/٩ــــ١٠.

ويتابعُ سيبويهِ بيانَهُ ذلك بقولِهِ:

" مَن زعمَ أنَّ الأفعالَ ترتفع بالابتداءِ فإنَّه ينبغي لَهُ أن ينصِبَهَا إذا كانت في موضعٍ ينتصِبُ فيه الاسمُ، ويَجُرُّها إذا كانت في موضعٍ ينجَرُّ فيه الاسمُ، ولكِنَّهـا ترتفعُ بكيْنُونَتِهَا في موضعِ الاسمِ"(١).

وذلك تعليل رفع الفعل المضارع بوقوعِهِ موقعَ الأسماءِ، وعـدمِ نَصْـبِهِ أو جرِّهِ إذا وقعَ موقعَ أسماءٍ مجرورةٍ أو منصوبةٍ.

ووقوعُ المضارعِ موقعَ الاسمِ يرجعُ لشبهِهِ به؛ أي: لمضارعتِهِ إيَّاهُ؛ ولذلك أُعْرِبَ(٢)، وأوجهُ الشَّبَهِ بينهما في النقاطِ التَّالية:

١ــ تعاقب المعاني التي تعرضُ لكلٍّ منهما بعـد التركيـبِ علـى صـيغةٍ واحدةٍ(٣)... فلمَّا كانَ الاسمُ والفعلُ المُضَارِعُهُ شريكيْنِ في قبـول المعـاني بَعْـدَ التَّركيبِ اشْتَرَكَا في الإعرابِ(٤).

٢ــ كونُ هذه الأفعال دَالةً على الزَّمَنِ الحالي والاستقبالي، كما أنَّ الأسماءَ دالةٌ على مسمياتها التي لا تُفارِقُهَا(٥).

---

(١) السابق ١١/٣. وانظر الإنصاف٢/٥٥٠م.٧٤، وأسرار العربية ٢٨ــــ٢٩.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو: للزجَّاجيِّ ١٠٧، والأصول في النحـو ١٤٦/٢، والبيـان فـي غريب إعراب القرآن ٢٦١/٢.

(٣) ففي قولِكَ: (لا تأكل السَّمَكَ وتَشْرَب اللَّبَنَ) يحتملُ النهيَ عنِ الفعليْنِ مطلقًا، وعن الجمعِ بينهما، والنهيَ عنِ الأوَّلِ واستئنافِ الثَّاني؛ فَيُدَلُّ على كلِّ معنًى منها بإعرابٍ؛ فعلى الأوَّلِ تجزمُ الثَّاني كالأوَّلِ، وعلى الثَّاني تنصِبُهُ، وعلى الثَّالثِ تَرْفَعُهُ؛ فيزولُ اللَّـبسُ الـذي عـرضَ فـي الفعـلِ بالإعرابِ، كما يزولُ اللبسُ الذي يعرضُ في الاسمِ بالإعرابِ، نحو: (مَا أحسـنَ زَيْـدًا !) فـي التَّعَجُّبِ، و(مَا أحسنُ زَيْدٍ؟) في الاستفهامِ، و(ما أحسنَ زَيْدٌ) في النفي. انظـر الكتـاب ٤٢/٣، والمقتضب ٢٥/٢، واللمع ١٣٠/١، والإنصاف ٤٣٤/٢و٤٥٢، واللبـاب فـي علـل البنـاء والإعراب ٢١/٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠/١.

(٥) انظر: الإيضاح في علل النحو: للزجَّاجيِّ ٨٠و٨١، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١، والكتاب ١٤/١.

٣ــ دخول الإبهامِ والتخصيص عليهما؛ إذِ الإبهام في الفعلِ هــو احتمالُــهُ الحالَ والاستقبالَ، على السَّوَاءِ؛ فإذا قلتَ: "يَضْرِبُ" احتملَهُمَا، فإذا قلتَ: يضــربُ الآنَ؛ تخلَّصَ للحالِ، وإذا قلتَ: يضرب غدًا؛ تخلَّصَ للاستقبالِ.

وأمَّا إبهام الاسم فهو أنَّه يقعُ في أصولِهِ على ما دخلَ تحتَ جِنْسِهِ، نحــو: رجل، وفرس، وشِبْهِ ذلك، وتخصيصُهُ بالألفِ واللَّامِ والإضــافةِ، نحــو: الرَّجُــل، ورَجُلكم، والفرس، وفرسي(١).

٤ــ التوافقُ في عددِ الحروفِ والحركات والسكنات. وضعَّف هــذا الوجــهَ المالِقِيُّ لأنه لا يتحققُ في كل فعل مضارع واسم(٢).

٥ــ دخولُ لامِ الابتداء المؤكِّدةِ عليه في خبرِ "إنَّ"، نحو: " إنَّك لمحسنٌ"، و" إنَّك لَتُحْسِنُ"، وهذه اللامُ مختصَّةٌ بالاسماءِ؛ لأنَّ الابتداءَ لا يكونُ في الفعــلِ، لأنَّ الفعلَ لا يُخبَرُ عنه، وكلُّ مبتدأ يُخْبَرُ عنه؛ فلمَّا دخلت عليــه اللَّــامُ الموضــوعة للأسماءِ كان ذلك مشابهةً بينه وبين الاسم، بدليل أنها لا تــدخل علــى الماضــي المتصرف، لا تقولُ: " إنَّ محمدًا لقامَ"(٣).

٦ــ إيلاؤُهُ (إلَّا) في النفي بلا شرط... وذلك لشبه المضارعِ بالاسم الذي هو أوْلَى بــ (إلَّا)؛ لأنَّ المستثنى لا يكونُ إلَّا اسمًا أو مؤوَّلًا به(٤).

٧ــ وقوعُهُ بعد ضميرِ الفصلِ لِشَبَهِهِ الاسمَ الممتنعَ مــن الألــفِ واللــامِ؛ جوزوا: (كانَ زَيْدٌ هو يقولُ ذلك) لامتناعِ (يَقُولُ) من الألفِ واللامِ(٥).

---

(١) رصف المباني ١٣٧ و١٣٨، وانظر التبصرة والتذكرة ٧٧/١.

(٢) رصف المباني ١٣٧ و١٣٨، وانظر: التبصرة والتذكرة ٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٩/١ و١٧٠، والمقتصد ١١٨/١ و١١٩.

(٣) المقتصد ١١٩/١ بتصرف، والتبصرة والتذكرة ٧٦/١ و٧٧، وشرح الكافية الشافية ١٦٩/١.

(٤) المساعد ٥٨١/١.

(٥) الأحاجي النحويَّة: للزمخشريِّ ٣٢، تحقيق: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي، بدون طبعة وتاريخ.

٨ــ مشابهتُهُ الأسماءَ بما في أوَّلِهِ من الزوائدِ الأربع؛ فأعربَ لذلك، وليستِ الزوائدُ هي التي أوجبت لَهُ الإعرابَ، وإنَّما لَمَّا دَخَلَتْ عليه جعلَتْهُ على صيغةٍ صارَ بها مُشابِهًا للاسمِ، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب(١).

ونظيره من الأسماء: أرنب، ويرمع(٢)، وتثفل(٣)، ونرجس.

٩ــ دخولُ (أَلْ) عليه في بعض الاستعمالات الشَّاذَّةِ(٤)، فليست اللام فيه للتعريفِ، بل هي اسمٌ موصولٌ دخل على صريحِ الفعلِ لمشابهتِهِ لاسمِ المفعول، وهو مع ذلك شاذٌّ قبيحٌ لا يجيءُ إلَّا في ضرورةِ الشِّعْرِ(٥).

فهذا عن المشابهةِ التي اقتضت وقوعَهُ موقع الاسم، فَلِمَ خُصَّ بالرفعِ دون النَّصبِ والجَرِّ؟ هذا ما يُجيبُ عنه الآتي:

"هَذِه الْأَفْعَال المضارعة ترْتَفع بوقوعها مواقعَ الأَسْمَاء؛ مَرْفُوعَةً كَانَت الأَسْمَاءُ، أَو مَنْصُوبَةً، أَو مخفوضةً، فوقوعها مواقع الأَسْمَاء هُوَ الَّذِي يرفعها.

ولَا تنتصب إِذا كَانَت الأَسْمَاءُ فِي مَوضِع نصبٍ، ولَا تنخفض على كل حَالٍ، وَإِن كَانَت الأَسْمَاء فِي مَوضِع خفضٍ.

فلهَا الرّفْعُ؛ لِأَنَّ مَا يعْمل فِي الِاسْم لَا يعْمل فِي الفعْل. فَهِيَ مَرْفُوعَة لمَا ذكرتُ لَك، حَتَّى يدْخلَ عَلَيْهَا مَا ينصبُها أَو يجزمُها، وَتلك عوامل لَهَا خَاصَّة لَا تدخل على الأَسْمَاء، كَمَا لَا تدخل عوامل الأَسْمَاءِ عَلَيْهَا؛ فَكل على حياله.

فَأَما مَا كَانَ مِنْهَا فِي مَوضِع رفعٍ، فقولُكَ: (يَقُومُ زَيْدٌ)، (يَقُومُ) فِي مَوضِع المُبْتَدأ، وكَذَلِكَ: (زَيْدٌ يَقُومُ)، وَ(يقوم) فِي مَوضِع الخَبَر، وَ(إِنَّ زيدًا يقومُ)، (يقوم) فِي مَوضِع خبرِ (إِنَّ).

---

(١) شرح المفصل ٦/٧.

(٢) اليَرْمَع: حِجَارَة بيض رخوة تلمع في الشَّمْس. انظر: جمهرة اللُّغَة: لابن دريد،(رمع).

(٣) الثُّفْل: مَا رَسَب خُثارته وعَلا صَفْوه من الأشْياء كُلّها.

(٤) كما في بيت أبي الخِرَق الطُّهَوِيّ:

يقولُ الخنى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقا إلى ربِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

(٥) شرح الكافية ١/١٣٠. وانظر: قضية الشَّبَه في النحو العربيّ ١٧٤ومابعدَها.

وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي مَوضِعِ المَنْصُوب، فنحو: (كَانَ زيدٌ يقومُ يَا فَتى)، و(ظننتُ زيدًا يقومُ).

وَمَا كَانَ فِي مَوضِعِ المَجْرُور، فنحو: (مَرَرْت برَجُلٍ يقومُ)، و(مررتُ برَجُلٍ يقومُ أَبوهُ)، فَإِذا أدخلتَ على هَذِه الأَفْعَالِ السِّينَ، أَو(سَوْفَ) فقد منعتَها[1] بهَا من كلِّ عَامِلٍ"[2].

ثُمَّ يجيبُ السيرافِيُّ عن سؤالٍ أخصَّ من الأوَّل، وهُوَ: لِمَ كانتِ الأفعالُ مرفوعةً بوقوعِها موقعَ أشياءَ مختلِفَةِ الإعراب، من مرفوعٍ، ومنصوب، ومخفوض؟

وجوابُهُ: مِنْ قِبَلِ أنَّ العوامِلَ التي للأَسْمَاءِ لا تعملُ في الأفعالِ، ولا تَتَسَلَّطُ عليْهَا؛ فلَمْ يُعْتَبَر اختلافُ إعرابِ الأسماءِ في إعراب الأفعالِ؛ إذْ كَانَ لا تأثيرَ لذلك في الأفعالِ، ورُفِعَ الفِعْلُ؛ لوقوعِهِ موقعَ الاسمِ[3].

ويتوجَّهُ السؤالُ؛ لِمَ صار الرَّفْعُ أولى به؛ بوقوعِهِ موقعَ الاسمِ؟

والجوابُ: لأنَّ وقوعَهُ موقعَ الاسم ليسَ بعاملٍ لَفظيٍّ، فأشبَهَ الابتداءَ الذي ليس بعامل لفظيٍّ[4].

لام الجرِّ لا تدخل على الأفعال[5]

"ما ينتصب من الأفعالِ بحرفٍ على ضربينِ؛ أحدهما: أن تعطفَ الفعل على المصدر، مع أفضليَّةِ إظهارِ (أنْ)، وجوازِ إضمارِها.

---

(١) الفعل المقترن بالسِّينِ أو سَوْفَ إن وقعَ بعدَ (أن) كانت مخفَّفَةً من الثقيلةِ، و(لَنْ) لنفي سيفعل، و(لم) في الجوازم تنفي الماضي، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقعَ شرطًا، ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقعَ جوابًا للشرطِ. محمد عبد الخالق عضيمة. هامش المقتضب ٥/٢.

ـ وانظر المقتضب ١٥/٢و١٦و١٧، واللَّمحة في شرح المُلحة: لابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع ٨٢٢/٢، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط. أولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ ـــــ ٢٠٠٤م، وشرح التصريح ٤٠٦/٢.

(٢) المقتضب ٥/٢. وانظر بيان السيرافي لهذا في شرح كتاب سيبويه ٧٦/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٧٦/١.

(٤) السابق ٧٦/١ بتصرف يسير.

(٥) السابق١٥٠/٢.

وأما الضربُ الآخر، فما دخَلَتْ عليه لامُ الجرِّ، وذلك نَحْوُ قولكَ: (جئتُكَ لتُعطيَنِي ولِتقومَ، ولِتذهبَ)، وتأويلُ هذا: جئتُكَ لأن تقومَ، جئتُكَ لأن تُعطيَنِي، ولأن تذهبَ.

وإن شئتَ أظهرتَ فقلتَ (لأنْ) في جميع ذلك، وإن شئتَ حذفتَ (أنْ) وأضمرتها، ويدلُّكَ على أنه لابدَّ من إضمار (أنْ) هنا إذا لم تَذْكُرْهَا: أنَّ لامَ الجرِّ لا تدخل على الأفعال"[١].

الجارُّ لا يعمل النصب[٢]

(كَيْ) على ضربيْنِ، أحدهما: أن يكونَ حَرْفَ جَرٍّ بمنزلَةِ اللامِ. والثَّاني: أنْ يكونَ حَرْفًا ناصِبًا.

" فإذا كانَ حرفَ جَرٍّ كانَ الفعلُ منتَصِبًا بَعْدَهَا بإضمارِ(أنْ)؛ لأنَّ الجارَّ لا يعملُ النَّصْبَ "[٣].

وذلك تعليلُ نصب الفعل المضارع بـ (أنْ) مضمرة بعد (كي) الجارَّة للأسماء.

الاسْتِفْهَامُ كُلُّهُ مُنْقَطِعٌ مِمَّا قَبْلَهُ لِخلْقَةِ الابْتِدَاءِ بِهِ[٤]

وهذا يعني أنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيهِ ما قبلَهُ، وأنَّ لَهُ صدرَ الكلامِ في أصل الوضع اللغويِّ العربيِّ.

ففي بيان حكم عمل الفعل قبل الاستفهام فيما بعده، يَجيءُ قولِهِ تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠]؛ "المعنى فِي مثله من الكلام: اللَّه يعلم أيُّهم يفسد وأيُّهم يصلح. فلو وضعت (أيًّا)، أو (مَنْ) مكان الأوّل[٥] رفعتَه، فقلت: أنا أعلم أيُّهم قام من القاعدِ، قال الفراء: سمعت العرب تقول: (مَا يُعْرَفُ أيٌّ من أيّ). وذلك أن (أيّ)، و(مَنْ) استفهامان، و(المفسد) خبر.

(١)الأصول في النحو ٢/١٥٠.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥١.
(٣) السابق ٢/١٠٥١.
(٤) معاني القرآن: للفراء ١/١٤٢.
(٥) الذي يلي مادة العلم.

ومثله: ما أبالي قيامَك أو قعودَك، ولو جعلت فِي الكلام استفهامًا بطل الفعل عَنْهُ فقلتَ: ما أبالي أقائم أنت أم قاعد؟ ولو ألقيت الاستفهامَ اتَّصل الفعلُ بما قبله فانتصب. والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به"[1].

وفي هذا تقرير نفي عمل الفعل قبل الاستفهام فيما بعده، كما في نحو: (ما أبالي أقائمٌ أنت أم قاعد؟).

العاطف لا يختصُّ بعملٍ؛ لكونه غيرَ مختصٍّ بمعمولٍ[2]

جاء في بيانِ حكم عملِ الواو، والفاء، و(بَلْ) الجرَّ.

حروف الجر أقوى عملًا من حروف الجزم وإن كانت في الأسماء نظيرةَ تلك في الأفعال.

فـ "تُضمرُ (رُبَّ) بعد الواو كقول رؤبة[3]:

وَقَاتِمِ الأَعماقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

[مُشْتَبِـــــهِ الأعلامِ لَمَّاعِ الخَفَــقْ] [الرجز]

التحقيقُ أن (رُبَّ) مضمرةٌ بعد الواو..

---

(١) معاني الفرَّاء ١/١٤٢.

(٢) المرتجل ص٢٢٤.

(٣) رؤبة بن العجاج . شرح الديوان ١/٤، والكتاب ٤/٢١٠، ومجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى ١/٣٨٠، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٨١ هـ، والشعر والشعراء ١/٦١، والجمهرة (تقو)، والمنصف ٣/٢، والصحاح، واللسان (عمق)، وخزانة الأدب١/٨٢، و١٠/٢٥.

والقاتم: المغبر، صفة لبلد. والأعماق: النواحي القصية. الخاوي: الخالي، المخترق: المتسع، يعني جوف الفلاة.

وإضمار (ربَّ) بعد الواو هو مذهب سيبويه، وخالفه في ذلك المبرد. قال سيبويه" إنَّ (رُبَّ) حُذفت وجعلت الواو عوضًا منها فجرَّت ما بعدها على تأويل (ربَّ) كما كانت عوضًا من باء القسم، واستدل على ذلك بهذا الشعر وقال: لأن الواو للعطف، واو العطف لا تكون إلا بعد كلام يُعطف عليه، فدل هذا على أنها بدل من (ربَّ) . الكتاب ٤/٢١٠.

فالجر بها لا بالواو؛ إذ العاطف لا يختص بعملٍ لكونه غير مختصٍ بمعمول.

فالواو في قوله: وقاتم الأعماق ... هي الواو في (جاءني زيدٌ وعمرٌو)، والعاطف يشترك ما بعده في إعراب ما قبله، ويدل على صحة هذا من كونها مقدَّرًا بعدها الجارُّ وهو (ربَّ)؛ وقوعُ غيرِها من حروف العطف التي لا يمترى في أنها عاطفة لا جارة هذا الموقعَ.

فمن ذلك الفاءُ في مثل قول الهذلي[1]:

فحورٍ قد لهوتُ بهنَّ عينٍ نواعمَ في المروط وفي الرِّياط [الوافر]

والفاء لا يُشكُّ في أنها لا تجرُّ.

ومن ذلك (بل).

فـ (رُبَّ) بعد هذين الحرفين مضمرةٌ لا محالةَ، وهما حرفا عطفٍ، وكذلك هي مضمرة بعد الواو" [2].

وفي هذا تعليل نفي الجرِّ بواو (رُبَّ)؛ لأنها حرف عطف، وإثبات الجرِّ بـ (رُبَّ) مقدَّرةٍ.

ويلزمُ هُنا التعقيبُ بإيضاحٍ أكثرَ مِمَّا تقدَّمَ في الكلامِ عن عَمَلِ الحروفِ من عدَمِهِ، كما يلي:

" تنقسم الحروف إلى قسمين: عاملٌ وغير عامل.

والعامل منها ما ينصب أو يجرُّ أو يجزم أو ما يعمل نصبًا ورفعًا.

فالناصب منها قد يقارن عملُه النصبَ عملَه الرفعَ أيضًا.

---

(١) المتنخل الهذلي: مالك بن عويمر بن عثمان؛ شاعر جاهلي. والشاهد في شرح ديوان الهذليين: للحسن بن الحسين السُّكَّريّ٣/١٢٦٧، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، ط. مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ ـ١٩٦٥م، وروايته فيه: بهن وحدي. انظر كذلك الشعر والشعراء٢/٦٥٩، وأمالي ابن الشجري١/٣٦٦، والإنصاف١/٣٨٠، وشرح المفصل٢/١١٨.

المروط: جمع مرط، وهو الثوب من الخز. والرياط: جمع ريطة، وهو ضرب من الثياب.

(٢) المرتجل ص٢٢٣ـ٢٢٥ باختصار وبعض تصرف.

فأما الجارُّ والجازم فلا يعملانِ إلا عملًا واحدًا، إذ كان للناصب الرافع أصلٌ يُحملُ عليه في ذاك؛ وهو الفعل المتعديّ، فإنه يرفع الفاعلَ وينصبُ المفعول، فحُمل عليه الحرف المشبَّه به في هذا العمل، فنصب ورفع، ولم يكن هناك عاملٌ يعمل مع الجر أو الجزم غيرُه فيجتمعُ معهما غيرُهما في الحمل عليه.

وغير العوامل هي كلُّ حرفٍ اشترك الاسم والفعل في دخوله عليهما، فلا يعمل حينئذ في واحد منهما؛ لأنه ليس بأن يعملَ في ذا بأحقَّ بأن يعملَ في ذا، فكان غيرَ عاملٍ؛ وذلك كالحروف العاطفة، وكأدوات الاستفهام مثل (هل) والهمزة لمَّا لم تختصَّ لم تعملْ.

ومن الحروف ما أصله في كلامهم أن يكون عاملًا، وعلى ذلك استعملوه حين أعملوه، ثم يدخلُ عليه حرفٌ يسمَّى عندهم كافًّا لكفِّه ما دخل عليه من العوامل عن عمله.

فمن هذه العوامل المكفوفة (إنَّ) وأخواتُها، هي عاملة في المبتدأ وخبره...

فإن دخلت عليها (ما) وهي الحرف الكافُّ هيأتها بدخولها لوقوع الفعل بعدها. فبطل مع دخولها عملُها؛ لأنها تخرج بدخول (ما) عليها عن وضعها مختصَّةً بالاسم دون الفعل وتصير مشتركةً بينهما، ومن شرط العمل الاختصاص، ومن شرط إبطاله الاشتراكُ.

وفائدة هذا الكفِّ أنك إذا قلت: (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، معنى الكلام: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فـ (إنَّما) لإثبات الشيء للشيء ونفي ما عداه.

وقد كفَّ بـ (ما) هذه: الفعلُ وحرفُ الجرِّ، وهما عاملانِ قويَّان دخلت عليهما (ما) فأبطلت عملَهما وهيَّأتْهما لوقوع شيءٍ بعدهما، لولاها لم يكن ليقع، فخرجا بها عن أصل وضعهما في كونهما عامليْنِ وصلَحَا بها لما لم يصلحا له قبلها.

فأما الفعلُ فقولُك: (قلَّ وكثُرَ)، تدخل عليهما (ما) كافَّةً، فيبطل عملهما حتى لا يحتاج إلى فاعلٍ ويقعُ بعدهما الفعلُ وكان لا يقع، تقول: (قلَّما يقول زيدٌ كذا)، و(كثُر ما يقولنَّ كذا) .

ومثال حرف الجر المكفوف (ربَّ)، تدخل عليها (ما) فتكفُّها عن العمل ويليها الفعل، وحروف الجرِّ في الأصل لا تدخل إلا على الأسماء.

وقد كفُّوا كاف التشبيه بـ (ما) في بعض الوجوه، وذلك في قولهم: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)، يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي) كأنه قال: كنْ كالذي أنتَ. أي كالذي هو أنت، فحذف العائدَ وهو المبتدأ للطول ولا يقاس على هذا الحذف"[١].

واشتراكُ الحرفِ بين القبيلَيْنِ ــ الاسمِ والفعلِ ــ يجعلُهُ غيرَ عاملٍ، ومن هذه الحروفِ غير العاملةِ أصلًا للاشتراكِ المشارِ إليه ــ أي عدم الاختصاص ــ حروفُ العطفِ، والاشتراكُ يدفعُ الإعمالَ.

*****

المبحث الثاني: قُوَّةُ العَامِلِ وضَعْفُهُ

ونَلجُ إلى محْوَرٍ آخرَ يتعلَّقُ بالعملِ قُوَّةً وضعْفًا، بالكلام على قُوَّةِ العاملِ وَضَعْفِهِ، والنَّظَرُ الكُلِّيُّ يَرَى العَامِلَ مِنْ خِلالِ أصالة الاختصاص من عَدَمِه، ويتفرعُ عليه قُوَّتُهُ وضَعْفُهُ، وهذا المُدْخلُ ــ أيْضًا ــ مُمَهِّدٌ لتحليل ما يندرج تحته:

قَد تقدَّمَ ذِكْرُ أنواعِ العواملِ من كونِها لفظيَّةً ومعنويَّةً، واللَّفظِيَّةُ إمَّا أن تكون اسمًا أو فِعْلًا أو حَرْفًا[٢]، والمعنويَّةُ هي الابتداءُ في الاسمِ، والتجرُّدُ في الفعلِ المضارعِ.

وقد دلَّ الاستقراءُ على قوةِ بعضِ العواملِ، وضعفِ أُخْرى، وهذا التوصيفُ تحكمُهُ ثلاثةُ معايير، هي:

الأوَّلُ: نوعُ العاملِ: وقد تقدمَتِ الإشارةُ إليهِ؛ وقد وُجِدَ أنَّ العاملَ اللَّفظِيَّ أقوى من العاملِ المعنويِّ، فالعاملُ في الحالِ مثلًا إذا كانَ معنويًّا لا يجوزُ تقديمُ الحالِ عليهِ[٣]، أمَّا إذا كانَ لفظِيًّا جازَ تقديمُها عليهِ، وهكذا.

---

(١) راجع مقدمة الجنى الداني، وانظر المرتجل ص٢٢٦و٢٢٧و٢٢٩و٢٣١و٢٣٢ باختصار.

(٢) وانظر مفتاحَ العلوم: للسكاكيّ يوسف بن أبي بكر ٨٦، ط. ثانية، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـــ لبنان، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م.

(٣) انظر المسائل الحلبيات ١٨٠. مَا ينتصب عن المعاني من الأحوالِ لا يتقدَّمُ عليها.

والعواملُ المعنويَّة عاملانِ ــ كما تقدَّمَ ــ مختلَفٌ فيهمَا وفي قوَّتِهِمَا، وكلاهما يعملُ الرَّفعَ.

أمَّا العواملُ اللفظيَّة، فثمانيةٌ وتسعونَ عاملًا، هي محورُ نظريَّة العاملِ في النحو العربيّ، وقُطْبُ رحاهَا، ولا جَرَمَ أنَّهَا بهذه الكثرةِ أصلُ العملِ في النحوِ، وهي أشدُّ قُوَّةً.

والعواملُ اللفظيَّةُ بعضُهَا أقوى من بعضٍ في العملِ النَّحْويِّ.

الثَّاني: الأصالةُ والفرعيَّةُ في العملِ النَّحويِّ: فأصلُ العملِ للأفعالِ، وعملُ الأسماءِ والحروفِ فرعٌ عليها؛ "فالأفعالُ هي الأصولُ في العَمَلِ لِغيْرِهَا، والقسمانِ الآخَرانِ فرعانِ لها، ومحمولانِ عليها، ومُشَبَّهَانِ بها"(١).

و"العمَلُ أصْلٌ في الأفعالِ، فرعٌ في الأسماءِ والحروفِ"(٢)، ويدُلُّكَ على أصالةِ العملِ في الأفعالِ أنَّك لَا تَجِدُ فِعْلًا غَيْرَ عامِلٍ إلَّا الأقلَّ النَّزْرَ؛ لإخراجِهِ عن أصلِهِ"(٣).

ولا تُمْنَعُ منَ العملِ إلَّا لطارئٍ مِنْ إلغاءٍ أو تعليقٍ؛ فالأفعالُ أقوى العواملِ، وبقيَّةُ العواملِ مِنْ الأسماءِ والحُرُوفِ محمولةٌ عليْهَا.

والحروفُ أقلُّ قُوَّةً مِنَ الأفعالِ، فليستْ كلُّ الحروفِ عاملةً، لانتفاءِ اختصاصِ بعضِها، والعَمَلُ فرعٌ على الاختصاصِ ــ كما تقدَّمَ ــ والمختصُّ منها كحروفِ الجرِّ، أو أدواتِ الشَّرطِ الجازمَةِ، وقد اختصَّ كُلٌّ مِن هذه الحروفِ بالدخولِ على نوعٍ مُعَيَّنٍ، ولمْ يتنزَّلَ منزلةَ الجُزْءِ مِنْهُ؛ فَعَمِلَ فيهِ؛ لأنَّ جُزْءَ الشيءِ لا يعملُ فيه(٤)، ويَجبُ أن يكونَ العاملُ غيْرَ المعمولِ، وألَّا يكونَ جُزْءًا منه(٥)، والحروفُ غيرُ العاملةِ كحروفِ الاستفهامِ والعطفِ؛ لأنَّها تدخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ على حدٍّ سواءٍ، والاشتراك يدفعُ الإعمالَ(٦).

---

(١) المرتجل ١١٦.
(٢) شرح جمل الزَّجَّاجيِّ ١/٥٥٠.
(٣) المرتجل ١١٦.
(٤) انظر مغني اللبيب ٢/٢٢٩.
(٥) لمع الأدلة مع الإغراب في جدل الإعراب: لابن الأنباري ١٣٤، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريَّة،١٣٧٧هـ ـــ١٩٥٧م.
(٦) المرتجل ٢٣٤.

وهذه الحروفُ العاملةُ بعضها أقوى في العَمَلِ مِن بعْضٍ، فالحروفُ التي تكونُ من عوامِلِ الأسماءِ أقوى في العمَلِ مِن التي تكونُ مِن عوامِلِ الأفعالِ[١]؛ فالجازمُ أضعفُ مِنَ الجَارِّ[٢]؛ لأنَّ الاسْمَ أصلٌ للفِعْلِ، والفعل فرعٌ عليهِ؛ فَجُعِلَ ما يدخُلُ على الاسْمِ الذي هو الأصلُ أقوى مِمَّا يدخُلُ على الفعْلِ الذي هو الفرعُ؛ ولأنَّ "عواملَ الأسماءِ متى توفَّرتْ شُرُوطُهَا وجبَ إعمالُهَا، أمَّا عواملُ الأفعالِ فقد تُلْغى وكُلُّ شروطِهَا مستوفاةٌ"[٣].

ثُمَّ إنَّ الأفعالَ هي العاملةُ بالأصلِ في الأسماءِ، فكونُها معمولةٌ هو على خلافِ الأصلِ، والأسماء معمولةٌ في الأصلِ؛ فلهذا كانت الحروفُ العاملةُ في الأسماءِ أقوى من العاملةِ في الأفعالِ؛ لقوةِ عَمَلِ الحَرْفِ فيها فهي معمولةٌ بالأصلِ، بخلافِ الأفعالِ.

ولعَلَّ سببَ قوةِ عواملِ الأسماءِ أنَّهَا حَمَلَتْ شَبَهًا قويًّا بالفعلِ فَحُمِلَتْ عليه.

والأسماءُ العاملةُ أقلُّ قُوَّةً من الحروفِ، وهي تعملُ لحملِهَا على الأفعالِ، وهي المشتقَّاتُ واسمُ الفعلِ، وجميعُها يعملُ بشروطٍ تُذكَرُ في بابِ كُلٍّ منها، فإذا اختلَّ شرطٌ لَمْ تعملْ؛ فالعَمَلُ طارئٌ عليْهَا، وهي المعرَّضَةُ للعملِ في الأصلِ.

وبناءً على مَا تقدَّمَ في هذا العنصر ــ قُوَّة العامل وضعفه ــ جاءَ ترتيبُ العواملِ باعتبار القوة والضعف على النحو التالي:

<u>الفعلُ</u>: وهو أقوى العواملِ؛ ولا بُدَّ أن يكونَ عاملًا، والمتصرِّفُ منه أقوى في العملِ من الجامدِ؛ للسَّعةِ في تقديمِهِ وتأخيرِهِ، والفصلِ بينَهُ وبينَ معمولِهِ، وغير ذلك مِمَّا ليسَ للجامدِ.

<u>الحروفُ العاملةُ</u>: وأغلبُها المختصُّ، ويأتي في صدارتها الحروفُ المختصَّةُ بالعملِ في الأسماءِ، ثُمَّ المختصَّةُ بالعملِ في الأفعالِ، ثُمَّ الحروفُ العاملةُ غيرُ المختَصَّةِ.

---

(١) انظر الإنصاف ١/٤٤٦م.٩و١/٤٥٠م٨٠.

(٢) اللُّباب في عِلل البناءِ والإعراب ٢/١٩.

(٣) إحياء النَّحو: إبراهيم مصطفى ص٢٧، دون ناشر، ط. ثانية، القاهرة ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م.

الأسماءُ العاملةُ: وفي مقدمتها الأسماءُ العاملةُ عملَ الفعلِ، تليها العاملةُ عملَ الحرفِ؛ لأنَّ الفعلَ أقوى من الحرفِ فما حُمِلَ عليه وشُبِّهَ بهِ يكونُ أقوى مِمَّا حُمِلَ على الحرفِ؛ فالمُشَبَّهَانِ في القوَّة والضَّعْفِ بحسَبِ اللَّذَيْنِ شُبِّهَ المُشَبَّهُ بِهِمَا، فعلى هذا ينبغي أنْ يُقدَّمَ العاملُ عَمَلَ الفعلِ على العاملِ عَمَلَ الحَرْفِ(١).

والعاملُ عملَ حرفِ الجرِّ أقوى من العاملِ عملَ حرفِ الجزمِ؛ لأنَّ "عواملَ الأسماءِ أقوى من عواملِ الأفعالِ"(٢)، "خصوصًا إذا كانت أفعالًا، وعاملُ الفعلِ لا يكونُ إلَّا حَرفًا"(٣).

الثالثُ (من معاييرِ قُوَّة العَاملِ وضعْفه) التّصَرُّفُ: فالعاملُ المتصرفُ أقوى من غير المتصرِّفِ؛ فلهُ سَعَةٌ في التقديمِ والتَّأخيرِ، والفصلِ بينَهُ وبينَ معمولِهِ، وبتصرُّفِهِ في نَفْسِهِ تَصَرَّف في عملِهِ، فيجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليْهِ(٤)، "والفعلُ إنَّمَا يتصرَّفُ عَمَلُهُ إذا كانَ متصرِّفًا في نَفْسِهِ، وإذا لم يكُنْ متصرِّفًا في نفسِهِ لَمْ يتصرَّفْ في عَمَلِهِ"(٥).

والأفعالُ الجامدةُ من العواملِ الضعيفةِ، كأفعالِ المدح والذَّمِّ، وفِعْلَي التَّعَجُّب، وأفعال الاستثناءِ؛ فقدِ اسْتُعْمِلَتْ لجمودِهَا استعمالَ الأدواتِ، ونَقَصَتْ في العملِ عَنِ المتصَرِّفِ، فلا تعملُ فيما تقدَّمَ عليها؛ لأنَّ التركيبَ الذي تقعُ فيه يجمُدُ على حالٍ خاصَّةٍ، على حين يجوزُ ذلك في الفعلِ المتصرِّفِ(٦).

والنَّصُّ التَّالي في امتناع عملِ معاني الحروفِ؛ لضعفِ الحروفِ نفسِها، فكيفَ بمعانيها:

---

(١) المرتجل ٢٣٥.

(٢) انظر في معناه الإنصاف ٥٢٩/١ م.٧٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٥١/٢.

(٤) انظر في معناه أسرار العربية ١١٢ و١١٤.

(٥) السابق ٨٩.

(٦) انظر إحياء النحو ٢٤ــــ٢٥، والظواهر اللغويَّةُ في التراث النحويّ: د. علي أبو المكارم ٢٧٢، ط. أولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

معاني الحروف لا تعمل شيئًا في المفعول به[١]

جاء في بيانِ حُكْمِ الناصب للمستثنى بـــ (إلَّا):

"فأما الناصب للمستثنى في الموجب إذا قلت: (قامَ القومُ إلَّا زيـــدًا)، و ٱ ي ذ ر ى فهو الفعل المتقدم بتوسط (إلَّا)؛ لأن الفعل لمَّا لم يكن متعدِّيًا إلـــى مـــا استُثْنِيَ قوي بالحرف فصار متعدِّيًا. وهو أشبه الأبواب بباب المفعول معـــه مـــن قولك: (استوى الماءُ والخشبةَ)، في كون الواو مقوِّيَةً للفعل.

فكما قوَّتِ الواوُ الفعلَ حتى نصب المفعول معه كذلك قوَّت (إلَّا) الفعلَ حتـــى نصبَ زيدًا. هذا مذهبُ صاحبِ الكتاب[٢] في كل ما يجري هذا المجرى.

وخالفه أبو العباس ــ المبرد ــ فقال: الناصبُ للمستثنى معنى (إلَّا). ومعنى (إلَّا): أستثني، فكأنه قال: (قامَ القومُ أستثني زيدًا)[٣]. وهذا غيـــر صـــحيح؛ لأن معانيَ الحروف لا تعملُ شيئًا في المفعول به. ألا ترى أن حـــروف الاســـتفهام لا يعمل ما فيها من معنى (أستفهم)، وأن حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنـــى (أنفي)، وأن حروف الشرط لا يعملُ ما فيها من معنـــى (أشـــرط)، وأن حـــروف العطف لا يعمل ما فيها من معنى (عطفتُ)"، أو(جمعت).

فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرقٍ عظيم لا رقْع له. ولو كان هـــذا المعنى صحيحًا لوجب أن ينصب في النفي أيضًا، إذا قال: (ما قامَ أحدٌ إلَّا زيـــدًا)؛ لأن (إلَّا) عنده بمعنى أستثني. وفي عدم القول بنصب ذلك دليلٌ على فســـاد هـــذا المذهب"[٤].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: لابن بابَشَاذ ٣٢٢/٢، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط. أولـــى، المطبعـــة العصرية بالكويت، ١٩٧٧م.

(٢) الكتاب١/٣٦٩.

(٣) المقتضب٤/٣٩٠: " ... فلما قلت: (إلَّا زيدًا) كانت (إلَّا) بدلًا من قولك: أعني زيدًا ، وأستثني فيما جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل".

(٤) شرح المقدمة المحسبة٢/٣٢٢و٣٢٣.

إذا كان الفعل الذي هو أصلٌ في العمل يضعف في التقديم، وكان المُشَبَّهُ به أضعفَ مع تباعده فامتنع من العمل[1]

في ثنايا الكلامِ على عملِ اسمِ الفاعلِ عملَ فعلِهِ؛ يجوزُ تقديمُ مَا عَمِلَ فيه اسْمُ الفاعلِ والمفعولِ عليهِ، كما يجوزُ ذلكَ في الفعلِ، "تقول: زيدًا هذا ضاربٌ، كما تقولُ: زيْدًا هذا يضربُ، ودِرْهَمًا مُعْطًى أبوكَ، كما تقولُ: دِرْهَمًا يُعْطَى أبوك، بتقدير: يُعْطَى أبوكَ دِرْهَمًا.

فإن قلتَ: زيْدًا عبدُ اللهِ أبُوهُ ضاربٌ، فأبو العبَّاس[2] يُجيزُهُ على القياس، وبعضُ النَّحْويينَ يمنعُ منه؛ لتباعُدِ العاملِ مِمَّا عملَ فيه؛ إذِ الفعْلُ الذي هو أصلٌ في العملِ يَضْعُفُ عملُهُ في التقديمِ حتَّى يجوزَ إدْخَالُ اللامِ على مفعولِهِ، كقولِكَ: لَزَيْدٌ ضَرَبْتُ[3]، وإن تقدَّمَ الفعلُ لم يَجُزْ إدخالُ اللَّامِ عليهِ، فإذا كانَ الفعلُ الذي هو أصلٌ في العملِ يَضْعُفُ في التقديمِ، وكانَ المشَبَّهُ به أضعفَ مع تباعدِهِ فامتنعَ من العملِ"[4].

وفي هذا تعليلٌ لِمَا يراه بعضُ النحويين مِنْ نفيِ عمل اسم الفاعل فيما قبله، كما في نحو: (زيدًا عَبْدُ اللهِ أبوهُ ضَارِبٌ) .

ضَعْفُ العَوامل المعنوية عَنْ العَمَلِ

المعاني لا تعمل مضمرةً؛ إذ لا تعمل مظهرة إذا تقدمها ما تعمل فيه[5]

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢١٨/١.

(٢) في المقتضب ١٥٦/٤: " فإذا قُلْتَ: عَبْدَ الله جاريتُكَ أبوها ضاربٌ، فالجاريةُ: ابتداءٌ، وأبوها: ابتداءٌ ثان، وضاربٌ: خَبَرُ أبيها، وهما جميعًا خَبَرُ الجاريةِ، فقد تباعدَ آخرُ الكلامِ من أوَّلِهِ، وليسَ مَا قالوا في كراهيةِ النَّصْبِ بشيءٍ، وذلك لأنَّ ضاربًا يجري مجرى الفعلِ في جميعِ أحوالِهِ من العملِ في التقديمِ والتَّأخيرِ، ومَا كانَ خَبَرًا للأوَّلِ ـــ مفردًا أو معَ غَيْرِهِ ـــ فمجراهما واحدٌ". وانظر الأصول ١٥١/١.

(٣) تأخُّرُ الفعلِ يُضْعِفُ عَمَلَهُ في معمولِهِ، وتقدُّمُ المعمول ـــ المفعول في المعنى ـــ قد يخرجُهُ عن كونِهِ معمولًا له؛ ففي المثال (زَيْدٌ) مبتدأ ولذلك دخلت عليه اللامُ، والجملة الفعلية بعده خَبَرٌ.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ـــ٢١٩.

(٥) المسائل المشكلة ص٢٨٦.

في بيانِ حُكْمِ عملِ معنى العاملِ في الحال المتقدِّمَةِ عليه، وإن كان معنًى بطلَ كونُهَا حالًا؛ لأنَّ المعانيَ لا تعملُ ــ مضمرةً ولا مظهرةً ــ فيما تقدَّمَ عليها.

ومن ذلك قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ: " فأمَّا قولُكَ: (ما زيْدٌ عَمْرًا ضَارِبًا) فجيِّدٌ، فكذلك: (ما زيدٌ عمرًا بضارِبٍ)؛ لأنَّ (عَمْرًا) وقعَ حيثُ يجوزُ للعاملِ فيهِ وقوعُهُ.

وحُكِيَ أنَّ قومًا يُجيزونَ: (مَا زيْدًا عمرٌو بضاربٍ)، ويقولونَ: إنَّ الباءَ لَغْوٌ، وهذا عندي فاسِدٌ ...

وأمَّا قولُ الفرزدق[١]:

فأصبحُوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [البسيط]

فوضعَهُ سيبويهِ على أنَّهُ نَصَبَ الخَبَرَ مقدَّمًا، كما ينصِبُهُ مؤخَّرًا، وأنكرَ ذلك أبو العبَّاس[٢]، وذهبَ إلى أنَّهُ منتَصِبٌ على الحَالِ، مثل: (فِيها قائمًا رَجُلٌ)؛ فقدَّرَ خَبَرًا مضمَرًا قَبْلَ (مِثْلهم) هو: في الدنيا، أو في الوجودِ، أو مَا أشبهَهُ، وقدَّرَ انتصابَ (مثلهم) على هذا المضمرِ؛ لأنَّ (مثلَهم) وإن كانَ في لفظِ المعرفةِ، فهو في التقديرِ نَكِرَةٌ؛ لأنَّ الموصوفَ بِهِ لا يختصُّ إذا وُصِفَ بِهِ، كما يختَصُّ بسائرِ الأوصافِ.

وانتصابُ (مثلهم) على هذا التقدير لو قالَ قائلٌ فيه: إنَّهُ بعيدٌ؛ لأنَّ العَامِلَ فيهِ معنًى، والمعاني لا تعملُ مضمرَةً؛ إذْ لا تعملُ مُظْهَرَةً، إذا تقدَّمَهَا مَا تعملُ فيه، مثلُ: (قائمًا فيها رَجُلٌ)؛ لكانَ قَوْلًا"[٣].

ويُعَلَّلُ بهذا نفي اعتبار (مثلهم) حالًا من الجار والمجرور المقَدَّرِ، والتقدير: مَا مِثْلَهُمْ في الدنيا، أو في الوجودِ بَشَرٌ.

---

(١) الفرزدق يخاطب عمر بن عبد العزيز. ديوانه ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٨٤.

(٢) في المقتضب ١٩١/٤ــــ١٩٢: فالرفعُ الوجهُ، وقد نصَبَهُ بعضُ النحويينَ، وذهبَ إلى أنَّهُ خَبَرٌ مقدَّمٌ، وهذا خطأٌ فاحشٌ، وغَلَطٌ بَيِّنٌ.

(٣) المسائل المشكلة ٢٨٥ــــ٢٨٦.

معنى الفعل لا يعمل فيما تقدم عليه من الحال[١]

يقول أبو عليٍّ في ارتفاع الاسم بالظرف، دون الابتداء؛ مُعَلِّقًا على البيتِ التَّالي[٢]:

إذَا كَلَّ عَنْهَا اللَّيْلُ بَاتَتْ كَأَنَّهَا مِنَ الكُدْرِ عَجْلَى بِالفَلَاةِ رَبِيبُهَا [الطويل]

الرَّبِيبُ: يرتفع بالظرف؛ لأنَّه قد جرى على النكرة.

فأما قوله: (مِنَ الكُدْرِ) فإنَّهُ حَالٌ، إمَّا مِنْ (كَأَنَّ)، وإمَّا العُمُوم؛ أنْ يكونَ أرادَ أنْ يجعلَهُ وَصْفًا للنكرةِ فلمَّا تقدَّمَ نصبَ على الحال.

وفي كلتا الحالتين، العامل فيهما (كَأَنَّ)؛ لأن معنى الفعل لا يعمل فيما تقدم عليه من الحال"[٣].

ويُعَلَّلُ بهذا نفي اعتبار (من الكدر) حالًا، والعاملَ فيه (كأنَّ) وليس الجارّ والمجرور بعدَه.

العَاملُ المعنويُّ لا يعملُ حتى يدلَّ عليه الدليلُ اللفظيُّ أو التَّوَجُّهُ أو مَا شَاكَلَهُ[٤]

في تضاعيفِ كلامِهِ عَنِ المبهماتِ؛ يذكُرُ السُّهَيْلِيُّ أيَّ شيءٍ هو العامل في الأحوالِ والظروفِ؛ قائلًا: وعندي أنَّ حرفَ التنبيه بمنزلة حرف النداء، وسائر حُرُوفِ المعاني لا يجوز أن تعملَ معانيها في الأحوال ولا في الظروف، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في (هل) ومعنى النفي الذي في (ما) .

ولا نعلمُ حرفًا يعملُ معناه في الحالِ والظرفِ إلَّا (كَانَ) وحدَها ...

---

(١) كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي ٢٩٢/١.

(٢) المرَّار بن سعيد الفقعسيّ. انظر الشعر والشعراء: لابن قتيبة الدينوري ص٦٩٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٦م. وليس موجودًا في " المرار بن سعيد الفقعسيّ، حياته وما بقي من شعره"، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، بحث منشور بمجلة المورد (ص ١٥٥ـــ ص ١٨٤) المجلد الثاني، العدد الثاني، وزارة الإعلام بالعراق، ١٣٩٣هـ ـــ ١٩٧٣م، حزيران.

(٣) كتاب الشعر ٢٩٢/١.

(٤) نتائج الفكر ص ١٨٠.

قولهم: (هَذَا قائمًا زيدٌ)، و(قائمًا هذا زيدٌ)، فإنَّه لا يَصِحُّ من ذلك إلا تأخيرُ الحالِ عن الاسم الذي هو (ذَا)؛ لأنَّ العاملَ فيها معنى الإشارة دون التنبيهِ فلا يصح تقدمها والعامل معنوي.

فإن قيل: ولم جاز أن يعمل فيها معنى الإشارة، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه، وكلاهما معنًى غيرُ ملفوظٍ به؟

قلنا: معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللَّحْظ واللَّفْظ الخارجِ من طرف اللسانِ وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة؛ لأنَّ الدالَّ على كلام النفس إما لفظ وإما إشارة وإما حق، فقد جَرَت الإشارةُ مجرى اللفظ، فلتعمل فيما عمل فيه اللفظ – وإنْ لَمْ تَقْوَ قُوَّتَهُ – في جميع أحكام العمل.

وأصح من هذا كله عندي أنَّ معنى الإشارةِ ليسَ هو العامل؛ إذ الاسم الذي هو (هذا) ليس بمشتق من (أشار يُشيرُ)، ولو جاز أن تعملَ أسماءُ الإشارة لجاز أن تعمل علاماتُ الإضمار؛ لأنها أيضًا إيماءٌ وإشارةٌ إلى مذكورٍ، وإنما العامل فعلٌ مضمرٌ تقديره: (انْظُرْ)، وأُضْمِرَ لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ.

وقد قالوا: (لِمَنِ الدَّارُ مفتوحًا بابُهَا) فأعملُوا في الحال معنى (انْظُرْ)، ودلَّ عليه التَّوَجُّهُ إليه من المتكلِّمِ بِوَجْهِهِ نحوها، فكذلك: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التَّوَجُّهِ.

وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال؛ لأنَّ العاملَ المعنويَّ لا يعملُ حتَّى يَدُلَّ عليه الدليلُ اللَّفظيُّ، أو التَّوَجُّهُ، أو مَا شَاكَلَهُ(١).

وهذا يَتَضَمَّنُ تعليلَ نفي تقديم الحال على عاملها المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾.

الصفة لا تعمل في الموصوف(٢)

حول الشاهدِ التالي يأتي تعليقُ الصَّيْمَريِّ قائلًا:

---

(١) نتائج الفكر ١٧٩ــــ١٨٠ بتصرفٍ يسيرٍ.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٢٨/١.

وما أدري أغَيَّرَهُم تناءٍ وطولُ العَهْدِ أمْ مالٌ أصَابُوا[1] [الوافر]

"أرادَ أصابوهُ. والمال معطوفٌ على (تناءٍ)، وهو فاعلُ (غَيَّرَهُم)، و(أصَابُوهُ) صِفَةٌ للمالِ، والصِّفَةُ لا تعملُ في الموصوف"[2].

وسيبويهِ منعَ مِن نصبِ المال[3]. وعند الصيمريِّ لا يمتنعُ النَّصْبُ بتقدير: أغيَّرَهُم تناءٍ؟ أمْ أصابوا مالًا؟ لتكونَ (أمْ) تلي الفعلَ كما وَلِيَتْهُ ألِفُ الاستفهامِ، فتكونُ معادلةً لها، ويكونُ (أصابوا) معطوفًا على (غَيَّرَهُم).

"وإذا رفعتَ (المالَ) فهو معطوفٌ على (تناءٍ)، و(أمْ) غيرُ معادلَةٍ للألِف، وحَمْلُهُ على المعادلَة مع صحَّة المعنى أحسنُ، فالرَّفعُ والنَّصْبُ على هذا التقديرِ سواءٌ؛ لأنَّ التقديرَ: أغيَّرَهم تناءٍ أم أصابوا مالًا فغيَّرَهم؟ وهو مفهومٌ وإنْ لَمْ يُذْكَر"[4].

الخُلاصة: (أمْ مَالٌ أَصَابُوا) نفي عمل الفعلِ في الاسم قبله؛ لكونه صفةً له؛ فالفعل (أصابوا) عمل في الضمير المحذوفِ، وجملة (أصابوا) وقعت نعتًا، والجمل لا تعملُ، والصفةُ لا تعملُ في الموصوف، لأنهما كالشيء الواحد، وجزءُ الشيء لا يعملُ فيه.

التجرد من العوامل عدم العوامل، ولا يكون عدمُ الشيءِ مُوجبًا لعمله[5]

ويتناول هذا قضية العامل .

وقد تقدَّمَ تقريرُ معنى" العامل المعنوي. وقد دقت معرفته على قوم من البصريين والكوفيين فعبروا عنه بغير هذه العبارة. فقال أبو العباس المبرد:

---

(١) للحارث بن كَلَدَة. لا ديوان له. الكتاب ٨٨/١: وإنَّما منعهم أن ينصبوا بالفعلِ الاسمَ إذا كانَ صِفَةً له أنَّ الصفةَ تمامُ الاسمِ. انظر أمالي ابن الشجريّ ٦/١و١٠، ٧١/٢، وشرح المفصل ٨٩/٦. والتنائي: التباعُد.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٢٨/١ــــ٣٢٩.

(٣) انظر الكتاب ١٢٨ــــ ١٣٠.

(٤) التبصرة والتذكرة ٣٣١/١.

(٥) السابق ٣٤٥/٢.

الرافع للمبتدأ هو التجرُّدُ من العوامل. فجعل التجرد هو الرافع. وهذا فيه بعض ما فيه؛ لأن التجرد من العوامل عدم العوامل، ولا يكون عدم الشيء موجبًا لعمله.

وقال الكوفيون: إنَّ الرافع للمبتدأ هو الخبر، والرافع للخبر هو المبتدأ.

وهذا أيضًا أعجب من الأوَّل، لأنه لا يكون الشيء عاملًا ومعمولًا من جهة واحدة لما فيه من التضاد"[١].

وذاك يُبْطِلُ ما ذهب إليه المبرد من أن العامل في المبتدأ والفعل المضارع المرفوع هو التجرد من العوامل اللفظية.

لا يكون الشيء عاملًا ومعمولًا من جهةٍ واحدةٍ؛ لما فيه من التضاد[٢]

ويتناول هذا العامل في المبتدأ.

قد تقدم قول البصريين إن العامل في المبتدأ هو عامل معنويّ[٣].

وقال أبو العباس المبرد: الرافع للمبتدأ هو التجرُّدُ من العوامل. فجعل التجرد هو الرافع. وهذا فيه بعض ما فيه؛ لأن التجرد من العوامل عدم العوامل، ولا يكون عدم الشيء موجبًا لعمله[٤].

وتقدَّمَ قولُ الكوفيين في القيد المذكور قبل هذا مباشرة.

نَلْحَظُ ــ بعد ذلك ــ زوالَ الشَّبَهِ الذي يكونُ بين محمولٍ ومحمولٍ عليه من المحمول؛ فيمتنعُ عَمَلُ المحمول؛ لانحطَاطِهِ عن رُتبَةِ مَا شُبِّهَ بِهِ، على نحو ما يلي:

لا يجوز أن تعملَ (لا) في معرفة؛ لانحطاطها عن رتبة ما شُبِّهت به في العمل[٥]

عمل (لا) النافية للجنس في المعرفة.

---

(١) التبصرة والتذكرة ٣٤٥/٢. وانظر: عدمُ العوامل لا يكونُ عاملًا، في الإنصاف ٤٦/١ م.٥، وبلفظ: المعدومُ لا يكونُ عاملًا، فيه أيضًا ٢٤٧/١ م.٢٩.

(٢) شرح المقدمة المحسبة٣٤٥/٢.

(٣) انظر الإنصاف ٤٦/١.

(٤) الإنصاف٣٤٤/٢و٣٤٥ باختصار وتصرف يسيرين.

(٥) المرتجل ص١٧٨.

تعمل (لا) النافية الرفع والنصب إلا أنها تُشبَّه بـ (إنَّ) تارةً لكونها نقيضًا لها، فيلزم تقديم منصوبها على مرفوعها، وتشبَّه تارةً بـ (ليس) فيلزم تقديم مرفوعها على منصوبها؛ وحملها على (ليس) حملُ نظيرٍ على نظيره في المعنى(١).

"والمثال في عملها عملَ (إنَّ) قولُك: (لا رجلَ أفضلُ منك)، وفي عملها عمل (ليس) قولك: (لا رجلٌ قائمًا) .

وقد قلنا إن حملها على (إنَّ) حملُ النقيض على نقيضه؛ وهو كحمل النظير على نظيره، فـ (إنَّ) للإيجاب و(لا) للنفي، فهما ـ كما ترى ـ نقيضان، فشُبِّهتْ بها فأعمِلَتْ عملَها من نصب الأول ورفع خبره وهو الثاني ...(٢).

وحملُها على (ليس) لأنها تنفي كما أن (ليس) تنفي، وحملُها عليها حمل الشيء على ما هو في معناه أي على نظيره. إلا أنها إذا أُعملتْ عملَ (إنَّ) لم تعمل إلَّا في نكرة جنسٍ شائعٍ بشرط أن تليها، فإن فُصل بينها وبين الاسم الذي من شأنها أن تعملَ فيه بطل عملها، وصارت حرفًا يقع بعده الكلام الذي قد عمل بعضه في بعض، فمثال العمل قولك: (لا غلامَ رجلٍ عندك ولا خيرًا من زيدٍ في الدار)، ومثال إبطال العمل قولك: (لا في الدارِ خيرٌ من زيدٍ ولا عندك غلام رجل)؛ فلا يكون مع الفصل إلا الإبطال للعمل.

ولو قلت: (لا غلامَ زيدٍ عندك) لم يجز الإعمال، وإن كنت لم تفصل لأن (غلام زيد) معرفةٌ، ولا يجوزُ أن تعملَ (لا) في معرفةٍ لانحطاطها عن رتبةِ ما شُبِّهتْ به في العمل، ووضعها لنفي الجنس إذا عملت. ومثل (غلام زيد) لا يعدُّ جنسًا كما أن ما أضفته إليه: وهو الاسم العلم لا يعد جنسًا.

فـ (لا) إذا فصَّلتَ معمولاتها، وعدَّدتها لم تخرج عن أن تعمل في نكرة، إما مفردة كقولك: (لا رجلَ في الدار)، وإما مضافةٍ إلى نكرة، كقولك: (لا غلامَ رجلٍ

(١) انظر معناه في المرتجل ص١٧٧.

(٢) المرتجل ص١٧٧.

في الدار)، وإما مُشبِهَةٍ للمضاف، وهي التي يقال لها: الممطولة، كقولك: (لا خيرًا من زيدٍ عندك) "[١].

وعلى ذكرِ قُوَّةِ العاملِ وضعفِهِ، وما تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه مِن ضعفِ الجازمِ، يأتيك التالي ببيانِه في تطبيقه:

الجازم أضعف العوامل عندهم، فلم يكن ليجزمَ فعليْنِ بغير مقَوٍّ أو وسيط[٢]

ما هو عامل الجزم في فعلي الشرط والجواب؟

الجواب: "حروف الجزم أضعف الأدوات عملًا؛ لأنَّ معمولَها أصله أن يكون غيرَ معمول.

ومعاني حروف الجزم مما تحملها ألفاظها كاحتمالها إيَّاها، وغير هذه المعاني، إنما هي بحسب قصد المتكلم ومراده لما يخبر به.

و(إنْ) الشرطية فإنها وإن كانت حرفًا جازمًا فإنها مخالفةٌ في الحكم بقيَّةَ الجوازم، وذلك أنها تعملُ في فعليْنِ هما الشرط وجزاؤه في قول كثير[٣] من الناس، وذلك إذا كانا مستقبلي اللفظ، فإنه يظهر جزمها لهما، فهي عاملة فيهما عند هؤلاء.

وعند الأكثرين أنها تجزم الأولَ بنفسها، وترفده أي: تقوِّيه، أعني فعل الشرط، فينجزم الثاني وهو الجزاءُ بها وبه، فمجموعهما العامل في الثاني كما كان مجموع الابتداء والمبتدأ هو الرافع للخبر عندهم أيضًا، والذي دعاهم إلى القول بهذا، والعدول عن اعتقاد الأولين من أن (إنْ) هي الجازمة للثاني بنفسها كما جزمت الأوَّلَ كونها حرفًا جازمًا، والجازم أضعف العوامل عندهم، فلم يكن ليجزم فعلين بغير مقوٍّ أو وسيط، كما رأوا في الابتداء أنه عاملٌ معنويٌّ ضعيف؛ فلم يعملوه في الاسمينِ"[٤].

---

(١) المرتجل ص١٧٨.

(٢) السابق ص٢١٦.

(٣) الخصائص ٣٨٨/٢.

(٤) المرتجل ص٢١٦، ٢١٥.

الخُلاصة: بُطْلانُ ما ذهب إليه بعض النحاة من أنَّ (إنْ) الشرطية تجزمُ فِعْلَي الشرط والجواب.

لقد تقدَّمَتِ الإشارةُ إلى أنَّ حروفَ العطفِ غَيْرُ عاملةٍ؛ لأنَّها غَيْرُ مختصَّةْ، والعملُ فرعٌ عَنِ الاختصاص، فَـ:

العامل المعنوي ضعيفٌ فلا يعمل في شيئيْنِ كالعامل اللفظيِّ[1]

قد تقدم تفصيل القول في العامل في خبر المبتدأ، ومنه:

"وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعملُ في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر، فقالوا: إنما قلنا: إنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء؛ لأن الابتداء عاملٌ معنوي، والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعملُ في شيئينِ كالعامل اللفظيِّ"[2].

ولأنَّ قُوَّةَ العامِلِ وضَعْفَهُ تَأتِي فِي النَّظَرِ بَعْدَ اختصاصِه في العملِ، ودفعِ الاشتراكِ؛ نَجِدُ التَفْسيراتِ النَّحْوِيَّةَ نَاظِرَةً نَظْرَةً كُلِّيَّةً؛ فـ (عواملُ الأفعالِ لا تعملُ في الأسماء، وعواملُ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعال)[3]، على النحو التالي:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنِ) المخففةَ من الثقيلة لا تعملُ النصبَ في الاسم.

وذهب البصريون إلى أنها تعملُ.

أمَّا حجة الكوفيين فقولهم: إنها لا تعمل؛ لأن المشددةَ إنما عملت لأنها أشبهت الفعلَ الماضيَ في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنيةٌ على الفتح كما أنه مبنيٌّ على الفتح، فإذا خُفِّفَت فقد زالَ شَبَهُهَا به؛ فوجب أن يبطلَ عملُها.

"ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن (إنَّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنِ) المخففةَ من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففةُ في الأسماء

(١) الإنصاف ٤٧/١ م.٥.

(٢) السابق ٤٧/١.

(٣) الإنصاف ١٩٦/١ م.٢٤.

كما لا تعملُ المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعملُ في الأسماء، وعواملَ الأسماء لا تعملُ في الأفعال"(١).

وقد ذَكَرْتُ حجة البصريين في موضع آخَرَ(٢).

عامل الجر لا يعمل مع الحذف(٣)

جاء في بيان استعمال (حاشا) .

الكوفيون: (حاشى) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأدوات.

البصريون: حرف جر.

أبو العباس المُبَرِّد: يكون فعلًا ويكون حرفًا.

وحجة الكوفيين قولهم: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنَّهُ يَتَصَرَّفُ قول النابغة(٤):

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِي من الأقوَامِ من أَحَدِ [البسيط]

وإذا كان متصرِّفًا فيجب أن يكون فعلًا؛ لأن التصرُّفَ من خصائص الأفعال.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل: أن لام الخفض تتعلق به، قال الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل، لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

---

(١) الإنصاف ١/١٩٦.

(٢) انظر (إلَّا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولام القسم تمنعُ ما بعدَها أن يعملَ فيما قبلَها .

(٣) الإنصاف ١/٢٨١ م.٣٧.

(٤) ديوانه ص٢٠. وانظر أسرار العربية ص٢٠٨، والجني الداني ص٥٥٩و ٥٦٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣و ٤٠٥، والدرر اللوامع ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٥و ٨/ ٤٨؛ ولسان العرب (حشا)، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٤٩، ومغني اللبيب ١/ ١٤٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل: أنه يدخُلُه الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل، لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في (حَاشَى لله): (حَاشَ لله)، ولهذا قرأ أكثر القراء[1]﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف؛ فدل على أنه فعل.

(أنْ) لا تعمل مع الحذف إلا أنْ تُحذفَ إلى خَلَفٍ وبَدَلٍ يدلُّ على حذفها[2]

قوله تعالى:﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[البقرة:٨٣]. المُضَارِعُ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ مرفوعٌ، وفي رَفْعِهِ أربعةُ أوجهٍ:

"الأول: أن يكون مرفوعًا لأنَّه جوابٌ لقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[البقرة:٨٣]؛ لأنَّه في معنى القَسَم، بمنزلةِ (والله)، فكأنَّه قال: استحلفناهم لا يعبدون. كما يقال: حلف فلانٌ لا يقومُ.

والثاني: أن يكونَ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾نفيًا والمراد به النهيُ، والقولُ مضمَرٌ، فرُفِعَ الفعلُ بَعْدَهُ على الاستئنافِ والحكايةِ فكأنَّه قال: قلنا لهم لا تعبدون.

والثالث: أن يكونَ ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾في موضعِ الحالِ، أي: أخذنا ميثاقَهُم غيرَ عابدينَ إلَّا اللهَ.

والرابع: أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّ التَّقديرَ فيه: بأن لا تعْبُدُوا، فلمَّا حُذِفَت الباءُ و(أنْ)؛ لطول الكلام ارتفع الفعلُ، كقولِ الشَّاعر[3]:

---

(١) قرأ الجمهور: ﴿حاشَ لله﴾ بغير ألفٍ بعدَ الشين، و﴿لله﴾ بلامِ الجرِّ. وأصلُهُ (حاشى) بألف، فحُذِفَت للتخفيف، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ، واتُّبِعَ في الحذفِ خَطُّ المصحَفِ، وحسَّنَ هذا الحذفَ كثرةُ الاستعمالِ... ومعنى هذه القراءةِ: معاذَ الله.

وقرأ أبو عمرٍو والأصمعيُّ عن نافعٍ (حاشى لله) بألفٍ بعدَ الشينِ وصلًا، وهو الأصلُ. وذُكِرتْ عن أبي عمرٍو؛ قراءةً في الوقفِ، وكذا ابن محيصن من طريق الدَّاني. انظر: معجم القراءات ٢٤٣/٤و٢٤٤.

(٢) الإنصاف ١٠٢/١.

(٣) ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمريّ ٤٥، تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصقّال، ط. ثانية، دار الثقافة والفنون بدولة البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـــــ لبنان، ٢٠٠٠م، والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢و١٣٦، والأصول في النحو ١٦٢/٢، والإنصاف ٤٥٦/٢، ومغني اللبيب ٤٦/٢.

أَلَا أيّهَذَا الزَّاجِرِي أحضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي[الطويل]

أي: أن أحضرَ. فلما حذف (أنْ) رَفَعَ.

ومِثْلُ ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾في جميعِ وُجُوهِهِ (لا تَسْفِكُونَ)، وقد قرأ ابنُ مسعودٍ[١]: (لا تَعْبُدُوا) بحذف النونِ للجزمِ على أن تكونَ (لا) الناهية لا النافية.

وزعمَ الكوفيُّون أنَّه منصوب بـ (أنْ) المحذوفةِ؛ لأنَّ التَّقدير فيه: أن لا تعبدوا إلَّا اللهَ. فحذفَ (أنْ) وأعْمَلَهَا مع الحذفِ.

والوجه الأوَّل أوجهُ الوجهَيْنِ؛ لأَنَّ (أَنْ) لا تعملُ مع الحَذْفِ، إلَّا أنْ تُحْذَفَ إلى خَلَفٍ وبَدَلٍ يَدُلُّ على حَذْفِهَا، كالفاءِ والواوِ واللَّام و(حتَّى)، ولم يوجَدْ هاهنا[٢].

*****

المبحث الثالثُ

المحْوَرُ الثَّالثُ

التنازع والاشتغال

ويرادُ بهِ أن يتقدَّمَ عاملانِ ويتأخَّرَ عنهما معمولٌ يطلبُهُ كُلٌّ منَ العاملَيْنِ السابقَيْنِ؛ مثل: (اجتهدَ وفازَ محمدٌ)؛ فالفعلانِ هما العاملانِ، وكلمة (محمد) هي المعمولُ، وكلٌّ من الفعلين (اجتهدَ، وفازَ) يحتاج إلى فاعلٍ، فإذا جعلنا (محمد) فاعلًا للفعل الأخيرِ نُضمِرُ فاعلًا في الفعلِ الأوَّلِ، وإذا جعلناهُ فاعلًا للفعلِ الأوَّلِ نُضْمِرُ فاعلًا في الفعلِ الأخيرِ[٣].

---

(١) قرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامرٍ: ﴿لاتعبدون﴾ بالتاء. وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائيُّ والحَسَنُ وابنُ محيصنٍ والأعمش: ﴿لا يعبدون﴾ بالياء. والقراءتان عند الطبريِّ سواءٌ. وقرأ أُبَيّ وابن مسعود: ﴿لا تَعْبُدُوا﴾ على النَّهي.
وعنهما أيضًا ﴿لا يَعْبُدُوا﴾. ونُقِلَ عن ابنِ مسعودٍ أنَّهُ قرأ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا﴾. معجم القراءات ١٣٨/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٠/١ــ ١٠٣.

(٣) معجم مصطلحات النَّحو والصَّرف والعروض والقافية ٢٦٨.

وبتَأمُّلِ هذا المفهوم يَظهر منه معنى الضَّبطِ والتَّوجيه وسَوْق العاملِ مُسَلَّطًا عَلَى مَعْمُولِهِ، والحاجَةُ إلى تقديرِ مَعْمولٍ لأحَدِ العَامِلَيْنِ مَعَ الفراغ من شَغْلِ أحدهما بالمعمول الوحيد المذكور، ويَتَبَيَّنُ معنى كَوْنِ التنازُعِ والاشتغالِ قَيْدًا في العَمَلِ، بعَقْلِ[1] أحَدِ العامِلَيْنِ عَن معمولٍ لعاملٍ آخَرَ.

فهذا العامل مُقَيَّدٌ عن العمل في هذا المعمول ذاتيًّا، والنَّحويُّ (المُفَسِّرُ) يُقَيِّدُهُ ويُقَدِّرُ.

فالعَوَامِلُ إذًا في تَرْكِيبِ التَّنَازُعِ أَكْثَرُ مِنَ المَعْمُولَاتِ، " فَتَتَزَاحَمُ تلك العواملُ الكثيرةُ على المعمولاتِ القليلةِ، وكأنَّها تتنازَعُ؛ لِيَظْفَرَ كُلُّ منها وَحْدَهُ بالمعمولِ، ولهذا يُسَمَّى الأسلوبُ أُسْلوبَ التنازُعِ "[2].

وشرط التنازع بين العوامل:

أن يكونَ بينها نَوْعٌ مِنَ الارتباطِ، وهذا الارتباطُ قد يكونُ:

ــ بحَرْفِ العَطْفِ.

ــ أو أن يكونَ العاملُ المتأخِّرُ جوابًا معنويًّا عنِ العاملِ السَّابق.

ــ أو أن يكونَ جوابًا نحويًّا لِمَا يَحْتَاجُ إلى جواب[3].

والشَّرطُ في تنازُعِهَا عدمُ اختلافِ المعنى بالإضمارِ في الملغى منها[4].

ولا يلْزَمُ أنْ تكونَ العواملُ المتنازِعَةُ أفعالًا، كَذَلِكَ لا يلزَمُ أنْ تَتَّحِدَ العواملُ في النَّوعِ، فقد يكون المتنازعانِ فعلَيْنِ، أو اسْمًا وفِعْلًا، أو اسميْنِ[5]، ولا يقعُ

(١) إمساكُه عن العمل فيه ولجْمُه ومنعُه.

(٢) النحو الوافي: لعباس حسن ١٨٧/٢، ط. ١٥ ، دار المعارف، مصر، وانظر: معاني النحو: د. فاضل السَّامرائيّ ١٢٣/٢، ط. ثانية، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، درب الأتراك خلف الجامع الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ ـــ ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٤١/٤، وحاشية الصبان ١٤٢/٢، والنحو الوافي ١٩٠/٢.

(٤) شرح الكافية ٢٠٢/١.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٤١/٢ـــ٦٤٢، وشرح التسهيل ١٦٤/٢ـــ١٦٥، وحاشية الصَّبَّان ٩٧/٢ومابعدها، ومعجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرْفِيَّة ٢٢٠، والتنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة: د. شوقي المعرِّيّ ١٦٨، مجلة التراث العربيّ، عدد ٨٩، محرم ١٤٢٤هـ ـــ مارس ٢٠٠٣م، السنة ٢٣.

التنازُعُ بينَ الحرفيْنِ العامليْنِ، ولا بينَ الحرفِ وغيرِهِ[١]؛ "لضعفِ الحرفِ، ولفَقْدِ شرط صِحَّةِ الإضمارِ في المتنازِعَيْنِ؛ إذِ الحروفُ لا يُضمَرُ فيهَا"[٢]؛ لأنَّ الأصْلَ في تَحمُّلِ الضَّمِيرِ للفعلِ.

إذَن لا يَقَعُ التنازُعُ بين الحرْفَيْنِ العامليْنِ، ولا بين الحَرْفِ وغَيْرِه، لضَعْف الحَرْف، ولفَقْد شَرْط صِحَّة الإضمَار في المُتنازِعَيْنِ؛ إذ الحُرُوفُ لا يُضْمَرُ فيها؛ لأنَّ الأصْلَ في تحمُّلِ الضَّمير للفعْل.

وكذلك لا يَقَعُ التنازعُ بين الجامديْنِ[٣] ولا بينَ الجامد وغيْرِه، وأجازوهُ في فعلي التَّعَجُّب[٤].

والسبب في منع الحرف والجامد من التنازع في العمل: أنَّهُمَا منَ العوامل الضعيفة فلا يُفصلُ بينها وبين معمولِهَا بفاصل، وفي هذا الباب إذا أعملتَ الأوَّلَ فإنَّكَ سوفَ تفصِلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بالعامِلِ الثَّاني، أو العواملِ الأخرى المتنازعَةِ، وهذا لا يجوزُ مَعَ العاملِ إذا كان حَرْفًا أو فعلًا جامِدًا؛ لأنَّهُما ضعيفانِ في العَمَلِ، فلا يقوَى كُلٌّ منهما على أن يُفْصلَ بينَهُ وبينَ معمولِهِ بفاصلٍ، إنَّما يجوزُ هذا في العامِلِ المتَصَرِّفِ.

إذا تعيَّن في مسألةٍ إعمالُ الثَّاني مع عدمِ جوازِ إعمالِ الأوَّلِ بحَالٍ؛ خرجَتِ المسألةُ من بابِ التنازُعِ؛ لأنَّ من شرطِ التنازعِ أن يجوزَ للعامليْنِ العملُ في المعمولِ المتنازَعِ فيه.

---

(١) انظر: شرح شذور الذَّهب: لابن هشام الأنصاريِّ ٣٩٢، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، ١٩٩٢م، بدون طبعة، وأوضح المسالك ١٩٢/٢، والعيني٦٢٩/٢، وحاشية الصبان ١٠٠/٢، والنحو الوافي ١٨٨/٢، والتنازع أو الإعمال في النَّحو ١٧١.

(٢) حاشية الصَّبَّان ١٤٦/٢.

(٣) لابُدَّ أن يكُونَ كلاهما مُتَصَرِّفًا.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٤٨/٤، وأوضح المسالك ١٩٢/٢، وحاشية الصَّبَّان ١٠٠/٢، والنحو الوافي ١٨٨/٢.

وهذه العواملُ المتنازِعَةُ يمكنُ أن تكونَ أكثرَ من عاملَيْنِ، إلَّا أنَّ الأكثرَ فيها أن تكونَ اثنيْنِ(١).

ولا خِلافَ بين النَّحْويينَ في جوازِ إعمالِ أيٍّ من العواملِ المتنازِعَةِ، إلَّا أنَّهم اختلفوا في تَرْجيحِ إعمالِ واحدٍ منها على غيرِهِ(٢)، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملانِ كلاهما، أو العواملُ كُلُّها عاملةً في المعمولِ في آنٍ وَاحِدٍ من حيثُ اللَّفظُ، بل يَرْجِعُ العملُ إلى واحدٍ فَحَسْب.

وقد أجازَ الفرَّاءُ أن يكونَ العاملانِ كلاهما يَعملانِ في الاسمِ الظَّاهِرِ إذا اتَّحَد عَمَلُهُمَا(٣)، ومنعَهُ الجمهورُ حَذرًا منَ اجتماعِ عاملينِ على معمولٍ واحدٍ. والبصريُّونَ على إعمالِ الثَّاني؛ لِقُرْبِهِ من المعمولِ، ويرى الكوفيون إعمالَ الأوَّلِ؛ لأنَّهُ أسبقُ مِنَ الثَّاني في الذِّكْرِ(٤)، فإذا أعمَلْتَ أحَدَهما في المتنازَعِ فيهِ؛ أعْمَلْتَ الآخَرَ في ضَمِيرِهِ.

<u>وقَدْ رُجِّحَ إعمالُ الثَّاني مُعَلَّلًا بأمورٍ:</u>

١ــ عدم توالي حروفِ الجَرِّ، نحو قولِكَ: (نُبِّئْتُ كما نُبِّئْتُ عن زيْدٍ بِخَيْرٍ)، فلو أعملَ الأوَّلَ لقالَ: نُبِّئْتُ كما نُبِّئْتُ عنه به عن زيدٍ بخيْرٍ.

٢ــ عدم كثرة الضمائر، نحو: (ضربتُ وشتمتُ وقتلتُ زيْدًا)، ولو أعملتَ الأوَّلَ لقلتَ: وشتمتُهُ وقَتَلْتُهُ زيْدًا.

---

(١) انظر: ارتشاف الضَّرب ٢١٤٠/٤، والنحو الوافي ١٨٩/٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢٠٦/١و٢١١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيَّان الأندلسيّ ٨١/٧، تحقيق: حسن هنداوي، ط. أولى، دار كنوز أشبيليَّة، الرياض، ١٤٢٦هـ، وارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفيَّة ٢٢١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢٠٥/١ــ٢٠٦و٢١٢، وشرح التسهيل ١٦٦/٢، والتذييل والتكميل ٧٩/٧، وحاشية الصبان ١٠٣/٢، ومعاني النحو ١٢٤/٢.

(٤) انظر: شرح المفصَّل ٢٠٦/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٤/١، وحاشية الصبان ١٤٨/٢، ومعاني النحو ١٢٣/٢ـ١٢٤، ومسائل خلافية في النحو: للعكبريّ ١٠٧، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط. أولى، دار الشرق العربي - بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣ــ عدم الفصلِ بينَ العاملِ ومعمولِهِ، وعدم العطفِ على العاملِ قبلَ ذِكْــرِ معمولِهِ.

٤ــ موافقته ما تؤثرُهُ العربُ منَ الحملِ على الأقربِ.

٥ــ أنَّ في إعمالِ الثَّاني ضربًا من التعادُلِ والاعتناءِ؛ لأنَّه قد قوبلَ تقــديمُ الأوَّلِ بإعمالِ الثَّاني، فلو أعملنا الأوَّلَ لكانَ في إعمالِهِ إخلالٌ بالعَامِلِ الثَّاني؛ لأنَّنَا نكونُ قَد جمعنَا للأوَّلِ بينَ اعتناءَيْنِ، وأفقدنَا التركيبَ التعادُلَ.

وَرُجِّحَ إعمالُ الأوَّلُ لأمورٍ:

١ــ مراعاتُهم السبقَ للأوَّلِ.

٢ــ التخلُّصُ من تقديمِ المضمَرِ على مفسِّرِهِ.

٣ــ أنَّ إعمالَ الأسبق موافقٌ لِمَا أجْمِعَ عليه في اجتماعِ القَسَمِ والشَّرْطِ في كَوْنِ الجوابِ للمتقدِّمِ منهما(١).

ومَا مَنَعَهُ الكوفيونَ من الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ في هذا البابِ ثابتٌ عن العــربِ فلا يُلْتَفَتُ إلَى منعهم، حكى سيبويهِ: (ضرَبوني وضربتُ قوْمكَ(٢))(٣).

والرَّاجحُ في بابِ التنازُعِ هو إعمالُ الثَّاني. هذا قولُ الجمهور؛ لأنَّ إعمــالَ الثَّاني أكثرُ من إعمالِ الأوَّلِ، وموافقةُ الأكثرِ أوْلَى من موافقةِ الأقلِّ(٤).

و"هو الصَّوابُ في القياس والأكثرُ في السماع"(٥). وإعمالُ الأسْــبَق قليــلٌ وعلى الرغم من قِلَّتِهِ لا يكادُ يُوجَدُ إلَّا في الشِّعْرِ بخلافِ إعمالِ الأقربِ؛ فإنَّه كثيرُ الاستعمالِ في النَّثْرِ والنَّظْمِ، وقد تضمَّنَهُ القرآنُ الكريمُ في مواضع كثيرةٍ(٦).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٦٨/٢ــــ١٦٩، والتذييل والتكميل ٨١/٧ــــ٨٢.

(٢) الكتاب ٧٩/١.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين بن مالك١٨٦، تحقيق: محمد باســل عيــون السُّود، ط. أولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ــ لبنان، ١٤٢٠هــ ــــ ٢٠٠٠م.

(٤) شرح التسهيل ١٦٧/٢.

(٥) شرح شذور الذهب ٣٩٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٦٧/٢، والتذييل والتكميل ٨٧/٧ــــ٨٨، وارتشاف الضرب ٢١٤٢/٤.

وبالنظر إلى القصد والمعنى، يُرى أسلوب التنازع في نَصَّيْنِ نَحْويين؛ هما: مَا أَعْمَلْتَهُ فِي الاسْمِ الظَّاهِرِ أَهَمُّ عِنْدَكَ مِمَّا أعملتَهُ فِي ضَمِيرِهِ؛ لأنَّ الاسمَ الظَّاهِرَ أقوى من الضمير.

ومَا ذَكَرْتَهُ وصَرَّحْتَ بِهِ أَهَمُّ مِمَّا حَذَفْتَهُ[1].

وهذا أوانُ الشروع في بيانِ حكم عمل فعلي التنازع في الاسم المتنازع فيه، أو الفاعليْنِ والمفعولَيْنِ اللذيْنِ كل واحدٍ منهما يفعلُ بفاعلِه مثلَ الذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك[2]؛ فلا يُعمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ[3]:

"وهو قولُك: (ضربْتُ وضربَنِي زيدٌ)، و(ضربَنِي وضربْتُ زيدًا)، تحملُ الاسمَ على الفعل الذي يليه.

فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلَيْنِ، وأمَّا في المعنَى فقد يُعلمُ أن الأوَّل قد وقع[4] إلَّا أنَّه لا يُعملُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ.

وإنَّما كان الذي يليه أولَى لقُربِ جِوارِه وأنه لا ينقُضُ معنًى، وأن المخاطبَ قد عَرَفَ أنَّ الأوَّل قد وقع بزيدٍ "[5].

يرى سيبويهِ إعمالَ الثَّاني؛ معلِّلًا ذلك بقرب جوارِهِ؛ فإعمالُهُ لِقُرْبِهِ، وأنَّهُ لا ينقُضُ معنًى.

ومن الأفعال التي يُضمَرُ فيها على شريطة التفسير، وفسِّرَ المُضمَرُ منها بالمفرد، الفعلُ المعطوفُ عليه فعلٌ إذا أعمِلَ الثاني منهما، وذلك قولُك: (ضَرَبَنِي وضرَبْتُ زيدًا)، وهذا هو الذي يختاره أهلُ البصرة ...

---

(١) انظر: معاني النحو ١٢٦/٢.

(٢) هو ما سُمِّيَ فيما بعد بباب التنازع.

(٣) الكتاب ٧٤/١.

(٤) يعنِي وقوعَ الفعل على المفعول من جهة المعنى.

(٥) الكتاب ٧٣/١و٧٤.

فإذا أُعمِلَ الآخرُ في هذا النحو لَزِمَ أن تُضمِرَ في الفعلِ الأوَّلِ الفاعلَ قبل الذكر؛ لأن الفعلَ لا يخلو من الفاعلِ، وما يُذكرُ من المفعول والفعل الثاني يفسِّرُه، ولا يجوزُ أن يُحذَفَ الفاعلُ ويُفرَغَ الفعلُ منه ...

فلمَّا اجتمعَ في هذا الموضعِ أمرانِ مكروهانِ عندهم، أحدهما حذفُ الفاعلِ، والآخرُ الإضمارُ قبل الذكر، ولم يكن حذف الفاعلِ وإخلاءُ الفعلِ من الإسنادِ إليه سائغًا في الأفعالِ الصحيحة التي لم تُشابه الحروفَ، ولم تنزل منزلَتَها، ولم تكن بمنزلةِ أسماء الزمان في المعنى، ولا مُستعملًا في كلامهم، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى الإضمارِ قبل الذكر لاستعمالهم له في مواضعَ من كلامهم ...

والذي جعلَ الفعليْنِ كفعلٍ واحدٍ، أو بمنزلةٍ، لا يخلو قولُه من أن يكون رَفَعَ الفاعلَ بالفعليْنِ أو بأحدهما، أو جعلَهما جميعًا كالشيءِ الواحدِ.

فإن كان رفعَ الفاعلَ بالفِعلَيْنِ، فذلك ممتنعٌ؛ لأنا لا نعلمُ فاعلًا عَمِلَ فيه فعلَانِ في موضعٍ واحدٍ. بل لم نعلم شيئًا واحدًا اسمًا مفردًا، ولا كلمةً مفردةً عملَ فيها عاملَانِ، ولا يمكنُ أحدًا أن يُوجدَ ذلك؛ ألا ترى أنَّ كلَّ عاملٍ يوجبُ عملًا، فلو عَمِلَ فيه عاملَانِ لَلزِمَ أن يكونَ في حرف الإعراب منه إعرابانِ، كما أنه إذا عمِلَ فيه عاملٌ واحد صار فيه ضربٌ واحدٌ من الإعراب، وذلك مما لا خفاءَ بفساده.

وإن كان رفعَ الفاعلَ بأحدهما فقد تركَ الآخرَ بلا فاعل ...

فإن كان قد جعلَهُمَا كالشيءِ الواحد، فجَعْلُهُ إيَّاهما كالشيءِ الواحد غيرُ جائزٍ؛ لأنه لا دلالةَ عليه، ولا نظيرَ له "[1].

ولزِمَ الإضمارُ قبل الذِّكر؛ لئلَّا يخلو الفعلُ من الفاعلِ؛ فلا يجوزُ حذف الفاعلِ وإفراغُ الفعلِ منه، ولا رفعَ للفاعل بفعليْن في موضعٍ واحدٍ، ولا يوجد في اللغة شيءٌ مفردٌ عمل فيه عاملان، وإلَّا لزم منه أن يكونَ على آخرِهِ إعرابان، وهذا لا يَخْفى فسادُهُ.

(١) المسائل الحلبيات ٢٣٧و٢٣٨ باختصار.

وإن كان رُفِعَ الفاعلُ بأحدِهِمَا فقد تُرِكَ الآخرُ بلا فاعـلٍ. وجَعْـلُ الفعلـيْنِ كالشيءِ الواحدِ لا يجوزُ؛ لأنَّه لا دلالةَ عليه، ولا نظيرَ لهُ.

ونخلص إلى أنَّ فيما سَبَقَ تعليلًا لنفي ما يحتمله كلام بعض النحاة من رفع فعلين لفاعلٍ واحدٍ.

ولأنَّهُ لا يَصِحُّ أن يَعْمَلَ عَامِلانِ لَفْظِيَّانِ في معمولٍ واحدٍ، كان تقديرُ القَطْعِ للنَّعْتِ.

القطـــــعُ للنَّعْت

لا يصحُّ أن يعملَ عاملانِ لفظيَّانِ في معمولٍ واحد[1]

هذا بيانٌ في الإعراب على القطع عند اختلاف إعرابيْن.

والعِلَّةُ في إجازة القطع والخروج عن مُشاكلة الإعراب، إنَّما هو لِمَا أُرِيـدَ من التنبيه على المدح أو الذم، فيصيرُ الكلامُ في التقدير جُملتـيْنِ، لأنَّ (أعنِـي) جملة من فعل وفاعل، و(هو كذا وكذا) جملة من مبتدأ وخبر.

وإذا كان الكلامُ جُملتيْنِ طال بهما التقديرُ، وإذا طال بهما التقديرُ كان أشبهَ بالمدح أو الذم المقصود؛ لأنَّ الإسهابَ والإطالة في مثل هذا يُستحبُّ. ولذلك شُرِطَ في القطع أن يكون بعد تكرير النعت ...

ولا يُستعملُ هذا القطع في المدح أو الذم إلا بصفةٍ تدلُّ على ذلك. مثال ذلك: العالِم والعاقل والجليل ونحوه في المدح. والجاهلُ والبخيل واللئيم ونحوُه في الذمِّ.

فأما الصَّنائعُ ونحوها مما ليس فيه معنى مدحٍ ولا ذمٍّ؛ فلا يُسـتحبُ فيـه القطع بل يجري على مِنهَاج المنعوت في إعرابه، مثل: (مررْتُ بزيدٍ المُعلِّمِ القرآنَ البزَّازِ)، ونحوه.

فإن قِيل: فما تصنعُ بمثل قوله تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْـمِ مِـنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُـونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء:١٦٢] ؟

(١) شرح المقدمة المُحْسِبَة ٢/٤١٩.

قيلَ: لم يأتِ إلَّا بعد التكرير، ولم يأتِ إلَّا بالصفات الحسنة التي تقتضي القطعَ على المدح.

والتكريرُ بالراسخين والمؤمنين؛ لأن التقديرَ: لكن القومُ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون، فانتصبَ (المقيمين) الذي فيه معنى المدح بإضمار الفعل، وارتفعَ (المؤتون) الذي هو مدحٌ أيضًا بإضمار المبتدأ، فهو على الأصل المشروط. ولو جاءَ الكلُّ مرفوعًا لم يكن سؤالٌ...

ومن أصول هذا الباب أنَّ كلَّ ما امتنعَ من الأسماءِ أن يُجمعَ فيه بين نعوتها جازَ فيه القطع. مثلَ أن يختلفَ الإعرابانِ أو العاملانِ مثل: (هذا عمرٌو ورأيتُ زيدًا العاقلانِ والعاقلَيْنِ)، ومثل: (قامَ زيدٌ وقعدَ عمرٌو الظَّريفيْنِ والظَّريفانِ)، ونحوه. سواء رفعْتَ أو نصبتَ فليس هو إلا على القطع مما قبله؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يعملَ عاملانِ لفظيَّانِ في معمولٍ واحدٍ.

ولا يصحُّ أن يختلفَ إعرابانِ فيُجمع بين نعتيّ هذين المعربين باسمٍ واحدٍ، لأن للمرفوع إعرابًا يطالبُ به نعته، وللمنصوب إعرابًا يطالبُ به نعته، فلم يصح أن يُجمع بين نعتيهما، فلذلك كان على القطعِ (١).

وفيما سَبَقَ تعليلُ الإعراب على القطع عند اختلاف إعرابيْنِ، ولا يصحُّ أن يُجمعَ بين نَعْتَي هذين المعربيْنِ باسمٍ واحدٍ.

قَدْ يُقْطَعُ النَّعْتُ، عَن كوْنِهِ تابعًا لمَا قبلَهُ في الإعراب، إلى كونِهِ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ، أو مفعولًا بهِ لفِعْلٍ محذوفٍ، والغالبُ أن يفعَلَ ذلك بالنَّعتِ الذي يُؤتَى بهِ لمجرَّدِ المدح، أو الذَّمِّ، أو التَّرحُّم، كما تقدَّمَ آنِفًا.

وقد يُقْطَعُ غيْرُهُ مِمَّا لَمْ يُؤْتَ بهِ لذلك، نحو: (مررْتُ بخَالدٍ النَّجَّارُ أو النجَّارَ)، والتقديرُ في النَّصْب: أعني النجارَ.

وتقديرُ الفعلِ، إنْ نَصَبْتَ، (أمدَحُ) فيما أُريدَ به المَدْحُ، و(أَذُمُّ) فيمَا أُريدُ بِهِ الذَّمُّ، و(أرْحَمُ) فيما أُريدَ بِهِ التَّرحُّمُ، و(أعْنِي) فيما لم يُرَدْ بِهِ مَدْحٌ ولا ذَمٌّ ولا ترحُّمٌ.

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٨و٤١٩و٤٢٠ باختصار.

وحذفُ المبتدأ والفعلِ في المقطوع المرادِ بهِ المدحُ، أو الـذَّمُّ، أوِ التَّـرَحُّمُ؛ واجبٌ، فلا يجوزُ إظهارُهُما.

١. ولا يُقْطَعُ النَّعْتُ عنِ المنعوتِ إلَّا بشرط أن لا يكونَ مُتَمِّمًا لمعناهُ، بحيْثُ يستقِلُّ الموصوفُ عنِ الصِّفَةِ.

فإن كانتِ الصِّفَةُ مُتَمِّمَةً معنى الموصُوفِ، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بها؛ لَمْ يَجُـزْ قَطْعُهُ عنها، نحو: (مَرَرْتُ بِسَلِيمِ التَّاجِرِ)، إذا كان (سليمٌ) لا يُعْرَفُ إلَّا بصِفَتِهِ.

٢. وإذا تكرَّرَتِ الصِّفاتُ، فإن كانَ الموصوفُ لا يتعيَّنُ إلَّا بهَا كُلِّهَا؛ وَجَـبَ إتْبَاعُهَا كلها له، نحو: (مَرَرْتُ بخالدٍ الكاتبِ الشَّـاعِرِ الخطيـبِ)؛ إذْ كـانَ هـذا الموصوفُ ــ خالدٌ ــ يُشَارِكُهُ في اسمِهِ ثلاثةٌ: أحَدُهُم (كَاتِبٌ شَـاعِرٌ)، وثـانيهم (كاتبٌ خطيبٌ)، وثالثُهم (شَاعِرٌ خطيبٌ).

وإنْ تَعَيَّنَ ببعضِها دون بعضٍ وَجَبَ إتباعُ مَا يتعيَّنُ بهِ، وجاز فيمـا عـداهُ الإتباعُ والقطعُ.

وإن تكرَّرَ النَّعْتُ؛ الذي لمجرَّدِ المَدْحِ أو الذَّمِّ أو التَّرَحُّمِ؛ فالأوْلَى إمَّـا قَطْـعُ الصِّفَاتِ كُلِّهَا، وإمَّا إتباعُها كلها.

وكذا إنْ تكرَّرَ ولم يكن للمدحِ أو الذَّمِّ، غيرَ أنَّ الإتباعَ في هذا أوْلَى على كلِّ حالٍ؛ سواءٌ أتكرَّرَتْ الصِّفَةُ أم لم تتكرَّرْ[١].

ومِمَّا يتفرَّعُ على التنازع أو الاشتراك في العوامل الحمل على الموضع.

<u>الحَمْلُ عَلَى المَوْضِعِ</u>

ففي بيانِ حكم العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل الخَبَرِ.

إذا قلتَ: (إنَّ زيْدًا منطلقٌ)، كانَ بمنزلةِ قوْلِكَ: زيدٌ منطلقٌ في المعنى، وإذا كانَ كذلك جازَ أن تقولَ: (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو)؛ فتعطفُ عمرًا علـى موضـعِ زيْدٍ، ويكونُ الخبَرُ مضمرًا، كأنَّهُ: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو منطلقٌ، إلَّا أنَّـه تُـرِكَ

(١) انظر: جامع الدروس العربيَّة: للشيخ مصطفى الغلاييني ٦٠٠ــــ٦٠١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ ــــ ٢٠٠٥م.

ذِكْرُهُ لدليلِ الأوَّلِ عليْهِ، كما تقولُ في الابتداءِ المَحْضِ: (زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو)، فهذا وَجْهٌ من الرَّفعِ المعطوفِ.

والذي يُشكِلُ منه أنَّه لا يجوزُ الحملُ على الموْضعِ مَا لم تَفْرُغْ من خبرِ الأوَّلِ، لا تقولُ: (إنَّ زيدًا وعمرٌو غُلامكَ)، كما تقولُ: (إنَّ زيدًا غُلامُكَ وعمرٌو).

وسببُ امتناعِهِ أنَّك إذا رفعتَ عمرًا اعتبارًا للموضعِ كان مرفوعًا بالابتداءِ، وكان بمنزلةِ أن تقولَ: (عمرٌو وإنَّ زيدًا) في عدم تأثير (إنَّ) في عمرٍو.

فإذا قلتَ: (إنَّ إخوتَكَ وعمرٌو ظُرَفَاءُ)؛ احتجتَ إلى أنْ ترفعَ الظرفاءَ بكلِّ واحدٍ من (إنَّ) والابتداءِ؛ لأنَّهُ خَبَرُ (إخوتك) المنصوبُ بـ (إنَّ)، وعمرٌو المرفوعُ بالابتداءِ.

وذاكَ أنَّ (إنَّ) إذا نَصَبَتْ (إخوتك) وَجَبَ أن يُرْفَعَ خَبَرُهُ، و(عمرٌو) إذا ارتَفَعَ بالابتداءِ وَجَبَ أن يرتفعَ خبرُهُ أيضًا بالابتداءِ...

فإذا كانَ الظُّرَفَاءُ خَبَرًا عنِ اسمِ (إنَّ)، وعنِ المبتدأ الواقعِ بَعْدَهُ؛ أفضى بك الحالُ إلى أن تُعْمِلَ فيهِ كلَّ واحدٍ من (أنَّ) والابتداءِ، ولا يعملُ في اسمٍ واحدٍ عاملانِ.

ولو جاز هذا لجاز أن يكونَ (زيدٌ) في قولِكَ: (أقائمٌ زَيْدٌ) مرفوعًا بالابتداءِ والفعْلِ معًا، وذلك لا يقولُهُ عارفٌ، فَلَمَّا كانَ كَذَلكَ لَمْ يُجوَّزِ الحَمْلُ على الموضعِ في قولِك: (إنَّ إخوتَكَ وعمرًا ظُرَفَاءُ) ولزم النَّصْبُ ليكونَ كُلُّ واحدٍ مِنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ معمولَ (إنَّ)، حتَّى يَصِحَّ أن يَعْمَلَ في الظُّرَفَاءِ الذي هو خَبَرٌ عَنِ الجميعِ، ولا يَفْتَقِرُ إلى إعمالِ عامِلَيْنِ في اسمٍ واحدٍ[1].

تبيَّنَ بهذا نفي العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل الخَبَرِ، لِمَا يؤدي إليه من إعمالِ عامليْنِ في (ظُرَفَاء)؛ هما: (إنَّ) والابتداء.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٤٨ــــ٤٤٩ باختصارٍ وتصرفٍ يسيرين.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

المحْورُ الرَّابع

(ما لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل فيما فُصِلَ منْهُ، وما لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فيمَا قَبْلَهُ، وما لا يتصرَّفُ منَ الأسْمَاءِ تَصرُّفَ فعْله فلا يعمل فيما قبله[1])

الأسماء الموضوعة موضعَ الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال[2]

اعْلَمْ " أن المصادرَ لا تمتنعُ من إضمارِ أفعالِها إذا ذكرتَ ما يدلُّ عليها، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك. وقياسُها قياسُ سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها، إلا أنها تُبدلُ من أفعالها؛ ألا ترى قولَه عزَّ وجلَّ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت:١٠] أنَّ قولَه (أربعة) قد دلَّ على أنها قد تمَّتْ. فكأنه قال: استوت استواءً. ومثلُه: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[3] [السجدة:٧]؛ لأنَّ فِعْلَهُ (خَلَقَ)، فقولُه (أحسن)؛ أي خلق حسنًا خلقًا، ثم أضافه.

... وكذلك: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[النساء:٢٤] لمَّا قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣] أعلمهم أن ذلك مكتوبٌ عليهم، فكأنه قال: كتب الله ذلك.

ومن زعم أن قوله: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ نَصْبٌ بقوله: عليكم كتاب الله؛ فليس يدري ما العربيةُ؛ لأن الأسماء الموضوعة موضعَ الأفعال لا تتصرَّفُ تصرُّفَ الأفعال، فتنصبَ ما قبلها"[4].

عدم تصرف اسم الفعل تصرُّفَ فِعلِه

---

(١) معاني القرآن: للفراء ٣٢٣/١.

(٢) المقتضب ٢٣٢/٣.

(٣) قرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وخلَفٌ والحسنُ والأعمَشُ: (خَلَقَهُ) بفتحِ اللَّامِ فِعْلًا مَاضِيًا، صِفَة لـ (كُلّ)، أو لـ (شَيْءٍ)، واختارَ هذه القراءةَ أبو عُبَيْد وأبو حاتِم. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامرٍ وأبو جَعْفَرٍ ويعقوبُ وابنُ مُحَيْصِنٍ واليزيديُّ: (خَلْقَهُ) بسكونِ اللَّامِ، ونَصْبِهِ على المَصْدَرِ، أو على البدَلِ من (كُلّ شيءٍ) بدل اشتمَالٍ، أو هو مفعولٌ ثانٍ لـ (أحْسَنَ) وهو بمعنى (أَفْهَمَ) فيتعدَّى إلى مفعولَيْنِ. معجم القراءات ٢٢١/٧ــــ٢٢٢.

(٤) المقتضب ٢٣٢/٣.

وقَدْ جَاءَكَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي (عَلَيْكَ) ممثِّلًا لاسمِ الفِعْلِ الذي هو فَرعٌ على فِعْلِه؛ فلا يتصرَّفُ تصرُّفَه فلا يعمل عمله فيما تقدَّم عليه، فَكَرِهَ سيبويهِ وضَعَّفَ أنْ يُشَبَّهَ (علَيْكَ)، و(رُوَيْدَ) بالفعل(١).

ويردُ الإيرادُ التَّالي في شأنِ اسمِ الفعل، هلَّا حكَمْتُمْ عليه بأنَّه فِعْلٌ لاتِّصالِ الضَّمِيرِ بِهِ على حَدِّ اتِّصالِهِ بالفعْلِ، كمَا قلتم في (لَيْسَ) إنَّها فِعْلٌ معَ عدَمِ دلالتِها على الزَّمَانِ الماضي لاتِّصالِ الضميرِ بها على حدِّ اتِّصالِهِ بالأفعالِ.

ويجيبُ مُوفَّقُ الدينِ يعيشُ بنُ يعيشَ عن هذا الإيرادِ بقولِهِ: "إنَّه قد قامتِ الدلالةُ بِمَا سَبَقَ أنَّه اسمٌ، ومَنْ قال: (هَاءَ، أو هَاؤُوا) فَلِقُوَّةِ شَبَهِهِ بالفِعْلِ ووُقُوعِهِ موقِعَهُ أجْراه مجراهُ في اتِّصالِ الضَّمِيرِ بِه، وعاملَهُ مُعامَلَةَ مقابِلِهِ، وهو: (هَاتِ، وهاتيا، وهاتوا، وهاتين)، كما شَبَّهَ (لَيْسَ) بـ (مَا) مَنْ قالَ: (لَيْسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ) فعاملَهَا معاملَتَهَا في إبطالِ عَمَلِهَا عندَ دخولِ حرفِ الاستثناءِ على خبَرِها"(٢).

ومن قبيلِ هذا الشَّبَهِ قولُ بعضهم: (مَكَانَنِي) فإلحاقُهُ النونَ كما تلحقُ النُّونُ نفسَ الفعلِ للوقايةِ في (أكرمني)، ونحوه دليلٌ على قُوَّةِ شبَهِهِ بالفعلِ، ونحوُهُ قولُهُم أيضًا: (كما أنتَنِي)؛ كقولِكَ: (انتظرْنِي)"(٣).

هذه توطئةٌ في شَبَهِ اسمِ الفعلِ بالفعلِ، ومعلومٌ أنَّ المشبَّهَ لا يُعْطَى كُلَّ ما للمُشَبَّهِ بِهِ.

فَمَعَ بيانِ حكمِ تقديمِ المنصوبِ باسمِ الفِعْلِ عَلَيْهِ، يَتَجَلَّى مَعنى قولِه تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥]، يقولُ الفرَّاءُ:

هَذَا أمرٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، كقولك: عليكم أنفسكم، والعرب تأمر من الصفات(٤) بـ (عَلَيْكَ، وعندكَ، ودُونَكَ، وإلَيْكَ)؛ يقولون: (إلَيْكَ إلَيْكَ)؛ يريدون: تأخّر.

(١) الكتاب ١/٢٥٥.

(٢) شرح المفصل ٤/٤٤.

(٣) الخصائص ٣/٣٥.

(٤) يريد الظروف وحروف الجَرِّ.

كما تَقُولُ: (وَرَاءَكَ وَرَاءَكَ). فهذه الحروف كثيرة. وزعم الكِسَائي أَنَّهُ سمعَ: (بَيْنَكُمَا البَعِيرَ فَخُذَاهُ) . فأجازَ ذَلِكَ فِي كلّ الصفات التي قد تُفرد، ولم يُجِزه فِي اللام، ولا فِي الباء، ولا فِي الكاف.

وسُمِعَ بعضُ العرب تَقُولُ: (كَمَا أَنْتَ زيدًا)، و(مكانكَ زيدًا) . قَالَ الفراء: وسمعتُ بعضَ بَنِي سُلَيْم يقول فِي كلامه: (كَمَا أَنتَنِي، ومَكَانَكَنِي)؛ يريد: انتظرني فِي مكانك.

ولا تقدّمَن ما نَصَبتْهُ هَذه الحروفُ قبلَها؛ لأنَّها أَسْمَاءٌ، والاسْمُ لَا يَنْصِبُ شيئًا قبلَه، تَقُولُ: (ضربًا زيدًا)، ولا تَقُولُ: (زيدًا ضربًا). فإن قُلْتَهُ نَصَبْتَ (زيدًا) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ قبلَهُ كَذَلِكَ، قال الشاعر[1]:

* يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا * [الرَّجَز]

إنْ شئتَ نصبتَ (الدلو) بمضمرٍ قبلَهُ، وإن شئتَ جعلتَهَا رفعًا؛ تريد: هذه دلوى فدونكا.

(لا يَضُرُّكُمْ) رفع، ولو جزمتَ كَانَ صوابًا، كما قَالَ: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا﴾ [طه:٧٧] لا تخف، ولا تَخافُ. جائزان[2].

---

(١) انظر شرح الكافية في باب أسماء الأفعال ٨٣/٣، وشرح المفصل ١١٧/١، و التبصرة ٢٥٠/١، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ و٢٠١و٢٠٥و٢٠٦، ومغني اللبيب٢٦٤/٢، وأوضح المسالك٨٨/٤، والأشموني ٣٧٨/٣. وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الأزهريُّ لجارية من مازن، والصواب ما تقدم وأنَّ الجاريةَ روته وليس لها.

والمائح: هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء، فإن كان وقوفُهُ على شفير البئر ينزع الدِّلاءَ ويجذبُها فهو (ماتح) . ودونكا: معناه خذ، والاستشهاد به في قوله: (دلوي دونكا) فإن ظاهره: أن (دلوي) مفعول به مقدم لـ (دونك) .

(٢) قرأ الجمهور: (لا تَخَافُ) بالمَدِّ والرَّفْعِ، وهي جملةُ الحالِ من فاعلِ (اضربْ) أي: غيرَ خائفٍ دركًا، أو بالرَّفْعِ على الاستئنافِ. قال مكِّيٌّ: ويُقَوِّي رَفْعَ (تَخَافُ) إجماعُ القُرَّاءِ على رفعِ (تَخْشَى)، وهو معطوفٌ على (تَخَافُ)، ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ هذه القراءةَ. وقرأ الأعمشُ وحمزةُ وابنُ أبي ليلَى ويحيى بن وَثَّاب وأبان: (لا تَخَفْ) بالجزمِ على جوابِ الأمْرِ، أو على نهي مستأنفٍ. معجم القراءات ٤٦٨/٥ــــ٤٦٩.

وَذَلِكَ تعليل نفي تقديم المنصوب باسم الفعل عليه فلا يقال: (زيدًا مكانك) .

ونلاحظ أنَّ أسلوبَ الفرَّاءِ يَشتمِلُ على الاصطلاح النحويِّ الأوَّلِ؛ الذي لـم يكن نضجَ يَومَئذٍ.

بعد الحديثِ عنِ الاسم ــ ومنه اسم الفعل ــ يذكُرُ الفراءُ المصدرَ ــ وهو اسم ــ بقولِه: " ولا تقدّمَن ما نَصبَتْهُ هَذِه الحروفُ قبلَها؛ لأنَّها أَسْمَاءٌ، والاسْمُ لَا يَنْصبُ شيئًا قبلَه، تَقُولُ: (ضربًا زيدًا)، ولا تَقُولُ: (زيدًا ضربًا). فإن قُلْتَهُ نَصَبْتَ (زيدًا) بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ قبلَهُ كَذَلِكَ"[١].

وهذا معارَضٌ بما هو معلومٌ مِنْ أنَّ المصدرَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ، والفرعُ يشتمل على الأصل وزيادة ــ في العمل ــ فيعمل فيما قبله! ومقيَّدٌ بكَوْنِ إعمالِ الفعل أقوى من إعمالِ المصدر، وقد وردتْ في كلام أبي حيان من تفسيرِهِ البحْرِ حول قولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ إلى قوله: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران:١٨١]؛ فقد جاءَ فيه تعليقُهُ على المقطع الأخير من الآية، كالتَّالي:

"وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا القَوْلَ يَكُونُ عِنْدَ دُخُولِهِمْ جَهَنَّمَ. وَقِيلَ: قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الحِسَابِ، أَوْ عِنْدَ المَوْتِ. وَ(إِنَّ) وَمَا بَعْدَهَا مَحْكِيٌّ بِـ (قَالُوا). وَأَجَازَ أَبُو البَقَاءِ أَنْ يَكُونَ مَحْكِيًّا بِالمَصْدَرِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الإِعْمَالِ. قَالَ: وَإِعْمَالُ الأَوَّلِ أَصْلٌ ضَعِيفٌ، وَيَزْدَادُ ضَعْفًا لِأَنَّ الثَّانِيَ فِعْلٌ وَالأَوَّلَ مَصْدَرٌ، وَإِعْمَالُ الفِعْلِ أَقْوَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ (مَا) فِي ﴿مَا قَالُوا﴾ مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَأُجِيزَ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً"[٢].

وبيانُ هذا الإشكال يَتحقَّقُ بمُناقشة حكم عمل المصدر فيما تقدَّم عليه

يَرْجِعُ عَمَلُ المصدر عَمَلَ فعْله لكَوْنِ الفعْلِ مُشْتَقًّا منْهُ[٣]، ومَبْنِيًّا مثْلُهُ للأزْمنَة الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، نقولُ من ذلك: (عجبتُ من ضرْبِ

(١) معاني الفرَّاء ٣٢٣/١.

(٢) البحر المحيط ١٨١/٣.

(٣) مذهب البصريين: أن المصدر أصل للفعل، فالمصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمانٍ معينٍ، فكما أن المُطلقَ أصلٌ للمقيد، فكذلك المصدرُ أصل للفعل.

زيدٍ عمْرًا) إذا كان زيدٌ فاعلًا[1]، و(عجبتُ من ضرْبِ زيدٍ عمرٍو) إذا كان زيدٌ مفعولًا، وإن شئتَ نَوَّنْتَ المصدرَ وأعربت ما بعده بما يجبُ له لبُطلانِ الإضافةِ فاعلًا كان أو مفعولًا فقلت: (عجبتُ من ضرْبٍ زيدٍ بكرًا)، و (من ضرْبٍ زيدًا بكرٌ)، وتُدْخِلُ الألفَ واللَّامَ على هذا فتقول: (عجبتُ من الضربِ زيدًا بكرٌ)، لا يجوزُ أن تخفضَ (زيدًا) من أجل الألف واللام؛ لأنهما لا يجتمعانِ والإضافة كالنون والتنوين.

"ومن قال: (هذا الضاربُ الرجلَ)، لم يقل: (عجبتُ من الضربِ الرجلَ)؛ لأنَّ الضَّرْبَ ليس بنعتٍ والضاربَ نعتٌ كالحسن، وهو اسم من (ضربَ) كما أن حسنًا اسم الفاعل من حسُنَ ويحسُنُ، وهما نعتان مأخوذان من الفعل للفاعل، وتقول: (أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عمرًا)، وإن جعلت (اليوم) نصبًا بـ (أعجبني) فهو جيد، وإن نصبتَه بالضرب كان خطأً، وذلك لأن الضربَ في معنى (أنْ ضَرَبَ) وزيدٌ وعمرٌو من صلته، فإذا كان المصدرُ في معنى (أنْ فَعَلَ) أو (أنْ يَفْعَلَ) فلا يجوز أن ينصبَ ما قبله، ولا يعملُ إلا فيما كان من تمامه فيؤخَّرُ بعضُ الاسم، ولا يُقدَّمُ بعضُ الاسمِ على أوَّلِه" [2].

قُلْتُ: وبمَفْهُومِ المُخَالَفَةِ "فإن لم يكن في معنى (أنْ فَعَلَ) وصِلَتِهَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الفِعْلِ إذا كان نكرةً مثلَه، فقدمت فيه وأخرتَ وذلك قولك: (ضربًا زيدًا)، وإن شئتَ(زيدًا ضربًا)؛ لأنه ليس معنى (أنْ)، إنما هو أمرٌ، وقولك: (ضربًا زيدًا) ينتصب بالأمر، كأنك قلت: (اضرب زيدًا)، إلا أنه صار بدلًا من الفعل لما حذفته"[3].

وفي ذلك نَفْيُ اعْتِبَارِ الظرف، في نحو: (أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عَمْرًا) على أنه معمولٌ للمصدر بعده.

---

(١) ضَرْب: مصدر مضاف إلى فاعله وهو (زيد) فزيدٌ مجرورٌ لفظًا بالمضاف مرفوعٌ حكمًا لأنه فاعل.

(٢) الأصول في النحو ١/١٣٩.

(٣) السابق ١/١٣٩.

حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها[١]

فَعَنْ عَمَلِ ما قبل الجزاء فيه، أقول: يجوز في الكلام نحو: (آتِيكَ إنْ أتَيْتَنِي)، و(أزورُكَ إن زُرتَنِي)، "ويقول القائل: (أتعطِينِي درهمًا؟ فأقول: إن جاءَ زيدٌ)، وتقول: (أنت ظالمٌ إن فعلتَ) . فإن قلتَ: (آتي مَنْ أتانِي)، و(أصنعُ ما تصنعُ) لم يكن هاهنا جزاءٌ؛ وذلك أن حروفَ الجزاء لا يعملُ فيها ما قبلها.

ولو قلت: (آتي من أتانِي)، لَلَزِمَكَ أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبلها. وهذا لا يكونُ؛ لأن الجزاءَ منفصلٌ كالاستفهام[٢]، ولو قلتَ: (آتِيكَ متى أتيتَنِي)، أو(أقومُ أينَ قُمْتَ) على أن تجعلَ (متى) و(أينَ) ظرفين لما بعدهما كان جيدًا، وكانتا منقطعتين من الفعل الأوَّل، إلَّا أنَّك لمَّا ذكرتَه سدَّ مسدَّ جوابِ الجزاء.

فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما استحال؛ لأن الجزاءَ لا يعملُ فيه ما قبله؛ كما لا يعمل هو فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تقول: (زيدًا إنْ تأتِ يُكرِمْكَ[٣])، ولا (زيدًا متى تأتِ تُحْبِبْهُ) .

فإذا كان الفعلُ ماضيًا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدَّمَ الجوابُ؛ لأنَّ (إنْ) لا تعملُ في لفظه شيئًا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابُه يسدُّ مسدَّ جوابِ الجزاء"[٤].

والمقصود امْتِناعُ مَعْمولِيَّةِ (مَنْ)، في نحو: (آتي من أتانِي) لِعَمَلِ الفعل (آتِي) قبلَهَا فيها، وبالجملة نفي عمل ما قبل الجزاء فيه.

---

(١) المقتضب ٢/٦٦.

(٢) انظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي ٢/٢٤١.

(٣) ولا يجوز عند البصريين تقديمُ معمولِ الشرط على أداة الشرط، نحو: (زيدًا إنْ تضربْ يضربْكَ). وكذا معمول الجزاء فلا يجوز: زيدًا إن جئتني أضربْ بالجزم بل إنما تقول: (أضربُ) مرفوعًا ليكون الشرط متوسطًا و (زيدًا أضربُ) دالًا على جزائه أي (إن جئتني فزيدًا أضربْ) وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدرَ الكلام كالاستفهام ولا يجوز أيضًا (زيدًا إن جاءكَ فأكرمْه) لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يُفسِّر.
(شرح الكافية ٢/٢٣٨).

(٤) المقتضب ٢/٦٦.

امتناع عمل الخافض فيما فُصلَ منه

الخافض لا يعمل فيمَا فُصلَ منه، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع[١]

وتَحْلِيلُ حُكْمِ المجرور بـــ (كم) الخبرية إذا فُصِلَ بينَهُ وبَيْنَها بفاصلٍ، يأتيكَ فِيما يَلِي:

فأمَّا (كَمْ) التي تقع خبرًا فمعناها: معنى (رُبَّ) إلا أنها اسم، و(رُبَّ) حـــرفٌ وذلك قولك: (كم رجلٍ قد رأيته أفضلَ من زيد) . إن جعلت (قد رأيته) الخبر، وإن جعلت (قد رأيته) من نعت الرجل قلت: (أفضلُ من زيدٍ) رفعت (أفضل)؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرًا عن (كمْ)؛ لأن (كمْ) اسم مبتدأ.

فأما (رُبَّ) إذا قلت: (رُبَّ رجلٍ أفضلُ منكَ) فلا يكون له الخبر؛ لأنها حرفُ خفضٍ و(كم) لا تكون إلا اسمًا[٢].

ألا ترى أن حروف الخفض تدخلُ عليها، وأنها تكون فاعلةً ومفعولةً. تقول: (كمْ رجلٍ ضربكَ) فهي هاهنا فاعلةٌ. فإذا قلت: (كـــمْ رجـــلٍ قـــد رأيـــتَ) فهـــي مفعولةٌ[٣]، وكذلك لو قلت: (كم رجلٍ قد رأيته) لكانت مرفوعـــةً؛ لأنهـــا ابتـــداءٌ؛ لشُغْلِكَ الفِعلَ عنها، وكذلك تقول: (إلى كَمْ رجلٍ قد ذهبتُ فلم أَرَه)[٤].

فإن فَصَلتَ بينها وبين ما تعملُ فيه بشيءٍ اختيرَ التنوينُ[٥]؛ لأن الخافضَ لا يعملُ فيما فُصِلَ منه، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع، وذلك قولُك: (كَمْ يومَ الجُمُعةِ رجلًا قد أتاني)، و (كَمْ عندكَ رجلًا قد لقيتُهُ)[٦].

---

(١) المقتضب ٣/٦٠.

(٢) الكتاب ٢/١٦١: " واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة الاسم يتصرف في الكلام غير منونٍ يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم، لأنَّ التنوين ذهب، ودخـــل فيما قبله والمعنى: معنى (رُبَّ) وذلك قولك: (كَمْ غلامٍ لك قد ذهب) ..".

(٣) السابق ٢/١٥٩ . " وكَمْ رجلًا أتاكَ أقوى من كَمْ أتاكَ رجلًا، و(كمْ) هاهنا فاعلة، وكـــمْ رجلًـــا ضربْت أقوى من كمْ ضربْت رجلًا، و(كم) هاهنا مفعولة".

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعلَ الاصطلاحيَّ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله عنـــدهما فـــ (كم) مبتدأ فهما يريدان الفاعلَ اللغوي.

(٤) المقتضب ٣/٥٧.

(٥) السابق ٢/١٦٤ " إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلون بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيحٌ أن يُفصل بين الجارِّ والمجرور؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ..".

(٦) السابق ٣/٥٨ـــ ٦٠ باختصار وتصرف يسير.

وفي هذا تعليلُ نصب المجرور بـ (كم) الخبرية إذا فُصل بينه وبينها بفاصل، كما في نحو: (كم يومَ الجمعة رجلًا قد أتاني)، و(كَمْ عندكَ رجلًا قد لقيتُهُ).

الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[١]

لِتَحْلِيلِ حكم عمل (كَان) في لفظِ خبَرِهَا الجُمْلَة، وما يجوز لك فيه النعت والحال، تَأَمَّلْ:

قولك: (مررتُ بامرأةٍ معها رجلٌ قائمةٍ يا فتى)، إذا حملت ذلك على مررتُ بامرأةٍ، وإن حملتَه على الهاء في (معها) قلت: (رجلٌ قائمةً) .

والمعنى ــ إذا نصبت ــ : أنك مررتَ به معها في حال قيامها، فكانت المقارنة في هذه الحال ...

وتقول: (نحن قومٌ ننطلقُ عامِدِين بَلَدَ كذا، وكذا) فتنصب (عامدين) لما في قولك (ننطلق) فإن أردت أن تجريَه على قوم رفعت[٢] ...

فإن قلتَ: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها ضاربتُه) كان جيِّدًا، وأجود منه أن تقول: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُهُ ضاربِها)، فيجري نعتُ المرأةِ وهو إلى جنبها، وإن شئتَ قلت: (ضاربَها) للهاء في معه...

وتقول: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو[٣]) لا يكون إلا كذلك؛ لأنك أجريت النعت عليها، والفعل له.

---

(١) المقتضب ٢/٢٦٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٩ " باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن، ومثله (نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا) إن جعلته وصفًا، وإن لم تجعله وصفًا نصبت. كأنه قال: (نحن ننطلق عامدين) .

(٣) الكتاب ٢/٥٢ــ٥٣: " فإن قلت: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها) جررت، ونصبت على ما فسرته لك، وإن شئت قلت: (ضاربَها هو) فنصبت، وإن شئت جررت، ويكون (هو) وصفَ المضمر (ضاربها) حتى يكون كأنك لم تذكرها، وإن شئت جعلت (هو) منفصلًا، فيصير بمنزلة اسم (ليس) من علامات الإضمار، فتقول: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو)، فكأنك قلت: معه امرأةٌ ضاربُها زَيْدٌ".

وكذلك لو قلت: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُهُ هي). لم يكن من إظهار الفاعل بدٌّ[1]؛ لأنه الفعلُ جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل؛ لأنه تبيَّنَ فيه الإضمارُ، وأنه محمولٌ على الفعل.

فإن كان فعلًا لم تحتج فيه إلى إظهار. تقول: (مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ يضربُها ومَعَهُ امرأةٌ تضربُهُ) .

وكذلك تقول: (زيدٌ هندٌ ضاربتُه)؛ لأن الفعلَ لها...

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيِّره عن لفظه، إلا أنك تجعل (زيدًا) مرفوعًا بـ (كان).

ولو أدخلت عليه (ظننْتُ) أو (إنَّ) لنصبت زيدًا، وتركت سائرَ الكلام على حاله؛ لأنه قد عمل بعضُه في بعضٍ. فصار كقولك: (كان زيدٌ أبوه منطلق)، و(إنَّ زيدًا أبوه منطلق) .

واعلم أنك إذا قلت: (كان زيدٌ أبوه منطلق) أنَّ أباه ومنطلقًا في موضع نصب، والجُمَلُ لا يعْمَلُ فيها ما قبلَها، وكذلك: (كان زيدٌ يقومُ يا فتى)؛ لأنه فِعلٌ وفاعل، فهو كالابتداء والخبر، فهذا مما يؤكِّد عندك أنَّ عواملَ الأسماء لا تعملُ في الأفعال[2].

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ إلى تقرير نفي عمل (كَانَ، وإنَّ، وظننْتُ) في لفظ خبرها الجملة، كما في نحو: (كان زيدٌ أبوه منطلق).

لا يدخل عاملٌ على عامل[3]

دُونَكَ تَحْلِيلَ حكم ما يُحكَى من الأسماء وما يُعرَبُ[4]، فيما يلي:

---

(١) لا يوجب الكوفيون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس. (الإنصاف ٤٥ــــ٤٨). وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أُبرِزَ فاعل، وسيبويه يراه توكيدًا للفاعل حيثُ قال: " ويكون هو وصف المضمر في ضاربها ". وكثيرًا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف.

(٢) المقتضب ٢٦١/٢ــــ٢٦٣ باختصار يسير.

(٣) السابق ١٠/٤.

(٤) الكتاب ٣٢٦/٣: باب الحكاية التي لا تُغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجلٍ يُسمَّى تأبَّطَ شرًّا .... فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسمًا.

فمن الحكاية أن تُسمِّيَ رجلًا، أو امرأة بشيء قد عمل بعضُه في بعضٍ، نحو تسميتهم: تأبَّطَ شرًّا، وذرَّى حبًّا، وبَرَقَ نَحْرُه.

فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يَسلَمَ على هيئةٍ واحدة؛ لأنه قد عمِلَ بعضُه في بعض، فتقول: (رأيتُ تأبَّطَ شرًّا)، و(جاءني تأبَّطَ شرًّا)، فمن ذلك قوله[١]:

كَذَبْتُم وبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا بنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصرُّ وتَحْلُبُ [الطويل]

وقوله أيضًا[٢]:

إنَّ لها مُرَكَّنًا إِرْزَبَّا

كَأَنَّه جَبْهَةُ ذرَّى حبَّا [مشطور السريع]

وقال الآخر[٣]:

---

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ٢٠٧/٣و ٨٥/٢ على الحكاية فقد سمّى بالفعل والفاعل (شابَ قرنَاها)، فحكى.

قرنان: ضفيرتان. وصَرَرتُ الناقةَ: شددتُ عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف؛ لئلا يرضعها ولدها. ومن عادة العرب أن تصرَّ ضروع الحلوبات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحةً، فإذا راحت عشيًّا حُلَّت تلك الأصرة وحُلبت.

بَنِي: منادى حُذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكيّ.

والبيت غير منسوب في الكتاب، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١، وفي الكامل ٨٠/٤، ونُسب في اللسان ٣٣٣/١٣(قرن) إلى الأسدي، وانظر تعليق الخصائص لابن جني٣٦٧/٢.

(٢) استشهد به سيبويه ٣٢٦/٣ على حكاية (ذرَّى حبًّا) فهو عَلَمٌ منقول من جملة. المركَّن من الضروع: العظيم كأنه ذو الأركان، وضرعٌ مركَّنٌ: إذا انتفخ في موضعه. وقال الأعلم: المركَّب، والركْب: أعلى الفرج، ويُروَى مركَّنًا. الإرزب: الغليظ. ذرَّى حبًّا: اسم رجل كما صرح سيبويه. ونسبه سيبويه إلى شاعر من بني طهية. وانظر شرح المفصل ٢٨/١، واللسان (حب).

(٣) استشهد به سيبويه ٣٢٧/٣ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركْضِ المُعارُ). وهذه الجملة من أمثال العرب، قال الميدانيّ ٢٠٣/١: قالوا: المُعار من العارية، والمعنى: لا شفقة لك على العارية؛ لأنها ليست لك. وقيل: المُعارُ: المسمن. مجمع الأمثال٢٠٣/١ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمديَّة، القاهرة، ودار المعرفة، بيروت ــ لبنان، ١٣٧٤هـ ــ ١٩٥٥م.

وقال الأعلم: المُعارُ: السمين كذا فسَّروه وهو غير معروف. والأشبه عندي أن يكون المستعارَ، ويكون المعنى: أنهم جائرون في وصيتهم؛ لأنهم يرون العاريَّة أحقَّ بالابتذال. ويحتمل أن يريد: أن العاريَّة أحق بالاستعجال فيها لتردَّ سريعًا من غيرها: ويُروى: المُغَار(بالغين المعجمة) وهو الشديد الخلق. =

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الخَيلِ بِالرَّكضِ المُعَارُ [الوافر]

فلم يجُز في هذا إلا الحكايةُ؛ لأنه لا يدخلُ عاملٌ على عاملٍ.

فـ (أحقُّ الخَيلِ) رفعٌ بالابتداءِ، و(المُعار) خبرُه. فهذا بمنزلة الفعل والفاعل(١).

ونَخْلُصُ مما سبق إلى تَقْرِيرِ نفي عمل الفعل فيما حُكِي من كلام، كما في نحو:(جَاءَنِي تأبَّط شرًّا)، و(لا تنكحُونَها بَنِي شَابَ قرنَاها)، و(كأنَّه جبْهةُ ذرَّى حبًّا)، و(وجدنَا ... أحقَّ الخيلِ ...)؛ لأن المحكي قد عمل بعضُه في بعضٍ فلا عمل للفعل (جَاءَ) في الفعل (تأبط)، ولا غيرُه من الأفعالِ فيما بعده من المحكيّ من الكلامِ.

وفي بيانِ حكم (مَا) النَّافية، أو ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل.

فَمَذْهَبُ الحجازيين: (ما زيدٌ قائمًا)، و(ما هذا أخاكَ) .

وذلك أنهم رأوها في معنى (لَيسَ)، تقع مبتدأةً، وتنفي ما يكونُ في الحال، وما لم يقع.

فلمَّا خَلَصَت في معنى (لَيْسَ) ودلَّت على ما تدلُّ عليه، ولم يكن بين نَفْيَيْهِمَا فصلٌ ألبتة حتى صارت كلٌّ واحدةٍ تُغنِي عن الأخرى أجرَوهَا مجرَاها.

= والبيت لم يُنسب في الكتاب، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص٧٨، تحقيق: د. عزة حسن، ط. أولى، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ـــــ سوريا، ١٣٧٩هـ ـــ ١٩٦٠م، وسر الصناعة ٢٣٦/١، والعجز فقط بالمخصص: لابن سيده علي بن إسماعيل ١٠٩/٢، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط. أولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، واللسان ٦٢٦/٤(عير)، والخزانة ١٦٨/٩.

(١) المقتضب ٩/٤ و١٠.

بنو تميم: (مَا زيدٌ منطلقٌ) يَدَعُونَهَا حرفًا على حالِها بمنزلة (إنَّمَا) إذا قلت: (إنَّما زيدٌ منطلقٌ)(١).

والحجازيون إذا أدخلوا عليها ما يوجبُها، أو قدَّمُوا خبرَهـا علـى اسـمِها ردُّوها إلى أصلها فقالوا: (ما زيدٌ إلا منطلقٌ)، و(ما منطلقٌ زيدٌ)؛ لأنها حـرفٌ لا يتصرفُ تصرُّفَ الأفعال، فلم يقوَ على نقض النفي، كما لم يقوَ على تقديم الخبر، وذلك لما خبرتُك به في الأفعال والحروف، وأن الشيءَ إنما يتصرَّفُ عملُـه كمـا يتصرَّفُ هو في نفسه.

فإذا لَزِمَ طريقةً واحدةً لزِمَ ما يعملُ فيه طريقةً واحدةً(٢).

فأمَّا قول التميميين فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ، وقد عمل في خبره؛ كما يعملُ الفعل في فاعله، فكأن قولَهم: (ما زيدٌ عاقلٌ)، بمنزلة: (ما قـامَ زيـدٌ)؛ لأنهم أدخلوها على كلامٍ قد عمِلَ بعضُه في بعضٍ، فلم يُغَيَّر؛ لأنه لا يدخلُ عامـلٌ على عاملٍ(٣).

---

(١) الكتاب ٥٧/١: " باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجـاز.. وذلـك الحرف (ما). تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا. وأما بنو تميم فيجرونها مجـرى أمَّـا، وهَلْ، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل، وليس(ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهـل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس)، إذ كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها (لات) في بعض المواضع ..." . وانظر الخصائص ١٢٥/١و١٦٧و٢٦٠/٢، والإنصاف١٠٧ــ١١١، وأسـرار العربيـة ١٤٣ــ ١٤٥، والأمالي لابن الشجري٢٣٨/٢ـــ ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٥٩/١ . " فإذا قلت: ما منطلقٌ عبد الله، أو مسيءٌ من أعتبَ رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخّرًا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله على حد قولـك: إنَّ عبـدَ الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جُعلت بمنزلته، فكما لا تتصرفُ (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيهـا كل ما يكون في الفعل، ولم تقوَ قوَّته فكذلك (ما).

وتقول: ما زيدٌ إلا منطلقٌ تستوي فيه اللغتان ... لم تقوَ (ما) حيث نقضت معنى (ليس)، كما لم تقوَ حين قدمت الخبرَ".

(٣) المقتضب ١٨٨/٤و١٨٩ بتصرف يسيرجدًّا.

وفي هذا تعليل نفي عمل (ما) عند بني تميم في المبتدأ والخبر، كما في نحو: (ما زيدٌ عاقلٌ)؛ لأن المبتدأ عاملٌ في الخبر.

بيانِ حكمِ عمل أداة النِّداءِ فيمَا حُكِيَ من الكلامِ المُنَادَى

إنما تكون الأسماءُ معارفَ على ضربينِ:

إمَّا سمّيت به رجلًا، وإمَّا دعوتَها في مواضعها على حَدِّ قولِك: (يَا رَجُلُ أَقْبِلْ)؛ تريد: يا أيها الرجل أقبلْ، وأيُّ ذلك كان فلفظُها واحدٌ منصوبٌ.

أمَّا قولُك: (يا ضاربًا زيدًا) فإنَّما أردتَ: يا أيُّها الضاربُ، فلمَّا حذفتَ الألفَ واللَّامِ لَحِقَ التنوينُ للمُعَاقَبَة، فرُدَّه إلى الأصل؛ لأنك لم تنوِّن مضطرًّا ...

فيكون دخولُ التنوين هاهنا كدخوله على اسمٍ مرفوعٍ لا ينصرفُ، ولكنه دخل؛ لأن ما بعده من تمام الاسم الذي قبله، فصار التنوينُ كحرفٍ في وسط الاسم، فلم يكن إلا النصبُ بما دخل الاسمَ من التنوين والتمام.

وكذلك إن سمّيت رجلًا ثلاثةً وثلاثين لقلت: (يا ثلاثةً وثلاثين أَقْبِلْ) وليس بمنزلة قولك للجماعة: (يا ثلاثةُ وثلاثون أقْبِلوا)؛ لأنك أردت: يا أيها الثلاثةُ، ويا أيُّها الثلاثونَ.

ولو قلت: (يا ثلاثةُ والثلاثينَ) لجاز الرفعُ والنصبُ، مثل: (يازيدُ، والحارثُ، والحارثَ) ولكنك أردت: يا من يُقال له ثلاثةٌ وثلاثون[1]، فكلُّ ما لحِق هذه الأسماءَ من تنوين، أو اسمٍ يُضمُّ إليها فهو بمنزلة الإضافة.

---

(١) شرح المفصل ١٢٨/١: " وأما قولك: (يا ثلاثةً وثلاثين) فإن سميت بهما، وجعلتهما علمًا نصبتهما، كما لو سميت بـ (زيد وعمرو) لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة. فكان الثاني من تمام الأول وتابعًا له في إعرابه بإشراك الواو، فصار كأن الأول عاملٌ في الثاني فانتصب، كما ينتصب (يا خيرًا من زيد)، فحرف النداء نصب الاسمَ الأول، والثاني يتبعه في الإعراب لزومًا كطريقته التي كان عليها قبل التسمية، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب.
فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت: (يا ثلاثةٌ وثلاثون)، وإن شئت نصبت الثاني فقلت: (يا ثلاثةُ وثلاثين) كما تقول: (يا زيدُ الحارثُ والحارثَ)، فالرفعُ عطفٌ على اللفظ، والنصب على المحل؛ لأنهما اسمان متغايرانِ كل واحدٍ منهما بإزاء حقيقة غيرالأخرى، وليس كذلك إذا سميت بهما، وجعلتهما عبارةً عن حقيقةٍ واحدة" وانظر الأشموني ٢٣/٣.

وكذلك لو سمّيت رجلًا بقولك: (زيدٌ وعمرٌو) لقلت: يا زيدًا، وعَمْرًا، أقبِلْ. ولو سمّيته (طلحةَ وزيدًا) قلت: (يا طلحةَ وزيدًا)، أَقْبِلْ ...

فأما قولُك: (يا زيدٌ منطلقٌ) إذا سميتَه بقولك: (زيدٌ منطلقٌ) فلا يجوزُ غيرُه؛ لأن (زيدًا) مبتدأ، و(منطلق) خبره؛ فقد عَمِلَ (زيد) في (منطلق) عَمَلَ الفعل، ولا يجوز أن يدخُلَ عاملٌ على عاملٍ، ولكنك تحكيه[1].

وهذا تعليل نفي عمل أداة النداء فيما حُكِيَ من الكلام المنادى، كما في نحو: (يا زيدٌ منطلقٌ) .

تعليل نفي إيلاءِ الفعلِ الفعلَ بزيادة (مَا)، كما في الأمثلة السابقة.

"اعلَمْ أنَّهم يُضْمِرُونَ في (كَانَ)، و(لَيْسَ)، الأمرَ، والشَّأنَ، والحديثَ، فيقولون:(كان زيْدٌ منطلقٌ)، و(ليسَ عمرٌو ذاهبٌ) على معنى: كان الأمرُ زيْدٌ منطلقٌ، وليس الحديثُ عمرٌو ذاهبٌ.

وهذا الضميرُ كالضميرِ في قولِكَ: (إنَّه زيدٌ خارجٌ)؛ أي: أنَّ الحديثَ والشَّأنَ زَيْدٌ خارجٌ، إلَّا أنَّه يظهرُ في (إنَّ)؛ لأنَّه منصوبٌ بمنزلةِ المفعولِ ويستترُ في (كانَ)، و(لَيْسَ)؛ لأنَّه مرفوعٌ بمنزلةِ الفاعل.

فإذا قلتَ: (لَيْسَ زيدٌ خَارجٌ)، فالضميرُ اسمُ (لَيْسَ)، وقولُكَ: (زَيْدٌ خَارجٌ) خَبَرُهُ، وكذلك: (كانَ زَيْدٌ منطلِقٌ)، الضميرُ في (كَانَ) اسمُهَا، و(زَيْدٌ منطلِقٌ) خَبَرُهَا؛ لأنّ قولَك: (زَيْدٌ منطلِقٌ) حديثٌ وخَبَرٌ.

وقالتِ العربُ: (لَيْسَ خَلْقَ اللهُ مِثْلَهُ) فلولا أنَّ في (لَيْسَ) ضميرًا لَمْ يَجُزْ أن يليَهَا فِعْلٌ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في فعْلٍ، ولا بُدَّ من اسمٍ يرتفعُ بهِ"[2].

يظهرَ بذلكَ مَا يَقْطَعُ نزاعِ بعضِ البصريين مِنْ أنَّ عاملَ الجزم في جوابِ الشَّرْطِ هما حرفُ الشَّرطِ وفعلُ الشَّرْطِ، كما يلي:

---

(١) المقتضب ٤/٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤ باختصار وتصرف يسيرين.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/١٩٣.

وأمَّا مَن ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنّما قلنا ذلك؛ لأنَّ حرفَ الشَّرطِ وفعلَ الشَّرْطِ يقتضيان جوابَ الشَّرطِ؛ فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلمَّا اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ: إنهما يعملان في الخبر، فكذلك هاهنا.

غيرَ أنَّ هذا القول، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين، فلا ينفك من ضعفٍ؛ وذلك لأنَّ فعلَ الشرطِ فِعْلٌ، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل[1].

فالفعل إذا ثبتت له المشابهة بالاسم في موضعٍ استحقَّ الإعراب بتلك المُشابهة، لم يُشترط ذلك في كل موضعٍ.

ومن ذلك قول ابن الانباري:

"وأما قول من قال: إنَّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو عن ضعف وذلك أن الأصلَ في الفعل ألا يكون عاملًا في الفعل"[2].

الشرط وجوابه لا يعمل واحد منهما فيما قبله[3]

يذكُرُ أبو عليٍّ في بابِ "مِنَ الابتداءِ لا يكونُ خبرُهُ ظرفَ الزمَانِ" قولَهُ: سمعت أبا اسحاق ينشد[4]:

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذْ ذاكَ مَنْ عزَّ بزَّا [المتقارب]

---

(١) الإنصاف ٦٠٨/٢ م.٨٤.

(٢) أسرار العربية ص٣٣٩.

(٣) كتاب الشعر ٢٤٧/١.

(٤) للخنساء تبكي من هلكَ مِن قومِها، وتفتخرُ بِهِم. ديوانها (أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء) ٨١، تصحيح وتعليق: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٦م، ومجمع الأمثال: للميداني ٣٠٧/٢ في تفسير المثل (مَنْ عَزَّ بَزَّ)، ومغني اللبيب١/ ١٠٧، وأمالي ابن الشجريّ ٣٦٨/١، والمنازل والديار: لأسامة بن منقذ ٤٥٠، تحقيق: مصطفى حجازي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

والحمى: نقيض المباح. وعزَّ: غلب. وبَزَّ: سَلَبَ. تقولُ: بززتُ الرجلَ: إذا سلبته سلاحَه. يقالُ للسلاح المسلوب: هذا بَزُّ فلان. انظر أمالي ابن الشجريّ ٣٧٦/١ .

قوله: (إذْ ذَاكَ) لا يجوز أن يكون خبرًا للناس؛ لأنَّك لا تقول: الناس أمس، ولكن التقدير: إذِ النَّاسُ مَنْ عَزَّ مِنْهُمْ بَزَّ إذْ ذَاكَ، فيرجعُ الذِّكْرُ الذي تقدِّرُهُ محذوفًا إلى الناس، مثل: (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ)، ويكون قوله: إذ ذاك متعلقًا بـ (بَزَّ).

و(مَنْ) بمعنى الذي، ولا يكون بمعنى الجزاء؛ لأن الشرطَ وجوابَهُ لا يعمل واحد منهما فيما قبله عندهم(١).

ومن أجاز من البغداديين أنْ يعملَ جزاءُ الشَّرْطِ فيما تقدمه، جاز على قياس قولِهِ أن يكونَ (مَنْ) شرطًا، و(بَزَّ) جوابَهُ، و(إذْ) منتصِبَ الموضعِ بِهِ. وقولُهُ: (إذ ذاكَ) ذاكَ مرتفعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ؛ لأنَّ (إذْ) لا تُضافُ إلَّا إلى جملةٍ، والتقدير: إذ ذاك كَائِنٌ أو موجودٌ "(٢).

الفاء تمنع ما قبلها أن يعملَ فيما بعدها(٣)

جوابُ الشَّرطِ يكونُ على وجهين: أحدُهما بالفاءِ، والآخَرُ بغيرِ الفاءِ.

" فما لم تكن في أوَّلِهِ الفاءُ جُزِمَ إنْ كانَ مُعْرَبًا، كقولكَ: (إنْ تَأْتِنِي آتِكَ، وإنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ).

وإن كان في أوَّلِهِ الفاءُ لمْ يُجْزَمْ، وارتفعَ الفعلُ؛ لأنَّ الفاءَ تمنعُ ما قبلَها أن يعملَ فيمَا بَعْدَهَا؛ لأنَّ فيها معنى الاستئنافِ، تقولُ: (إنْ تَزُرْنِي فأُكْرِمُكَ، وإنْ تُكْرِمْ زيْدًا فَهُوَ يستحِقُّ).

ولا يجوزُ أن يقعَ الاسمُ في جوابِ الشَّرْطِ إلَّا بالفاءِ، كقولِكَ: (إنْ تُحْسِنْ فاللَّهُ يُحْسِنُ إليكَ)، ولا تُحْذَفُ هذه الفاءُ إلَّا في الشِّعْرِ"(٤).

والأصلُ في جوابِ الشرطِ أن يكونَ كفعلِ الشرطِ؛ أي الأصلُ فيهِ أن يكونَ صالحًا لأنْ يكونَ شرطًا، غيرَ أنَّهُ قد يَقَعُ جوابًا مَا هو غيْرُ صالِحٍ لأن يكونَ

---

(١) أي عند البصريين.

(٢) كتاب الشعر ١/٢٤٧.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/٤٠٩.

(٤) السابق ١/٤٠٩.

شرطًا، فيجبُ حينَئذٍ اقترانُهُ بالفاءِ لِتَرْبِطَهُ بالشرطِ، بسببِ فقدِ المناسبةِ اللَّفظيَّةِ حينَئذٍ بينهما، وتكونُ الجملةُ برُمَّتِها في مَحَلِّ جزمٍ على أنَّها جوابُ الشَّرطِ.

محال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله[1]

لا يَعْمَلُ ما بعد الاستفهام فيما قبله.

"فإذا قلتَ: (عبدُ الله قامَ)، فـ (عبد الله) رفعٌ بالابتداء، و(قامَ) في موضع الخبر. وضميره الذي في (قامَ) فاعل.

فإن زعم زاعمٌ أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهاتٍ[2]:

منها أنَّ (قامَ) فِعْلٌ. ولا يرفعُ الفعلُ فاعلَيْنِ إلا على جهة الإشراك؛ نحو: (قامَ عبدُ الله وزيدٌ)، فكيف يرفعُ (عبد الله)، وضميرَه؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعلَ في موضعه غيرَه بان لك، وذلك قولك: (عبدُ الله قامَ أخوه) فإنما ضميرُه في موضعِ أخيه.

ومن فساد قولهم أنك تقول: (رأيتُ عبدَ الله قامَ) فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله.

ومن ذلك أنك تقول: (عبدُ الله هل قامَ؟) فيقع الفعلُ بعد حرف الاستفهام، ومُحالٌ أن يعملَ ما بعد حرفِ الاستفهامِ فيما قبلَهُ.

ومن ذلك أنك تقول: (ذهبَ أخواكَ)، ثمَّ تقول: (أخواكَ ذهبَا) . فلو كان الفعلُ عاملًا كعمله مقدَّمًا لكان موحَّدًا، وإنما الفعلُ في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير كان، أو خافضًا، أو ناصبًا "[3].

وفي هذا إبطال ما زعمه بعض النحاة من رفع الاسم المتقدم، في نحو: (عبدُ الله قامَ) بالفعل بعده؛ لأنه قد يتوسطهما حرف الاستفهام، كما في نحو: (عبدُ اللهِ هل قامَ؟) .

---

(١) المقتضب ١٢٨/٤.

(٢) انظر أسرار العربية ص٧٩ـــ ٨٣، والمبردُ هنا يردُّ على الكوفيين والأخفش الذين أجازوا هذا.

(٣) المقتضب ١٢٨/٤.

(هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[١]

يُجَوِّزُ الكوفيون دخولَ اللام في خبر (لكنَّ)، كما يجوز في خبر (إنَّ)، نحو: (ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائمٌ) .

ولا يُجَوِّزُ ذلك البصريون.

أما حجة الكوفيين فهي: دعواهم النقلَ والقياسَ.

أما النقل: قال الشاعر[٢]:

* ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيد * [الطويل]

وأما القياسُ فلأن الأصل في (لكنَّ) (إنَّ) زِيدَتْ عليها (لَا) و(الكاف)؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا...

قلت: يقيسون ذلك على أنَّ أصْلَ (لَنْ) (لَا أنْ)، فحُذِفَتِ الألفُ والهمزةُ لكثرةِ الاستعمالِ، ولاينبغي ردُّ قياسهم هذا بأنَّ ما بعد (لَنْ) يعمل فيما قبلها، وهذا يبطل كونَها مركبة من (لا وأنْ)؛ لأنَّ ما بعدَ (أنْ) لا يعمل فيما قبلها. وتعليلُهم أنَّ الحروفَ إذا رُكِّبَتْ تغيَّرَ حُكْمُهَا.

ألا ترى أنَّ (هلْ) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب؛ فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال: (زيدًا هلَّا ضربْتَ) فكذلك هاهنا.

وأمَّا حجة البصريين على عدم الجواز: فأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللامُ لامَ التأكيد أو لامَ القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكنَّ)، وذلك لأنها إن كانت لامَ التأكيد فلامُ التأكيد إنما حسُنت

---

(١) الإنصاف ٢١٣/١م.٢٥.

(٢) لا يعرف قائله. شرح الكافية ٣٣٢/٢، ومغني اللبيب ٢٤٩/١، والأشموني ٤٢١/١، وابن عقيل ٣٢٣/١ ويرويه (من حبها لعميد)، وخزانة الأدب١٦/١و٣٦١/١٠و٣٦٣ (لعميد)، و ٣٦٢/١٠ (لكميد).

والشاهد فيه (ولكنني لكميدٌ) حيث قرن خبر (لكن) باللام التي تدخل في بعض المواضع لتفيد الكلام فضل توكيد، والبصريون يرون هذا شاذًّا لا يجوز القياس عليه، والكوفيون يرونه سائغًا جائزًا.

مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كلَّ واحدةٍ منهما للتأكيد وأما (لكنَّ) فمخالفة لها في المعنى.

وإن كانت لامَ القسم فإنما حسُنت مع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم، كما أن اللَّامَ تقع في جواب القسم، وأمَّا (لكنَّ) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي ألا تدخل اللامُ في خبرها.

وأما ما ادَّعى الكوفيون من شاهدٍ نقليٍّ فهو شاذٌّ...

وأمَّا قولهم بتركيبها فغير مُسلَّم؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى...

وأما قولهم: "إنَّ (لَنْ) أصلُها (لا أنْ)" فغير مسلَّم، بل هو حرف غير مركَّب، وقد نصَّ سيبويه على ذلك ...

قولهم: "إنَّ الحروف إذا ركِّبت تغيَّر حكمُها ..." قلنا: إنما تغير حكم (هلَّا)؛ لأنَّ (هلَّا) ذهب منها معنى الاستفهام؛ فجاز أن يتغير حكمُها، وأما (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها؛ فينبغي ألَّا يتغيرَ حكمُها، فبان الفرق بينهما(١).

الخُلاصة: عَدَمُ جوازِ دُخُولِ اللام في خبر (لكنَّ)، كما يجوز في خبر (إنَّ) قياسًا على نفي عمل ما بعد (هل) الاستفهامية فيما قبلها.

حكم تقديم معمول خبر (مَا) النافية عليها

قياسًا على حكم عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله

يُجَوِّزُ الكوفيون: (طَعَامَكَ ما زَيْدٌ آكِلًا) .

ولا يُجَوِّزُهُ البصريون.

ويرى ثعلب أنَّهُ جائزٌ من وَجْهٍ فاسدٌ من وجهٍ؛ فإن كانت (مَا) ردًّا لخبر كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديمُ، كما تقول لمن قال في الخبر: (زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ) فتردُّ عليه نافيًا: (ما زَيْدٌ آكِلًا طَعَامَكَ) فمن هذا الوجه يجوز التَّقديمُ؛ فتقول: (طَعَامَكَ ما زيدٌ آكلًا) .

(١) الإنصاف ١/٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٦ باختصار وتصرف.

فإن كان جوابًا للقسم إذا قال: (والله ما زَيْدٌ بآكلٍ طعامك) كانت بمنزلة اللام في جواب القسم؛ فلا يجوز التقديم.

وحجة الكوفيينَ هي قولهم: إنما جوَّزْنَا ذلك لأن (مَا) بمنزلة (لَمْ، ولَنْ، ولَا)؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديمُ معمولِ ما بعدها عليها، نحو: (زيدًا لمْ أضربْ، وعَمْرًا لنْ أُكرِمَ، وبِشرًا لا أُخْرِجُ) فإذا جاز التقديمُ مع هذه الأحرف فكذلك مع (مَا).

وأما حُجَّةُ البصريينَ هي قولهم: إنه لا يجوزُ ذلك لأن (مَا) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعملُ ما بعده فيما قبله، فكذلك هاهنا (مَا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

أمَّا حجةُ الكوفيينَ فغيرُ مسلَّمَة؛ لأنَّ (مَا) يليها الاسمُ والفعل، وأمَّا (لَمْ، ولنْ) فلا يليهما إلا الفعل؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل، بخلاف (مَا) فإنها يليها الاسم والفعل.

فأما (لا) فإنما جاز التقديمُ معها ــ وإن كانت يليها الاسم والفعل ــ لأنها حرفٌ متصرفٌ فعمل ما قبله فيما بعده؛ تقول: (جِئْتُ بلَا شَيءٍ) فيعملُ ما قبله فيما بعده؛ فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله، فبان الفرق بينهما.

وأما ما ذكره ثعلب ففاسد؛ لأن (ما) في كلا القسمين نافيةٌ؛ فينبغي ألا يجوزَ التقديمُ فيهما جميعًا؛ لما بَيَّنَّا[1].

وفي هذا تعليلٌ لنفي تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها عند البصريين قياسًا على نفي عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.

وهذا الحكم عامِلٌ في واحدٍ من حروفِ الاستفهامِ (هَل) مقيسًا عَلَيْهِ زيادة لام الابتداء في خبر (لَكِنَّ).

---

(١) الإنصاف ١/١٧٢و١٧٣ بتصرف.

بيانِ حكم تقديم معمول خبر ما في أوَّلِه (ما) من أخوات (كَانَ) عليها

في الحديث عن كان وأخواتها، بعض الإيرادات وجواباتها على النحو الآتي:

لِمَ عملتْ هذه الأفعال في شيئيْن؟ قيلَ: لأنها عبارة عن الجُمل لا عن المفردات، فلما اقتضت شيئين، وجب أن تعمل فيها.

فإن قيل: فلِمَ رفعت الاسمَ ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسمَ تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول.

فإن قيل: فهل يجوزُ تقديمُ أخبارِها على أسمائِها؟ قِيلَ: نعم يجوز، وإنما جاز لأنها لمَّا كانت أخبارُها مشبَّهةً بالمفعول، وأسماؤها مشبَّهةً بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل؛ فكذلك ما كان مشبَّهًا به.

فإن قيل: فهل يجوزُ تقديمُ أخبارها عليها أنفُسِها؟ قِيلَ: يجوزُ ذلك فيما لم يكُن في أوَّله (مَا) نحو: (قائمًا كان زيدٌ) وإنما جاز ذلك لأنه لمَّا كان مشبَّهًا بالمفعول، والعاملُ فيه متصرِّفٌ، جاز تقديمُه عليه كالمفعول، نحو: (عمْرًا ضربَ زيدٌ) .

فإن قيل: فَلِمَ لم يجُز تقديمُ أسمائِها عليها أنفسِها كما يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها؟ قيل: إنما لم يجُز تقديمُ أسمائِها عليها؛ لأن أسماءَها مشبَّهةٌ بالفاعل، والفاعلُ لا يجوزُ تقديمُهُ على الفعل، فكذلك ما كان مشبَّهًا به، وجاز تقديمُ أخبارها عليها لأنها مشبَّهةٌ بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيَّنَّا.

فإن قيل فلِمَ لم يجُز تقديمُ خبر ما في أوَّله (مَا) عليه؟ قيل: لأن ما في أوله (مَا) ماعَدَا (مَا دَامَ) للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أنَّ الاستفهام لا يعملُ ما بعده في ما قبله، نحو: (أعمْرًا ضربَ زيدٌ) فكذلك النفي لا يعملُ ما بعده فيما قبله، نحو: (قائمًا ما زال زيدٌ) .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوزُ تقديمُ خبر (مازالَ) عليها، وذلك لأن (مَا) للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخلَ على النفي صار إيجابًا[1].

(١) أسرار العربية ص١٣٨ و١٣٩.

وفي هذا تعليل نفي تقديم خبر ما في أوّله (مَا) عليه؛ لأن ما في أوله (مَا) ماعَدَا (مَا دَامَ) للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، قياسا على نفي عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله [١].

ولا يقعُ قبل (أيّ) في الاستفهام من الأفعال إلا أفعال الشكِّ واليقين، نحو: (ظننْتُ، وعلِمْتُ) وما أشبههما مما يجوز إلغاؤه، فتقول: (علِمْت أيُّهم في الدار؟)، ولو قلت: (ضربت أيُّهم في الدار؟) وأنت تريد الاستفهام لم يجز؛ لأنه ليس مما يُلغى. وكذلك ما أشبَهَهُ[٢].

فقَوْلُهُ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ نَصَبْتَ (أيًّا) بـ (يَنقَلِبُونَ)، وَهُوَ نعتٌ لمصدرٍ مَحْذُوفٍ لـ (يَنْقَلِبُونَ)؛ تَقْدِيره: أَيَّ انقلابٍ يَنْقَلِبُون.

وَلَا يجوز نَصبُهُ بـ (سَيَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَا يعْملُ فِيهِ مَا قبله؛ لِأَنَّ لَهُ صدرَ الْكَلَامِ إنما يعْمل فِيهِ مَا بعده.

وَقيل انما لم يعْمل فِيهِ مَا قبله؛ لِأَنَّهُ خبرٌ وَلَا يعْمل الخَبَرُ فِي الِاسْتِفْهَام لِأَنَّهُمَا مُخْتَلفَانِ"[٣].

لا يعمل ما قبل (كم) في (كم)[٤]

من تفسير معنى وإعراب قولهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة:٢٦].

"وقرئت بالنُون[٥] (أَوَ لَمْ نَهْدِ لَهُمْ). وزعم بعضُ النحويين أنَّ (كَمْ) في موضع رفعٍ بـ (يَهْدِ)، والمعنى عنده: أو لم نُبيِّنْ لهم القرون التي أهلكنا مِنْ قَبْلِهِم.

---

(١) انظر في ذلك معاني القرآن وإعرابه: للزجاج ١٠٥/٤، وكتاب معاني الحروف: للرمَّاني ص١٦٠.

(٢) الأزهية ص١٠٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥٣٠/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه٢١٠/٤.

(٥) قرأ أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ وقتادةُ وزيْدٌ عن يعقوبَ وعلي بن أبي طالبٍ وابنُ عبَّاس: (أوَ لَمْ نَهْدِ لَهُمْ) بالنُّون، أي: نُبيِّن لَهُمْ. وقراءةُ الجماعةِ بالياءِ (أو لَمْ يَهْدِ لَهُمْ) . معجم القراءات ٢٣٦/٧ــــ٢٣٧.

وهذا عندنا – أعني عند البصريين – لا يجوز؛ لأنَّهُ لايعمل ما قبل (كَمْ) في (كَمْ)، لا يجوز في قولك: (كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي).

وأنت مُخْبِرٌ أن تقول: (جَاءَنِي كَمْ رَجُل)؛ لأنَّ (كَمْ) لا تُزَالُ عن الابتداء"[1].

ولهذا ينتفي عمل الفعل قبل (كَمْ) فيها.

بعد فراغِهِ من ذكر (كَمْ) الخبريَّة يُرْدِفُ أبو عليٍّ بذكر الاستفهاميَّة؛ قائلًا: "كَمْ غُلامًا رَأَيْتَ؟ فموضع (كَمْ) نصْبٌ بأنَّهُ مفعولٌ به؛ كأنَّكَ قُلْتَ: (أَعِشرين غلامًا رأيتَ أم ثلاثين)، فقامَ (كَمْ) مقامَ أسماءِ العددِ فانتظمَ جميعُ أسمائها.

ومثالُ كونِها فاعلةً في المعنى: (كم غلامًا جاءك؟)، فـ (كَمْ) في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ. ولا يكونُ رَفْعًا بالفِعْلِ، كما أنَّ قولَكَ: (زَيْدٌ جاءَك)، لا يكونُ رَفْعًا بالفِعْلِ إنَّما يكونُ رَفْعًا بالابتداءِ، ولا يتقدَّمُ الفعلُ على (كَمْ)؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يرتفعُ بما قبلَهُ"[2].

ولهذا ينتفي تقديم الفعل على (كم)، في نحو: (كم غلامًا جاءكَ؟).

وعليه كل ما جاء من تراكيب فيها استفهام، بأيِّ أدواتِهِ كَانَ، وسبقَهُ عاملٌ من العوامل؛ فليس عاملًا فيهِ.

الشرط كالاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله[3]

لا يَعْمَلُ ما قبل الشرط فيه:

فَقَد جَاءَ مِنْ غريب إعراب قوله تعالى: ﴿مَنْءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[البقرة:٦٢] . (مَنْ) في موضعها وجهان: الرفعُ والنصبُ:

فالرفع على أنَّ (مَنْ) شرطيةٌ في موضع رفعٍ لأنه مبتدأ، و(فَلَهُم) جوابُ الشرطِ وخبرُ المبتدأ، والجملةُ خبرُ (إنَّ).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١٠.

(٢) السابق ٢٢٢.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٨٨.

والنصبُ على أن تكونَ (مَنْ) بدلًا من (الذين)، فيبطُلُ معنى الشرط؛ لأن الشرط لا يعملُ فيه ما قبلَهُ، لأن له صدرَ الكلامِ كالاستفهام، وتكون الفاءُ في (فلهم) داخلةً لجواب الإبهام، كقولك: (إنَّ الذي يأتِيني فَلَه درْهمٌ) .

وإنما دخلت الفاء في خبر (الذي) إذا دخلتْ عليه (إنَّ) لأنها لم تغيِّر معنَى الابتداءِ؛ لأنها للتأكيد، وتأكيدُ الشيءِ لا يغيرُ معناه، فصار بمنزلة (الذي يأتِيني فله درْهَمٌ) . بخلاف (ليتَ، ولعلَّ)؛ فإنه لا يجوز دخول الفاء معهما... لأنهما يُغيِّران معنى الابتداء فلم يجُز معهما دخول الفاء، ولابد من عائدٍ يعود على الذين مِنْ خبرِهم[١] إذا جعلتَ (مَنْ) مبتدأةً، وتقديره: (منْ آمَنَ مِنْهُم) [٢].

هذا بيان نفي معنى الشرطية في (مَنْ) بإعرابها بدلًا من (الذين) ــ على أنه قد عمِلَ فيها ما قبلها النصبَ ــ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ له صدرَ الكلام كالاستفهام.

بيانِ حكمِ الاسم الواقعِ بعد أداة الشَّرْط، أو حكمِ العامل في فعل الشرط المفصول بينه وبين أداة الشرط باسم

فمن تفسير معنى وإعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦]. "وأمَّا الإعراب في (أحَد) معِ (إنْ) فالرفع بفِعل مُضْمَرٍ الذي ظهر يفسرُه. المعنى: وإن استجارك أحدٌ.

ومن زعم أنه يرفع أحَدًا بالابتداءِ فخطأ[٣]؛ لأن الجزاءَ لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده"[٤]"[٥].

---

(١) أي لابد من عائد يعود من الخبر على المتقدم ذكرهم بدءًا من (الذين) وهو اسم (إنَّ) .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٨٨/١و٨٩ باختصار وتصرف يسيرين.

(٣) (إنْ) مختَصَّة بالأفعالِ، فلا بُدَّ من تقديرِ فِعْلٍ قبلَ (أحَد).

(٤) يريد أنَّ (إنْ) الشَّرْطِيَّة عَمِلَتْ في موضعِ (أجَارَكَ) وفي (فَأَجِرْهُ) فلو كانَ (أحَد) مبتدأ ما تخَطَّتْهُ للعملِ فيما بعدَهُ.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/٢.

كَذَلك لا اختلاف بين النحويين أنَّ ما بعد (إنَّ) و(إذا) لا يعمل فيما قبلهما[1] ما اتَّصَلَ بـــ (لا) لا يعمل فيما قبلها[2]

ما بعد النفي لا يعمل فيما قبله.

فَمِمَّا جاء في معنى وإعراب قوله تعـــالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٢٢].

"و(يومَئذٍ) هو مؤكدٌ لـــ (يَوْمَ يَرَوْنَ المَلَائكَةَ)، ولا يجوز أن يكون مَنْصُـــوبًا بقوله (لاَ بُشْرى)؛ لأنَّ ما اتصل بـــ (لَا) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَهَا"[3].

فانْتَفي عَمَلُ (بشرى) في الظرف قبلها؛ لأنَّ ما بَعْدَ النَّفي لا يعمل ما في قبله.

ما في خبر التعجب أو في خبر النفي لا يعمل فيما قبله[4]

"لا يجوز أن يكون (يوم يرونَ) منصوبًا بـــ (بشرى)؛ لأنَّ مـــا فـــي خبـــر التعجّب أو في خبر النفي لا يعمل فيما قبله، ولكن فيه تقديران؛ يكـــون المعنـــى: يُمْنَعُونَ البشارةَ يومَ يرونَ الملائكةَ، ودلّ على هذا الحذف ما بعده.

ويجوز أن يكون التقدير: لا بشرى تكون (يوم يرون الملائكة)، و(يومئـــذ) مؤكِّد، ويجوز أن يكون المعنى: اذكر يوم يرون الملائكة"[5].

العطف على معمولَيْ عاملَيْنِ خطأٌ في القياس غير مسموعٍ من العرب[6]

فَلا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ "من قِبَل أن حرف العطفِ إنما وُضِعَ لينـــوبَ عن العامل، ويُغني عن إعادته، فإن قلتَ: (قامَ زيدٌ وعمرٌو) فالواو أغنـــت عـــن إعادة (قامَ) فقد صارت ترفعُ كما ترفعُ (قامَ)، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ... وكذلك في الخفض...

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٩/٣.

(٢) السابق: للزجاج ٦٣/٤ .

(٣) السابق ٦٣/٤.

(٤) إعراب القرآن: للنحاس ١٠٩/٣.

(٥) السابق ١٠٩/٣.

(٦) الأصول في النحو ٧٥/٢.

فلو عطفت على عاملَيْنِ أحدهما يرفع والآخرُ ينصبُ لكنت قد أحلتَ؛ لأنها كان تكون رافعةً ناصبةً في حال.

وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقولَ: (مرَّ زيدٌ بعمرٍو، وبكرٌ خالدٍ)، فتعطفَ على الفعلَ والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجازَ هذا.

واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواوَ:

فأجاز الأخفشُ[١] ومن ذهب مذهبه: (مرَّ زيدٌ بعمرٍو، وخالدٌ بكرٍ) ...

ومذهب سيبويه: أن لا يُعطفَ على عاملَيْنِ ..."[٢] .

الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيرًا لما يعمل فيما قبلهما[٣]

لَا تَعْمَلُ الصفة فيما قبل الموصوف:

فَمِنْ تَفْسير إعرابِ قولهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾ [القمر:٤٩].

يرى البَصريون رفعَ (كُلّ) كمَا فِي قَوْلك: (زيدٌ ضَربتُهُ) الرّفْع.

ويرى الكُوفِيُّون النصبَ فِيهِ بِخِلَاف قَوْلنَا: (زيدٌ أكرمتُهُ)؛ لِأَنَّهُ قد تقدم فِي الآية شَيْء عمل فيمَا بعده وَهُوَ (إِنَّ) فالاختيار عِنْدهم النصب فِيهِ.

وَقد أَجْمَعَ القُرَّاءُ على النصب فِي (كُلّ) على الاخْتِيَار فِيهِ عِنْد الكُوفِيّين؛ ليدل ذَلِك على عُمُوم الأَشْيَاء المَخْلُوقَات أَنَّهَا لله لخلاف مَا قَالَه أهل الزيغ: إِنَّ ثمَّ مخلوقات لغير الله. تَعَالَى الله عَن ذَلِك، وَقَوله تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦والزمر:٦٢] يَرُدُّ قَوْلَهم، وإِنَّما دلّ النصبُ فِي (كُلّ) على العُمُوم؛ لِأَن التَّقْدِير: إِنَّا خلقنَا كل شيء خلقناه بِقدر؛ فخلقناه تَأْكِيد وَتَفْسِير لـ (خلقنا) المُضمرِ

(١) انظر شواهده في الأصول في النحو٢/٦٩و٧٠، والمقتضب ٤/١٩٥، وشرح الكافية٢/٣٤٤، وشرح المفصل٣/٢٧، والمغني٢/١٤٦.

(٢) انظر رد سيبويه لهذه الشواهد، واستدلاله لمذهبه. الأصول في النحو٢/ ٧١ وما بعدها، والكتاب ٣/٢٦.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠٢.

النَّاصِبِ لــ (كُلّ)، وإذا حَذَفْتَهُ وأظهرتَ الأوَّلَ صَار التقديرُ: إنا خلقنَا كــل شَــيْء بِقدر. فَهَذَا لفظ عَامٌّ يَعُمُّ جَمِيعَ المَخْلُوقَات.

وَلَا يجوز أَن يكون (خلقناه) صفةً لــ (شَيْء)؛ لِأَنَّ الصّفَةَ والصِّلَةَ لَا يعملان فِيمَا قبل المَوْصُوف وَلَا المَوْصُول وَلَا يكونَان تَفْسِيرًا لِمَا يعْمل فِيمَا قبلهمَا.

فإذا لم يكن (خلقناه) صفةً لــ (شَيْء) لَمْ يبْقَ إلا أَنه تَأْكِيدٌ وَتَفْسِيرٌ للمضمر الناصب لــ (كُلّ)، وَذَلِكَ يدل على العُمُوم، وأَيْضًا فإنَّ النصبَ هُوَ الاخْتِيَــارُ عِنْــد الكُوفِيّين؛ لِأَنَّ (إِنَّا) عِنْدهم تطلب الفِعْلَ فَهِيَ بِهِ أَوْلَى[1].

(اللَّام) تقطع ما قبلها مما بعدها، ولا يتصل بعضه ببعض[2]

لا يَعْمَلُ ما قبل لام الابتداء فيما بعدها:

"اعلمْ أنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ لَينطَلِقَنَّ)، و(عبدُ اللهِ لأبوه أفضلُ منكَ)، وما أشْبَهَ ذلك، فإنَّ البصريينَ يرفعونَهُ بالابتداءِ، ويجعلونَ اللَّامَ وما بعدَهُ خَبَرَهُ. وإنَّما جــاز عندهم لَمَّا كانَ المبتدأُ قد سبق الابتداءَ إليه فرفعَهُ، وكانَ ما بعــدَهُ خَبَــرًا عنــه، واللَّامُ مؤكِّدةً له.

وأمَّا الكوفيُّون فإنَّ هذا عندهم غيرُ جائزٍ إلَّا من كلامــيْنِ[3]، كأنَّــهُ يرتفــعُ (زَيْدٌ) باسمٍ مثْلِه في نيَّةِ المتكلِّمِ، ولم يجزْ أنْ يكونَ كلامًا واحدًا عندهم؛ لأنَّ اللَّامَ تقطعُ ما قبلَهَا مِمَّا بعدَهَا، ولا يتَّصِلُ بعضُهُ ببعضٍ، فلذلك لم يكُنْ ما بعدَها خَبَــرًا عمَّا قبلَهَا"[4].

وهذا تعليلِ الكوفيين لجعلَ نحو: (عبد الله لأبوه أفضلُ منك) كلاميْنِ، ونفيَ رفع الخبر بعد اللام بالمبتدأ قبلها.

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠١ــــ٧٠٢ بتصرفٍ يسير.

(٢) اللامات : للزجاجي ص١٥٦.

(٣) يعني أنَّ الكلام عندهم مؤلَّفٌ من جملتين لا من جملةٍ واحدةٍ.

(٤) اللامات ص١٥٦.

المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله[١]

يذكرُ أبو عَلِيٍّ الفارسيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ:٧]:

"وأمَّا قولُهُ: (مُزِّقْتُم) فإنْ جُعِلَ موضعُ (إذَا) نَصْبًا بِهِ لَزِمَ أن يُحْكَمَ على موضِعِهِ بالجزْمِ؛ لأنَّ (إذا) هذه لا يجوزُ أن تنتصبَ بِهِ حتَّى تُقَدِّرَ جزمَ الفعلِ الذي هو الشَّرْطُ بِهَا، والجزمُ بها لا يسوغُ أن يُحْمَلَ عليهِ الكِتابُ[٢]؛ لأنَّهُ إنَّمَا يُجْزَمُ بِهِ في ضرورةِ الشِّعْرِ[٣]، وإن حُمِلَ موضعُ (إذا) على أنَّهُ نَصْبٌ والفعلُ غيْرُ مقدَّرٍ في موضعِهِ الجزْمُ لم يَجُزْ؛ لأنَّهُ إذا لَمْ يُجَازَ بِها أُضيفَتْ إلى الفعلِ، والمُضَافُ إلَيْهِ لا يَعْمَلُ في المُضَافِ ولا فيمَا قبلَهُ، وموضعُ الفعلِ الواقعِ بعدَ (إذا) خَفْضٌ، فكما لا يعملُ المضافُ إليهِ فيما قبلَهُ كذلك لا يجوزُ أن يكونَ موضعُ (إذا) نصبًا بـ (مُزِّقْتُم) إذا كانت قبلَها وهي مضافةٌ إلَيْه"[٤].

ما بعد حرف الاستثناء لا يعمل فيما قبله[٥]

"ما بعد حرف الاستثناء لا يعمل فيما قبله فلا يجوز:(ما زيدٌ طعامَكَ إلا آكلٌ)؛ لأنَّ (إلَّا) مضارع لحرف النفي.

ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني القومُ إلا زيدًا) فقد نفيتَ المجيءَ عن (زيد) بـ (إلَّا) كما لا يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله كذلك لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها.

فإن قلت: فهلَّا لا يعمل ما قبلها أيضًا فيما بعدها فلم يجُز: (ما زيدٌ أكلَ إلا طعامَكَ) ؟

قيل: ما قبلها يجوز أن يعمل فيما بعدها وإن لم يجز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. ألا ترى أنه قد جاز: (علمتُ ما زيدٌ منطلقٌ) فتُعمِلُ ما قبلها فيها ولم يجُز لِمَا بعدها أن يعملَ فيما قبلها"[٦].

---

(١) المسائل المشكلة ص ٢١٤.

(٢) أي القرآن الكريم.

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٤.

(٤) المسائل المشكلة ٢١٣ــ ٢١٤.

(٥) المسائل البصريات ٢/٧٨٤.

(٦) السابق ٢/٧٨٤

يمتنعُ عَمَلُ الأسماءِ التي تدُلُّ على الأعيانِ في الظرفِ؛ إذْ ليْسَ فيهَا مِن معنى الفعلِ شيءٌ، فالذي يعمَلُ من الأسماءِ هو المشتقاتُ:

المقصودُ بالأسماء التي تدل على الأعيان: العلمُ الذي يدلُّ على معيَّنٍ، بحَسَبِ وَضْعِهِ، بلا قرينةٍ، كَخالدٍ، وفاطمةَ، ودمشق، والنيل.

ومنهُ أسماءُ البلادِ، والأشخاصِ، والدُّوَلِ، والقبائل، والأنهار، والبحارِ، والجبالِ[1].

بيانِ حكم عمل أسماء الأعيان

جاء في قوله تعالى: ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [التوبة:٣٦].

" كتاب: مصدرٌ عَاملٌ فِي يَوْم. ولَا يجوز أَن يكونَ كتاب هُنَا يعنى بِهِ الذّكر ولَا غَيره من الكتب؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ حِينَئِذٍ أَن يعْملَ فِي يَوْم؛ لِأَن الأَسْمَاء الَّتِي تدل على الأَعْيَان لَا تعْمل فِي الظروف إِذْ لَيْسَ فِيهَا من معنى الفِعْل شَيْء[2] ".

فَأَما (فِي) فَهِيَ مُتَعَلقَة بِمَحْذُوف وَهُوَ صفة لاثني عشر[3] الذِي هُوَ خبر لِـ (إنَّ).

يَعْني لا يَعْمَلُ (الكتاب) بمعنى (الذكر) في الظرف (يوم).

الأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وُصفَتْ أو صُغِّرَتْ لم تعمل؛ لأنها تخرج عن شَبَه الأفعال بالصفة والتصغير[4]

اسم الفاعل إذا وُصِفَ لم يعمل [5]

فمن تفسير إعراب قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [المائدة:٢].

---

(١) جامع الدروس العربية ٨٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٢٧/١.

(٣) يعني من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا﴾ [التوبة:٣٦]

(٤) مشكل إعراب القرآن ٤٦٥/٢.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/١.

"(يبتغون) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿ءَآمِّينَ﴾ ؛ أي: لا يُحِلُّوا من قصد البيت الحرام مبتغين فضلًا من ربهم، ولا يجوز أن يكون صفةً لـ ﴿ءَآمِّينَ﴾؛ لأنه قد نصب البيتَ.

واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل؛ لأنه يخرج بالوصف عن شَبَهِ الفعل؛ لأن الفعلَ لا يوصفُ، وإذا خرج بالوصف عن شَبَهِ الفعل فينبغي ألَّا يعمل"(١).

كذلك المصدر إذا وصف لا يعمل (٢)

*****

(١) السابق ١/٢٨٢و٢٨٣.

(٢) السابق ١/٣٦٠.

خَاتِمَـــة

تَوَصَّلَت الدِّرَاسَةُ إلى عَدَدٍ منَ النَّتائجِ، أهَمُّها مَا يَلِي:

١ــ تَخْضَعُ عَمَلِيَّاتُ العَمَلِ النَّحْوِيِّ لِلنظام العام للنحو، وهي فِي ذَاتِها نِظَام، لَهُ أرْكَانُهُ، وأدواتُه، وضوابطُهُ، وشروطه، وقيوده، وموانعُهُ .

٢ــ هذه القُيُود تَضْبِطُ قَضِيَّةَ العمل، وبوجودِها يكــونُ العامِــلُ عاملًــا أو مَعْدُومًا، فالنَّظَرُ الكُلِّيُّ المبدئيُّ، يَستدعِي تَصــوراتِ النِّظَــام، أو عَمَلِيَّــةِ العَمَــلِ، واستقراء التراكيب، أو إنتاج الكلام بدقةٍ، وهي بهذا تكونُ حاكِمَــةً فــي معظــمِ الأحكام النحويَّةِ الجزئيَّةِ، وكذلك في الجزئيَّاتِ ذاتِهَا.

٣ــ ولَمَّا كَانَ التأويلُ والمعنى النَّحْوِيَّانِ بابًا واسِعًا في الــدَّرْسِ النَّحْــوِيِّ؛ جاءتْ هَذِهِ القُيُودُ كالنَّهْرِ المادِّ مِنَ البَحْرِ، تشرع منه روافد لمباحث نحوية أخرى، كالحذفِ والإضمار، والتقديمِ والتأخير، والفصلِ بينَ الكلماتِ، وتنزيلِ أكثــرَ مــن كلمةٍ منزلةَ شيءٍ وَاحِدٍ، واجتماع شيْئَيْن.

٤ــ يَغْلِبُ على هذه القُيودِ طبيعَتُهَا التعليليَّةُ، وبَعْضُهَا تفسيريٌّ، أو تأويليٌّ، أو يُبْنى عَلَيْهِ تَوجيهٌ إعرابيٌّ مَا، أو تعيين الصحيح، أو الراجح بــين تَفْســيراتٍ إعرابيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ .

٥ــ الوقوفُ عَلَى طَبيعةِ هذه القيود، يُوقِفُنَا بِكَثير من الطمأنينةِ على ثبوتِ علاقَةٍ نحويَّةٍ مَا وصِحَّتِهَا، أو نَفْيِهَا، والحكــم بامتناعِهَــا، أو الإحاطــة بتفســير للعلاقاتِ ــ أيضًا ــ إثباتًا أو نفيًا، أو تعليلًا لثبوتها أو نفيها وامتناعها، أو توجيهًا للأعاريب المختلفةِ للمواقعِ الوظيفيَّة المختلفةِ، وتفضيلًا لبعضها على بعْضٍ .

٦ــ تُعَدُّ قُيُودُ العَمَلِ النَّحْوِيِّ مِنْ أُسُسُ الفكرِ النَّحْوِيِّ، فلا يُمكنُ فهم الأحكام الجزئيَّةِ إلَّا بفهمِ العلاقاتِ، التي تضبطها هذه القُيُودُ، وتديرُ حركة التفاعلاتِ فيها، وهي كذلك ضوابط منهجيَّةٌ شكَّلَتْ بَعْضَ ملامحِ عَمَلِيَّةِ العَمَلِ النَّحْوِيِّ، ومِــنْ ثَــمَّ أسْهَمَتْ في تَشْكِيلِ بَعْضِ مَلامح المنهج النحويِّ الكُلِّيِّ.

*****

ثَبَتُ المراجع

ـ الأحاجي النحويَّة: للزمخشريِّ، تحقيق: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي، بدون طبعة وتاريخ.

ـ إحياء النَّحو: إبراهيم مصطفى، دون ناشر، ط. ثانية، القاهرة ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

ـ ارتشاف الضَّرَب: لأبي حيَّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط. أولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ أسرار العربية: لابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.

ـ الأشباه والنظائر: للسيوطيّ، طبعة دار المعارف النظاميَّة بحيدر أباد١٣١٦هـ.

ـ الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط. ثالثة، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ إعراب القرآن: لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه:عبد المنعم خليل إبراهيم، ط. أولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢١هـ.

ـ الإغراب في جدلِ الإعراب مع لمع الأدلَّة في أُصول النحو: لابن الأنباريِّ ، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريَّة،١٣٧٧هـ ـ١٩٥٧م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لابن الأنباريِّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، والمكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تصحيح وتعليق: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٦م.

ـ أوضح المسالك: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. خامسة، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.

ـ الإيضاح في علل النحو: للزَّجَّاجِيِّ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط. ثالثة، دار النفائس، ١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م.

ـ البحر المحيط: لأبي حيَّانَ محمد بن يوسف، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، ط. أولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ـ التبصرة والتذكرة: لعبد الله بن عليّ بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدِّين، ط. أولى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، جامعة أم القرى، المملكة العربيَّة السعوديَّة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداوي، ط. أولى، دار كنوز أشبيليَّة، الرياض، ١٤٢٦هـ.

ـ تفسير النصوص: محمد أديب صالح، ط. رابعة، المكتب الإسلامي، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة: د. شوقي المعرِّيّ١٦٨، مجلة التراث العربيّ، عدد ٨٩، محرم ١٤٢٤هـ ـ مارس ٢٠٠٣م، السنة ٢٣.
ـ جامع الدروس العربيَّة: للشيخ مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
ـ جمهرة اللغة: لابنِ دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. أولى، دار العلم للملايين ـ بيروت،١٩٨٧م.
ـ الجنى الداني: لحسن بن قاسم المراديّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط. أولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
ـ حاشية الصَّبَّان: لمحمد عليّ الصَّبَّان، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.
ـ خزانة الأدب: لعبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. رابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
ـ الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع: للشنقيطي أحمد بن الأمين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. أولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
ـ ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: د. عزة حسن، ط. أولى، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ـ سوريا، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.
ـ ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلم الشنتمريّ، تحقيق: درّيَّة الخطيب، ولطفي الصَّقَّال، ط. ثانية، دار الثقافة والفنون بدولة البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٠م.
ـ ديوان الفرزدق، شرحَه وضبطَهُ: الأستاذ علي فاعور، ط. أولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
ـ ديوان النابغة الذُّبيانيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ثانية، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.
ـ رصف المباني: لأحمد بن عبد النور المالقيّ، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط. ثانية، دار القلم، دمشق١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. ثانية، دارالقلم،دمشق، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م.
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. ثانية، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٤م.
ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط. أولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ شرح الأشموني: علي نور الدين بن محمد، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهريَّة للتراث، بدون طبعة وتاريخ.
ـ شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، ط.أولى، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
ـ شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهريِّ، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط. أولى، دار الكتب العلميَّة، بيروت١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ شرح جمل الزجاجيّ: لابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط. ثانية، مؤسسة دارالكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
ـ شرح ديوان رؤبة بن العجاج: لعالم لغويٍّ مجهول، تحقيق: د. ضاحي عبد الباقي، ط. أولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
ـ شرح ديوان الهذليين: للحسن بن الحسين السُّكَّريِّ، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، ط. مكتبة دار العروبة، ١٣٨٤هـ ـ١٩٦٥م.
ـ شرح شذور الذَّهب: لابن هشام الأنصاريِّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٩٩٢م، بدون طبعة.
ـ شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون طبعة وتاريخ.
ـ شرح الكافية: للرضي، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، ط. ثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
ـ شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط. أولى، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م.
ـ شَرْحِ كِتاب سيبويْهِ: للسيرافِيّ، تحقيق: د. رمضان عبد التوَّاب، وآخَرَيْنِ، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
ـ شرح المفصَّل: لابن يعيش، صُحِّحَ وعُلِّقَ عليه حواشٍ بمعرفة مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيريَّة، بدون طبعة وتاريخ.
ـ شرح المقدمة المُحْسِبَة: لابن بابَشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط. أولى، المطبعة العصرية بالكويت، ١٩٧٧م.
ـ الشعر والشعراء: لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دارالمعارف، بمصر، ١٩٦٦م.
ـ الظواهر اللغويَّةُ في التراث النحويّ: د. علي أبو المكارم، ط. أولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
ـ قضية الشبه في النحو العربيّ: د. فؤاد أحمد السيد الحطَّاب، ط. أولى، دار الطباعة المحمديَّة بالأزهر، القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ الكامل في اللغة والأدب: للمبرد، تحقيق: وليم رايت، طبعة ليبسك ١٨٩٢م.
ـ الكتاب: لسيبويهِ (أبي بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنبر)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط. ثالثة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ كتاب الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحِي، ط. ثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
ـ كتاب الشعر: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط. أولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ كتاب اللامات: للزجاجيِّ، تحقيق: مازن المبارك، ط. ثانية، دار الفكر، ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م.
ـ اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق: د.غازي مختار طليمات، ط. أولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، ودار الفكر بدمشق، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
ـ لسان العرب: لابن منظور الإفريقِي، ط. أولى، دار صادر، بيروت،١٤١٤هـ.
ـ اللَّمحة في شرح المُلحة: لابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط. أولى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٤م.
ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٨١هـ.
ـ مجمع الأمثال: للميدانيّ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السُّنَّة المحمديَّة، القاهرة، ودار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٧٤هـ ـ١٩٥٥م.
ـ المخصص: لابن سيده علي بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط. أولى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
ـ المرار بن سعيد الفقعسيّ، حياته وما بقي من شعره"، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، بحث منشور بمجلة المورد (ص ١٥٥ـ ص ١٨٤) المجلد الثاني، العدد الثاني، وزارة الإعلام بالعراق، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، حزيران.
ـ المرتجل: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
ـ المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د.محمد الشاطر أحمد، ط. أولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ المسائل الحلبيات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. أولى، دار القلم ـ دمشق، ودار المنارة ـ بيروت١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ مسائل خلافية في النحو: للعكبريّ، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط. أولى، دار الشرق العربي – بيروت، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
ـ المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل) : لابن عقيل، تحقيق : محمد كامل بركات، نشر جامعة الملك عبد العزيز، المركز العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

ـ مشكل إعراب القرآن: لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط. ثانية، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
ـ معاني الحروف: للرمّانيّ، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط. ثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ـ معاني القرآن: للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط. ثالثة،عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
ـ معاني القرآن وإعرابه: للزجاج إبراهيم بن السَّرِيّ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط. أولى، عالم الكتب،١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
ـ معاني النحو: د. فاضل السَّامرائيّ، ط. ثانية، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، درب الأتراك خلف الجامع الأزهر، القاهرة، مصر،١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٣م.
ـ معجم القراءاتِ: د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، بالقاهرة ودمشق، ط. ثانية، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
ـ معجم المصطلحات النحويَّة والصَّرفيَّة: د. محمد سمير نجيب، ط. أولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمَّان،الأردن، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
ـ مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميدِ، دار الطلائع، ٢٠٠٩م.
ـ مفتاحَ العلوم: للسكاكيّ يوسف بن أبي بكر، ط. ثانية، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
ـ المقتصِد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجُرجَانِيِّ، تحقيق: د. كاظم بَحْر المَرْجَان، دار الرَّشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، بالعراق، ١٩٨٢م، بدون طبعة.
ـ المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط. ثانية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،١٤٣١هـ ـ٢٠١٠م.
ـ المنازل والديار: لأسامة بن منقذ، تحقيق: مصطفى حجازي، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
ـ المنصف (شرح تصريف المازني): لابن جنيّ، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط. أولى، إدارة إحياء التُّراث القديم، وزارة المَعارف العموميَّة، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
ـ الموجز في أصول الفقه: محمد عُبيد الله السعديّ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والتَّرجمة، ط. أولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ نتائج الفكر:للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط. أولى، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
ـ النحو الوافي: لعباس حسن، ط. ١٥، دار المعارف، مصر.
ـ همع الهوامع: للسيوطيّ، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط. ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٣١٣
٢-	Abstract	١٣١٤
٣-	المُقَدِّمَة	١٣١٥
٤-	تَمْهِيـــــــد	١٣١٧
٥-	المبحث الأوَّل	١٣٢١
٦-	المبحث الثاني: قُوَّةُ العَامِلِ وضَعْفُه	١٣٣٥
٧-	المبحث الثالث	١٣٥١
٨-	المَبْحَثُ الرَّابِعُ	١٣٦٢
٩-	خَاتِمَـــة	١٣٩٢
١٠-	ثَبَتُ المراجع	١٣٩٣
١١-	فهرس الموضوعات	١٣٩٨